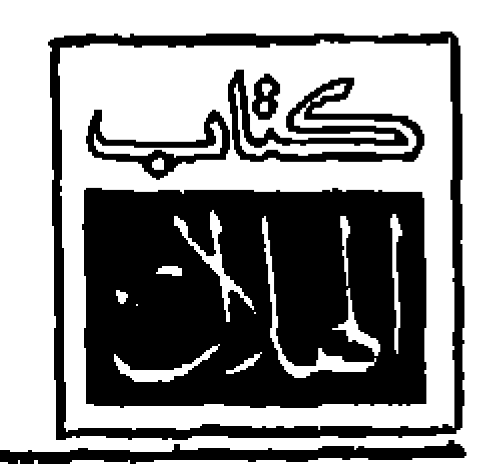
نحن والمستقبل

دكتور
مصطفى سويف



سلسلة شهرية تصدر عن دار الهلال

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

نائب رئيس مجلس الإدارة : عبد الحميد حمروش

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عادل عبد الصمد

مركز الإدارة :

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب . تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ سبعة خطوط

KITAB AL-HILAL

No-523-JuL-1994

العدد ٥٢٣ ـ محرم ـ يوليو ١٩٩٤

FAX 3625469 فاكس

أسعار بيع العدد فئة ٣٠٠ قرش

سوريا ١٠٠ ليرة ـ لبنان ٦٠٠ ليرة ـ الأردن ٢٤٠٠ فلس ـ الكويت ١٥٠٠ فلس ـ السعودية ١٢ ريالا ـ تونس ٢ دينار ـ المغرب ٢٥ درهما ـ البحرين ١٫٢٠٠ دينار ـ قطر ١٢ ريالا ـ دبي/أبو ظبي ـ ١٢ر درهما ـ سلطنة عمان ١٫٢٠٠ ريال ـ غزة/الضفة/القدس ٢ دولار ـ لندن ١٫٥٠ جك

نحن والمستقبل

بقلم

د . مصطفى سويف

●

دار الهلال

الغـلاف للفنـان :
حلمى التـونى

«ليس بلد بأحق بك من بلد ،
خير البلاد ما حملك»

عن علي بن أبي طالب
كرم الله وجهه

تصـدير

شرّفتنى دار الهلال بأن وجّهت إلىّ دعوتين كريمتين ؛ جاءت أولاهما حين دعتنى إلى الكتابة على صفحات مجلة «الهلال» التى أحمل لها وللكتّاب فيها كل تقدير وإكبار ، وكان ذلك فى أواخر عام ١٩٨٩ . ثم جاءت الثانية ، وقد غدوتُ من أعضاء أسرة المجلة المواظبين ؛ وذلك حين استشفّت الدار أن مقالاتى تنتظم ضمن إطار متكامل ، يحكمه توجُه متسق مع نفسه ، وهو ما يكشف عن أن وراء الجزئيات مشروعا أساسيا واحدا هو رصد خطوات مجتمعنا فى تحركه من الحاضر نحو المستقبل ، وما يشوب بعض فقرات هذه الحركة أحيانا من أخطاء وعثرات ، وما يمكن الإسهام به من فكر اجتماعى فى

ترشيد الخُطى وتحاشى احتمالات النكوص والاضطراب .
فما أن تبين للدار بعض معالم هذا المشروع حتى تفضلت مشكورة فاقترحت أن أجمع نخبة من مقالاتى وأكامل بينها إذا شئت بما يبرز المعالم الرئيسية للمشروع ، وأن يكون «كتاب الهلال» هو الإطار الذى يقدم هذه النخبة أو هذا المشروع إلى قراء العربية حيثما كانوا . وهو اقتراح لم أستطع إلا أن أرحب به ترحيبا مفعما بالامتنان العميق .

ولما كنت لم أقصد بهذا المجموع من المقالات أن يكون فصولا فى دراسة أكاديمية موثقة ، ولكنى أردت له أن يكون مجموعة من الأحاديث الجادة ، والاجتهادات الموحية، فقد رأيت أن أستهل الكتاب بمقالين فى السيرة الذاتية لشخصى ، وكأنهما عربون صداقة أقترب بها من القارئ على مستوى إنسانى خالص ، ثم أتبعتهما بهما يتداعى حولهما من أحاديث (أربعة) تتناول مسألة الكتابة فى السيرة الذاتية ، من حيث طبيعتها ووظيفتها فى حياتنا الاجتماعية .

وبعد أحاديث السيرة وتداعياتها تأتى جمهرة المقالات التى استقر رأيى على تضمينها هذا المجلد وهى تدور حول ستة محاور تتوالى على النحو الآتى : «العلم لدينا» ، و«التعليم» ، و«العمل» ، و«الثقافة العلمية» ، و«التخلف»، وأخيرا «مستقبل مصر» . ويغلب على أحاديث المحاور الخمسة الأولى الوصف والتحليل النقدى لأمور حاضرنا ، بينما تعنى أحاديث المحور السادس والأخير بالإعداد لمستقبلنا فى العقود القليلة القادمة .

أما بعد - فما أرجوه لهذا الكتاب أن يضفى قدرا من الضوء على بضع مساحات متناثرة من قضايانا العامة كما أتمثلها . ولما كان النشر ، أيًّا كان شكله ومضمونه ، ينطوى دائما على دعوة إلى المشاركة فى مضمون الفكر وفى جذوته ، فعسى أن يجد هذا الكتاب من يلبّى الدعوة، ولعله يبذر حفنة من البذور تصادف أرضا تنعم بالخصب، وسماء ترعى النماء .

د. مصطفى سويف

مايو ١٩٩٤

السيرة الذاتية

جمعت قصصى وأشعارى وأحرقتها

أشرقت الحياة علىّ فى ضاحية من ضواحى القاهرة ، وفيها عشت طفولة وادعة ، تتخللها مشاعر الرضا ويغلفها نظام مستقر لا يختل ، سواء فى أشكال التعامل السائدة أو المسموح بها داخل الأسرة ، أو فى تتابع الأحداث المقدر لها أن توجه مسار الجميع عبر الأيام ، وفى هذا الصبح المبكر من الحياة كان الهواء مفعما حولى بسيرة العلم كأنما هو الخير الأسمى فى الوجود ، وفيما بعد، عندما عرفت طريقى إلى دراسة الفلسفة شعرت بشئ من التناغم بين هذا المعنى وما قصد إليه أفلاطون فى جمعه بين الحق والخير والجمال .

كانت كلمة العلم تصدر أحيانا فيما يدور فى الأسرة من أحاديث، هكذا مجردة ، فلا أعى من ذلك إلا أنهم يتكلمون عن شئ يثير لديهم مشاعر سارة ، ملؤها الإكبار وربما الخشوع والهيبة أيضا ، وتتسرب إلى نفسى بعض هذه المشاعر بصورة ما . وكانت الكلمة تستخدم أحيانا أخرى مقترنة باسم جدى لأمى ، الشيخ مصطفى بركة ، وكان يقوم بالتدريس فى المعهد الأحمدى التابع

للأزهر (بطنطا) . وكان واضحا أن الرجل قد ترك لأبنائه وبناته ذكرى محفورة بعمق فى نفوسهم ، اختلط فيها الحزن على وفاته مبكرا إذ توفى في أوائل الأربعينيات من عمره ، والشغف الشديد بشخصه ، مع الإكبار لصفاته وعلى رأسها العلم والاعتداد بهذا العلم وبالعقل الذى يحمله . وعندما كنت أسمع الكلمة مبثوثة فى هذا السياق كنت أجدنى أتعامل مع راقات من المعانى والمشاعر والإيحاءات تنطوى على أقدار من الوضوح والإبهام معا ، وضوح لا بأس به ، يغرى النفس بالاطمئنان له ، وإبهام يدفع إلى مزيد من الاقتراب من عالم الكلمة بقصد الاستشفاف والاستكشاف ، وعلى مر الشهور والأعوام اختفت الشخوص المتحركة على المسرح، وبقيت المعانى والمشاعر والإيحاءات أصداء من الماضى تلاحقنى ، على وعى منى أحيانا ، وعلى غير وعى منى أحيانا أخرى . وأنا الآن أتعامل مع العلم على مستويين . مستوى تحدده القواميس ، ومستوى آخر تمتزج فيه عناصر متعددة لا أستبين منها إلا القليل ، فيها أن العلم هو المعرفة الصادقة ، وأن العلم قيمة ، وأن العلم ينطوى على شعاع من القداسة .

فى مرحلة الصبا

ألحقت بالدراسة الابتدائية وقد أكملت السابعة من عمرى ، ولا يبقى فى ذاكرتى عن هذه الفترة من عهد التلمذة إلا انطباع واحد

بارز يدور حول بزوغ الحس اللغوى عندى وتكاتف عدد من العوامل المدرسية والأسرية على تنشيطه ، فقد كنت ألقى فى المدرسة تشجيعا خاصا أثناء دروس المطالعة العربية ، وكنت أجد في البيت الحفز والتشجيع فى أكثر من اتجاه وبأكثر من صورة ، كانوا يحفزوننى إلى حفظ القرآن الكريم ، وكنت كلما انتهيت من حفظ جزء أو سورة جلس أحدهم يمتحننى ويعنى عناية خاصة بتصحيح أخطائى فى النطق ، ثم ينفحنى مكافأة على أدائى ، وكانوا يشجعوننى على حفظ ما استطعت من الشعر العربى القديم ، وكان بعضهم يطيب له أن يدعونى لكى أقرأ على مسمع منه فقرات فى أحد الكتب العربية القديمة أو الحديثة ، وكنت سعيدا بهذه التداريب لسبب أو لآخر ، فقد كنت ألمح لديهم فى كل ذلك رضى عن أدائى .

وأذكر فيما أذكر عن تلك المرحلة أننى كثيرا ما كنت أجلس منفردا فى إحدى الحجرات لأقرأ بعض النصوص الأدبية بصوت مسموع ، أو لأقرأ سورة أو بضع سور من القرآن الكريم ، أنا القارئ وأنا المستمع . وكنت ألقى فى ذلك نوعا من المتعة لا أدرى أين تقودنى ، ولكنى كنت أرحب بها خالصة لذاتها ، وقد استمر هذا الشغف بنطق اللغة العربية يصحبنى فى سنوات العمر التالية، وامتد ليشمل القراءة والاستماع معا سواء أكنت أنا القارئ أم لم

أكن ، ثم امتد ليشمل قدراً ملحوظا من الاهتمام بسلامة اللغة فى جبهاتها جميعا ، وامتد أكثر من ذلك ليصير جهدا دءوبا على التمكن منها ، وأصبحت ولا أزال ألتمس الأسباب من حين لآخر لأقضى بعض الوقت قارئا فى معاجمها وما هو أقرب إلى المعاجم، من هذا القبيل قراءاتى فى «لسان العرب» ، وفى «فقه اللغة» للثعالبى ، وفى «الفروق فى اللغة» لأبى هلال العسكرى ، وفى «إصلاح المنطق» لابن السكيت .

وخطوت من الصبا إلى زمن المراهقة ، وفى هذا الجزء من الرحلة عرفت الطريق إلى قراءة الأدب ، ثم إلى القراءة على إطلاقها ، قضيت بضع السنوات المبكرة من مرحلة الدراسة الثانوية فيما يشبه الاستكشاف المحموم لقدراتى وهواياتى ، فتنقلت بين ألعاب القوى ، والأشغال اليدوية ، والتمثيل والموسيقى والخطابة . وقبل أن يحل موعد الثانوية العامة بعام أو عامين كنت قد شاركت فى مسابقة للأدب العربى على مستوى القطر ، وفى هذا الإطار اكتشفت قراءة الأدب واستكشفت بالإضافة إلى ذلك حدود قدراتى كقارئ ، كنت فى السادسة عشرة من عمرى عندما قرأت «الأيام» لطه حسين ، فإذا بى أعاود قراءته مرات ومرات فى صيف واحد . وقرأت كتبا أخرى وعدت إلى قراءة بعضها قراءة ثانية وثالثة فى الصيف نفسه ، وحفظت عن ظهر قلب ديوان

إسماعيل صبرى باشا ، وعرفت الطريق إلى دار الكتب بباب الخلق ، وكنت أقضى هناك ساعات النهار من أوله إلى آخره أقرأ ما أعرفه وأبحث عن جديد لا أعرفه لكى أقرأه ، وأشعر طوال الوقت بأننى أعيش حلما سعيدا لا أكاد أصدقه ، وهكذا بدأت طريقى باللغة العربية يعنينى منها الجرس فإذا هى تفضى بى إلى قراءة الأدب ، ثم إلى القراءة على إطلاقها ، ومع القراءة عرفت اقتناء الكتب ، ولازلت أقتنى الكتب حتى استغنيت عن المكتبات العامة بمكتبتى الخاصة .

كانت خبرة القراءة بالنسبة لى ، ولازالت ، رحلة خارج المكان ، فأنا فى تلك اللحظات أتجاوز القاعة التى أجلس فيها ، أعرف بطبيعة الحال أننى أجلس فى هذه الحجرة أو تلك من حجرات بيتى، لكن هذه المعرفة ينخفض الوعى بها شيئا فشيئا ليحل محلها وعى بنوع آخر من المكان ، يشبه أن يكون مكانا مجردا أو مطلقا ليس له صفات محددة سوى أنه مشرق ، ورحب ، أكثر إشراقا ، وربما أشد رحابة مما أعرف ، فأنا لا أرى فيه أركانا مظلمة ، ولا أدرك له حدودا مرئية ، فى هذا النوع من المكان أجدنى قارئا ، ثم لا تلبث القراءة أن تصبح استماعا للكلمات مقروءة بصوت أقرب إلى صوت المؤلف كما أتخيله ، وتفقد القراءة بذلك هويتها لتصبح لونا من المناجاة ، نعم ، تصبح مناجاة وليست

حوارا ، فأنا لا أناقش الكاتب عادة ولكنى أستمع إليه ، وهو يتكلم على مسمع منى ، قد أستمهله من حين لآخر لأن عقلى لا يكاد يلاحقه ، وقد أطوى الكتاب لكى أرغمه على التمهل أو التوقف حتى أسترد أنفاسى ، غير أنى لا أحاوره ، ولا أجدنى مستعدا للجدل إلا فى مرحلة تالية ، عندما أترك الكتاب وأنصرف عنه ، وأستريح من أصداء الصوت تلاحقنى ، عندئذ أبدأ فى اجترار بعض ما قرأت ، وأستطيع حينئذ أن أتوقف عند هذه الفكرة أو تلك لأنظر فيها فأقبلها ، أو أؤجل الحكم عليها ، أو أنتقدها ، هكذا أقرأ الآن، وتعتبر القراءة بالنسبة لى طريقا إلى عالم متكامل ومكتفٍ بذاته ، يمتعنى ويشق علىَّ فى آن معا ، وقد عرفته على هذا النحو منذ اكتشفته فى فترة مراهقتى ، وظل على ما هو عليه طوال هذه السنين ، كل ما فى الأمر أن بعض خصائصه وأحواله ازدادت مع الأيام وضوحا واستقرارا ، فازدادت تمكنا منى وازددت تمكنا منها .

ثم اتجهت إلى الجامعة ، فاخترت طريقى كما أردت لا كما أريد لى ، أرادت الأسرة أن أدرس الطب ، وأردت أنا أن أدرس الفلسفة ، وكنت قد قرأت بالفعل كتبا فى الفلسفة ، وكان فى مقدمتها «قصة الفلسفة اليونانية» ، و «قصة الفلسفة الحديثة» اللذين قام بتعريبهما عن «ويل ديورانت» أحمد أمين وزكى نجيب محمود ، وعندما فرغت من القراءة كنت قد اتخذت قرارى .

ولقد سألت نفسى مرارا وتكرارا ، هذا السؤال البسيط المباشر : ماذا فى الفلسفة ؟ وكنت فى كل مرة أخرج بإجابة جزئية أضمها إلى جزئيات أخرى لتتكون منها إجابة وافية ، وفيما أروى عن نفسى فقد وقعت أسير الانبهار بالتفكير الفلسفى منذ الصفحات الأولى فيما قرأت عن الفكر اليونانى ، ثم أخذ أمر هذا الانبهار يتكشف لى على مر الأيام والأعوام ، فإذا كانت القراءة قد أطلقت يدى فى أن أحصل من المعرفة على ما أشاء ، فقد أطلقت الفلسفة عقلى فى أن أحصل على المعرفة بالكيفية أو بالصورة التى أشاء ، بعبارة أخرى كانت الفلسفة طريقى إلى أن أوجه عقلى فيما أقرأ ، تعلمت منها أن أكون عقلا فعالا بالنسبة لما أتلقى من معرفة، لا أن أكون عقلا منفعلا فحسب ، تعلمت منها أن أعقد مقارنات ، وأن أستشف علاقات تغيب عن النظرة غير المدربة ، وأن أصل إلى تعميمات بعيدة ، وأن أمتحن هذه التعميمات من حين لآخر على محك الاتساق المنطقى ، وأن أكامل بينها وأستمتع بما يتولد عن هذا التكامل من أبنية تجمع إلى جمال التناسق قدرا ملحوظا من كفاءة التنظيم .

وقضيت سنوات الدراسة الجامعية فى استمتاع متصل ، كنت أتلقى المحاضرات فيما شاء الأساتذة من موضوعات ، ثم أقرأ فى

هذه الموضوعات ، ما يزيد على مادة المحاضرات أضعافا مضاعفة، وكانت معظم قراءاتى تنصب على الفلسفة اليونانية القديمة بوجه خاص ، قرأت عددا من محاورات أفلاطون ، وقرأت بعض كتابات أرسطو فيما نقله أحمد لطفى السيد إلى العربية ، لم أكن أقرأ لأحفظ ، كنت أقرأ لأستمتع ، ولذلك لازمتنى ظاهرة إعادة قراءة النص مرة ومرات . هكذا قرأت نصوص أفلاطون عدة مرات ، كذلك أرسطو فى «الكون والفساد» ، وفى «الأخلاق إلى نيقوماخوس» وفى «الشعر» ، وقرأت «فن الشعر» لهوراس ، ونصوصا من ديكارت وفرانسيس بيكون ، وابن رشد وابن سينا ، وسبينوزا وكانت وهيجل وشوبنهاور ونيتشه وكارل ماركس وانجلز وفويرباخ ، كان القليل من هذه القراءات بالعربية ، والكثير منها بالانجليزية ، وكنت قد اهتديت إلى طريق القراءة فى المراجع الانجليزية سواء أكانت تحوى نصوصا فلسفية أم كانت تؤرخ للفلسفة ، وأعجبنى بصورة خاصة كتاب فندلبند المنقول عن الألمانية إلى الانجليزية ، وبلغ بى الشغف بمعايشة مادته أن وجدتنى أترجم أجزاء منه إلى العربية ، ترجمت بالفعل بضع مئات من صفحاته التى تناول فيها الفكر اليونانى القديم ، وأجزاء من الفلسفة اليونانية الرومانية .

اتساع الآفاق

لم تقتصر متعتي ومسعاى إلى الاستزادة منها فى سنوات الدراسة الجامعية على القراءة وحدها ، ولكنها امتدت لتشمل مساحات عريضة فى حياتى ، عرفت فى هذه الفترة مذاق الصداقة الراقية ، فقد نشأت حولى صداقة خالصة لوجه الفكر والمعرفة والذوق الرفيع ، جمعت بيني وبين عدد محدود من الزملاء، كان على رأسهم محمود أمين العالم ، ويوسف الشارونى ، وعباس أحمد عثمان ، وأمين عز الدين ، ومحمد جعفر كنا نقضى الساعات يوما بعد يوم فى أحاديث لا تنقطع ولا يصيبنا منها الملل حول الفلسفة ، وقد تمتد لتشمل الفكر والأدب والشعر جميعا ، وقد تتطور هذه الأحاديث فتصبح عرضا لما قرأنا ونقرأ ، أو تصير مناقشات نشحذ فيها قدرات بعضنا البعض على النقد والتحليل والتركيب ، وكنا نأخذ أنفسنا مأخذ الجد إلى أقصى المدى ، فلا يتخلل أحاديثنا من الهذر إلا النزر اليسير .

وفى سنوات التلمذة الجامعية كذلك خطوت خطواتى الأولى نحو تلقى الموسيقى الكلاسيكية الأوروبية واستيعاب الطبيعة السياسية الشاملة للفكر الماركسى . وكان ذلك فى الحالين بفضل لويس عوض ، وفى الفترة نفسها تطورت صلتى باللغة الانجليزية ، فازدادت طواعيتها فى يدى ، وامتدت قراءتى بها لتتناول الأدب

الانجليزى بعد أن كنت أقتصر على الفلسفة ، فقرأت سومرست موم ود . هـ لورانس ، وأوسكار وايلد ، وغيرهم ، وبهرنى أسلوب أوسكار وايلد بثرائه فى الصور والاستعارات ثراء منقطع النظير ، ثم لم ألبث أن تقدمت إلى قراءة الشعر الانجليزى ، وعثرت على موسيقاه قبل أن أعثر على معانيه ، وظللت لفترة طويلة أسيرا لأشعار «شلى» وربما عاملت قصيدته «روح الوحدة» مثلما تعاملت مع «أيام» طه حسين ، فظللت أعيد وأزيد فى قراءتها وكأننى بسبيلى إلى اكتشاف المزيد وراء هذا النبع الشاعرى الأصيل ، وكذلك عايشت قصيدة توماس جراى ، «المرثية» ، عايشتها بهذا اللون من الإلحاح الذى لا أزال أعجب له ، ولا أزال أمارسه بين الحين والحين ، وتجاسرت بعد ذلك فبدأت أقرأ ما اعتبرناه حينئذ شعرا انجليزيا حديثا ، قرأت بعضا من شعر ستيفن سيندر وأودن وإليوت، وأظننى لم أفهم معظمه ، ولكنى واظبت على المحاولة ، ولم تكن تخلو من بعض المتعة ، ربما كنت أستمتع بالإيقاع ، وربما كنت أقنع ببعض الصور التى أستطيع أن أنفذ إليها من حين لآخر، ثم لم تلبث اللغة الانجليزية أن مهدت السبيل أمامى إلى مطالعات أكثر تنوعا من ذى قبل ، فضمت العلم إلى الفلسفة والأدب والشعر، ولم يقتصر أمرها معى على تناول الكتّاب الانجليز ولكنها امتدت لتشمل غيرهم من الفرنسيين والروس والألمان مادامت الأعمال منقولة إلى الانجليزية . ولا أزال أذكر أنى قرأت

فى تلك الفترة «موباسان» و «جوركى» و «جيته» ، كما قرأت بإعجاب يكاد يستحيل إلى ذهول «تطور علم الطبيعة» لألبرت أينشتاين، وبعض ما كتب «جـ . ب . س . هالدين» فى أسرار التطور البيولوجى . واستقر فى نفسى من ذلك كله يقين بأن العربية والإنجليزية معا فتحا أمامى طريقا لا نهاية لمداه . الطريق إلى الألفــة بالكثير من نفــائس التــراث الانســـانى فى الأدب والفلسفة والعلم .

على مشارف التخرج فى الجامعة

ووجدتنى فى ذلك الوقت نهبا لصراعات عنيفة بين رغبات وميول يحاول كل منها أن يستحوذ على عقلى ووجدانى ، فقد بدأ الاقتراب من التخرج يلوح فى الأفق ، ومعه أخذت تتوالى على النفس أسئلة تبدو أحيانا متشابكة تظهر معا وتختفى معا وأحيانا أخرى تتابع فى تسلسل منطقى كلما فرغت من سؤال تولد عنه ثانٍ فثالث ، ويبدو أن الجذر الأول لهذه التساؤلات كان قد تم حسمه فلم يتعرض لأى نقاش ، فقد تبينت أنى سوف أستمر فى الاشتغال بالفكر على امتداد العمر ، كان هذا أمرا مقطوعا به ، أما السؤال الذى بدأ يلح علىّ فكان سؤالا حول أى المجالات سوف ألتزم به ، الفلسفة أم الأدب ؟ وكانت علاقتى بالأدب قد تجاوزت التلقى إلى الانتاج .. وكان ذلك وأنا فى منتصف طريق التلمذة فى الجــامعة . كتبت عشـرات القصص القصيرة وخـطـوت

فى الطريق إلى كتابة رواية طويلة وقد أنجزت نصفها أو أكثر ، ونظمت الشعر الموزون المقفى ، كنت أكتب ولم أكن واثقا من أنى سوف أصبح كاتبا ، وأقرض الشعر دون أن أتأكد من مصيرى معه ، كانت علاقتى بهذا الانتاج أقرب إلى التجريب منها إلى بدء السير فى طريق الالتزام ، ومع ذلك فقد كان ما تدفق من نفسى فى هذا الانتاج كافيا لأن أتعلق بإرهاصات لصورتى أديبا وشاعرا ، واستمر الصراع يلاحقنى ويضيق الخناق علىّ يوما بعد يوم ، ولأمر ما لم أقبل فى أعماقى إجابة تقوم على الجمع بين الطرفين ، الفلسفة والأدب ، كنت واثقا من أننى أستطيع أن أجمع بينهما كمتلقٍ ، لكننى كنت واثقا كذلك من أننى سوف أعجز عن أن أنتج فى المجالين نتاجا متميزا ، لابد من التفرغ إذا كان مطلبنا هو الانتاج الرفيع .

ويوما من الأيام اقتربت من حسم الصراع ، ورأيت أن الخطوة اللازمة لإنجازه هى أن أجمع كل تجاربى فى القصة والرواية والشعر وأن أحرقها لأقطع بلا رجعة بينى وبين ماض قد يظل يشدنى إليه إذا بقى له جسم ملموس ، وكان أن فعلت ذلك ويوم أقدمت على تنفيذ هذه الخطوة ، وكان الأدب والشعر قد نفذا إلى الفلسفة كما عشتها وتعلقت بها ، فكان قرارى أن أتخصص فى دراسة فلسفة الجمال .

النهاية والبداية

وذات يوم وأنا بعد فى السنة الرابعة سألنى أستاذى يوسف مراد ، ماذا تنوى أن تفعل بنفسك بعد التخرج ؟ فكانت إجابتى حاضرة : قلت سأدرس فلسفة الجمال ، وعلق الرجل على إجابتى بسؤال آخر قائلا : ولم لا تدرس موضوع الجمال فى إطار علم النفس ؟ وقام إلى مكتبته فتناول منها كتاب وودورث فى «علم النفس التجريبى» ، وقال هاهنا فصل بكامله عن الدراسات النفسية التجريبية للجمال ، فى هذه اللحظة نفسها ، وقبل أن أغادر المكان أو الزمان ، بدا لى أن هذا الحوار القصير أزاح الغطاء عن ركن دفين فى نفسى ، فقد كنت تعلقت بالعلم كذلك من خلال قراءاتى المتأخرة ، وكانت السمة المميزة للعلم فى نفسى هى ضبط المعرفة ، فلما جاء هذا الحوار آثار ذلك فى نفسى تناغما مع أصداء من ماضٍ بعيد ، حين كانت سيرة العلم والعلماء تتردد من حولى ، مفعمة بمشاعر الإكبار والخشوع ، وتبلورت أمامى فجاءة حياتى التى أنا مقبل عليها ، سوف أدرس الأسس النفسية للإبداع الفنى فى الشعر ، كانت هذه الصيغة اختزالا بليغا لكل ما اعتبرته جميلا وجليلا فى فترة تكوينى المبكر .

شغلت نفسى بالفكر
ومازالت الأسئلة تراودنى ؟!

احتفظت بعد التخرج بصداقاتى التى نعمت بها أيام التلمذة ، غير أنها فترت مع الأيام ، وربما انتابها الضعف لتفسح المجال لصداقات أخرى جديدة لم تكن تقل بهاء ولا رقيا عن سابقتها ، لكنها كانت تختلف عنها فى توجهها وفيما تمسه من جوانب فى نفسى . فقد تخلقت فى حياتى منظومتان جديدتان من الصداقة ، احداهما تضمنى مع أحمد بهاء الدين ، وفتحى غانم ، وعبد الرحمن الشرقاوى ، وتجمع الأخرى بينى وبين مجموعة من المشتغلين بالفن التشكيلى ، محمد حامد عويس ، ونبيه عثمان ، ويوسف سيده ، وكان الجديد الذى يجمع بين هاتين المنظومتين من ناحية ، ويفصل بينهما وبين صداقتى أيام التلمذة هو التوجه نحو الانتاج ، وهكذا وجدتنى مع أحمد بهاء الدين وصاحبيه نكتب فى

مجلة «الفصول» التى كان يصدرها الاستاذ محمد زكى عبد القادر، ووجدتنى من ناحية أخرى ارتاد معارض الفن التشكيلى ، واهتم بما يصوره محمد عويس وزميلاه فى مراسمهم اعدادا لهذه المعارض ، وأشارك فيما يدور بينهم من مناقشات تقنية أحيانا ، وفلسفية أحيانا أخرى حول قيمة هذه اللوحة أو تلك أو حول طبيعة فن التصوير المعاصر وما يفرق بينه وبين التصوير التقليدى أو الاكاديمى كما كانوا يسمونه ، أو حول الدور الحقيقى الذى أداه سيزان فى نشأة هذا الفن المعاصر ، وأيهما كان اسهامه أكبر وزنا فى دعم هذا التيار بيكاسو أم ماتيس ؟

التخصص فى علم النفس :

وفى تلك الفترة كنت أعمل بنشاط فى دراسة الأسس النفسية للابداع الفنى فى الشعر ، وكان يوسف مراد قد أسس بالاشتراك مع مصطفى زيور «مجلة علم النفس» ، وكان النشر فى هذه المجلة أحد همومى ، ثم لم يلبث أن أصبح همى الأول ، وسرعان ما تبلورت صورتى أمام نفسى باعتبارى متخصصا أو ساعيا إلى التخصص فى علم النفس فى المقام الأول . ومثقفا مهتما بالمشاركة فى الثقافة العريضة فى المقام الثانى ، ومنذ ذلك الوقت لم أسمح بالخلط بين هذين الشقين فى شخصى ، وما سمحت لأحدهما أن يطغى على الآخر أو يفسده .

وفى فبراير سنة ١٩٤٩ حصلت على درجة الماجستير ، وكان أحد الممتحنين فى لجنة المناقشة هو الأستاذ أمين الخولى ، وكان حديثه يشف عن قدر كبير من الرضا عن البحث ونتائجه ، ويبدو أنه تحدث بذلك إلى تلاميذه ومريديه فى قسم اللغة العربية وآدابها . ومن ثم فقد بدأت أتلقى مظاهر الترحيب والتقدير من حيث لم أتوقع ، ثم أتيح للبحث أن ينشر فإذا به بعد النشر يلقى مزيدا من الاقبال بصورة لم تكن تخطر لى على بال .

المخاض الاجتماعى :

وكانت مصر ، منذ تخرجت فى سنة ١٩٤٥ تموج بتيارات الفكر الاجتماعى والسياسى تغطى الساحة من أقصى اليمين (حيث «شباب محمد» و «الاخوان المسلمون») إلى أقصى اليسار (حيث التنظيمات الشيوعية بأجنحتها المتعددة) . وكان العالم كله يضطرب بتيارات مماثلة إذ كان يعيد ترتيب أموره بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان نصيب مصر من تلاطم هذه الأمواج وفيرا : لأنها جمعت بين طليعة مثقفة طموحة ، واحزاب تتصارع بأساليب تتراوح بين التهييج الإعلامى المتصل والاغتيال أو التصفية الجسدية من حين لآخر وقصر ملكى رائحته عفنة بينما هو يفسد بأمواله الذمم ويشترى الأقلام والأفواه ، وقوى أجنبية يتراوح تدخلها بين الاختراقات المستورة واستعراض القوة فى

شوارع القاهرة وميادينها . ثم بالإضافة إلى هذا كله غرست إسرائيل غرسا على حدودنا الشمالية في مايو سنة ١٩٤٨ وأصبحت بذلك عاملا يدخل فى حسابات الحركة على مسرح الأحداث المصرى ، وفي هذه الفترة زادت الصحف زيادة ملحوظة، فظهرت جريدة «الزمان» ، و«أخبار اليوم» ، و «الوادى» ، و«الجماهير» و «النداء» ، و «الطليعة» . ونشط الأدب السياسي نشاطا ملحوظا ، وكنا نقبل على مقالات طه حسين ، ومحمد مندور الصحفية ، وكنا نقرأ لغيرهما كذلك ، ومع هذه الفورة نشطت الحركة الثقافية بوجه عام ، فصدرت عن دار المعارف سلسلة «اقرأ» ، وصدرت عن دار الكاتب المصرى «مجلة الكاتب المصرى»، وكان يرأس تحريرها طه حسين ويكتب فيها مقالات بالغة الدلالة ، ويستكتب إلى جانب ذلك أشخاصا ذوى أسماء لامعة ، من أمثال سهير القلماوى وسليمان حزين ، وكان ينشر إلى جانب ذلك سلسلة من الترجمات من نفائس الأدب العالمي .

في هذا الاطار عشت مع أصدقائي طوال النصف الثانى من الاربعينيات ، ولم نكن بمعزل عما يجرى حولنا ؛ فقد فتحنا نوافذنا وكانت الأحداث تمسنا على أكثر من مستوى ، وكانت نفوسنا تضطرم بالأفكار والانفعالات بما يناسب جيشان البلد والعالم بالافكار والتيارات من حولنا . وفي تلك الفترة نشر يوسف

الشاروني أول قصة قصيرة له من طراز لم نشهده من قبل ، كان يوسف ينشر من قبل ، ولكنه نشر في هذه المرة شيئا جديدا كل الجدة ، قصة «المعدوم الثامن» ، ونشر فتحي غانم رواية «الجبل» ، ونشر طه حسين «عثمان أو الفتنة الكبرى» . كان البلد في حالة مخاض يمضي إلى الإبداع الجماعي والفردي ، وجاءت هيلدا زالوشر إلى مصر ، وكانت كاتبة مرموقة في فلسفة الفن ، وقد نشرت مقالا أو مقالين في مجلة «الكاتب المصري» ، وكنت معهم ، واحتدم النقاش بيننا ، وكان عبد الرحمن الشرقاوي مستمرا في نظم الشعر ، ولم يكن راضيا عما ينظم ، واتيح له يوما أن يسافر إلى فرنسا ، وإذا بخطاباته تنقل إلينا نبأ اكتشافه لشاعر فرنسي قديم لم يكن قد سمع به من قبل ، هو فرانسوا فيون ، وكان عبد الرحمن سعيدا بهذا الاكتشاف إذ كان يرى فيه ثائرا يصلح للتوحد معه ، وكانت أحداث الحرب الكورية قد بدأت تتداعى وتزعج الضمير العالمي ، كان الاعلام العالمي شديد الاهتمام بالنشر عنها. ولم يكن العالم قد أفاق بعد من هول الصدمة التي أصابته بالقاء القنبلة الذرية الأولى على «هيروشيما» ، حدثت الواقعتان في مدى زمني محدود ، مدى الرئاسة لرئيس أمريكي واحد ، وهو الرئيس هاري ترومان ، ومن فرنسا تلقى أحمد بهاء الدين خطابا من عبد الرحمن الشرقاوي يحمل المخطوطة الاولى لقصيدته «من أب

مصرى إلى الرئيس ترومان» ، وفى بيتى جلس أحمد بهاء الدين يقرأ القصيدة على مسمع منا ، أنا وفتحى غانم وفاطمة موسى ، وكنا قد تزوجنا فى أوائل سنة ١٩٤٩ . وعندما فرغ بهاء من قراء ته كنا على يقين من أن عبد الرحمن قد فتحت أمامه أبواب الشعر الحديث .

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٠ عينت معيدا بقسم الفلسفة بكلية الآداب فى جامعة القاهرة ، وسعدت بهذا التعيين لأنه يزيد من تأكيد هويتى كما أريد لها أن تتشكل ، التخصص أولا ، ثم آفاق الثقافة الرحبة بعد ذلك ، وكانت أحداث السياسة فى الشارع تزداد غليانا يوما بعد يوم ، وكان واضحا أن المخاض يؤذن بالدخول فى منعطف جديد .

وفى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وقع حريق القاهرة ، بدأت أحداثه منذ الصباح ، وجبت الشوارع لأشهد بعينى ما كان يحدث فيها ، وأدركت أننا مقبلون على شئ خطير . وكانت كل جوارحى تتساءل : أهذا المنعطف ؟ وفى مساء اليوم نفسه أعلنت الاحكام العرفية ، وفى صباح اليوم التالى أقيلت حكومة الوفد ، حزب الاغلبية فى ذلك الوقت ، وفى ٢٣ يولية سنة ١٩٥٢ أعلن الجيش أنه تسلم زمام الأمور . وتداعت الأحداث بعد ذلك بسرعة متزايدة، وكانت فى كل جزئياتها تحمل الوعد والوعيد معاً .

وكنت قد قطعت شوطا لا بأس به فى دراسة الموضوع الذى اخترته لانال بة درجة الدكتوراه ، وفى يناير سنة ١٩٥٤ نوقشت

الرسالة وأجيزت وشعرت حينئذ بأن السنوات التى قضيتها فى إعداد هذه الرسالة قد انضجتنى بصورة لم أعهدها من قبل ، أنضجتنى فى العلم ، وفى الحياة .

وفى صيف سنة ١٩٥٤ صدر قرار مجلس قيادة الثورة بفصل أكثر من خمسين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، جزاءً وفاقا لهم على ما أبدوه من آراء حول مستقبل الديمقراطية فى مصر . وذلك أثناء اجتماع عقدوه فى شهر مارس بنادى أعضاء هيئة تدريس جامعة القاهرة . وقرأت فى هذا الحدث نبوءة بمستقبل الجامعة والجامعيين لم تكذب أمامى فى كل ما تداعى على إثرها من مظاهر الحياة الجامعية من حولى ، وما لا يزال يتداعى فى كل صغيرة وكبيرة .

استمرت صداقاتى ، ولكن اعتراها كثير من مظاهر الفتور ، ودب فى بعضها دبيب التحلل ، وتمزقت كثير من علاقاتى الانسانية فى الجامعة فلم يبق منها إلا ما يمليه التأدب الاجتماعى، أخذت على البعض مآخذ بحت ببعضها ولم أبح بالبعض الآخر ، وأخذوا علىّ ميلى إلى العزلة ، والافراط فى الأكاديمية .

فى الطريق إلى تجويد العلم :

وفى أغسطس ١٩٥٥ استأذنت للسفر إلى انجلترا فى مهمة علمية لأتعلم بعض طرق البحث الجديدة فى ميدان التخصص ،

واذنت لى الجامعة مادام الأمر على نفقتى الخاصة وقصدت مباشرة إلى معهد الطب النفسى بجامعة لندن لطلب المزيد من العلم على يد الاستاذ هانز ايزنك ، وكانت هذه الخطوة بمثابة ميلاد جديد ، لباحث يتقن المنهج إلى جانب ما يحمله من فكرٍ أو خيال علمي . هناك تتلمذت على أساتذة فضلاء ، وتعلمت كيف اتصل بالعلماء حيثما كانوا ، ونعمت بصداقات مع باحثين جاءوا من مختلف أنحاء العالم ، من الهند واليابان ومن المانيا وهولندا وامريكا ، جاءوا يدرسون مثلى ، وبدأت اكتب للنشر فى دوريات التخصص بالانجليزية .

العـــودة

وفى سبتمبر سنة ١٩٥٧ عدت إلى مصر أحمل علما ، ومع العلم اصرار بأن يصل بصورة أو بأخرى ، ورأيت ما آلت إليه الاحوال فى الجامعة ، وتذكرت حريق القاهرة ، واستعدت ما كان وراء وجومى وانقباضى حينئذ ، ثم ما كان وراء شعورى بالحزن المشبَّع بالغضب يوم أن صدر القرار بفصل الأساتذة الزملاء . كانت فى النفس نبوءة مبهمة ، وقد أخذت تصدق شيئا فشيئا .

وانغمست فى العمل العلمى بحثا وتدريسا ، بصورة لم أعهدها ولم يعهدها المحيطون بى من قبل ، ولسان حالى أن أبشر بالعلم طريقا لمعالجة الهم العام ، ومضيت أمهد الطريق شبرا

شبراً ، حرصت فى كل خطوة على أن استوضح صيغة للعمل تجمع شتات جهدى . كانت طموحاتى متشعبة وكنت ومازلت أخاف كل الخوف أن تجرفني أخطار التوزع، كان همي الأول أن أنتج علما حقيقياً ، ووضعت نصب عينى معيارا للجودة التزم به هو أن أكثر من النشر فى دوريات التخصص العالمية ، وتلت ذلك هموم أخرى ، أن يكون بعض هذا العلم ذا فائدة قريبة للتطبيق ، وأن اصنع تلاميذ متميزين ، وأن أظل على صلة ايجابية بالحياة العامة على أن تظل بيدى مفاتيح هذه الصلة إلى حد كبير ، وقبل هذا وبعده أن أبقى فى مصر لا أهجرها هجرة بائنة ولا مقنعة ، فذلك شرط لابد منه لمصداقية هذه الصيغة المركبة .

وبدأت أكتب بالانجليزية للخارج ، علما شديد التخصص ، وأكتب بالعربية للداخل ، كتابة تتراوح بين العلم المتخصص أوجه الرسالة فيه إلى التلاميذ ، وبين تقديم العلم بصورة شيقة لغير طلابه النظاميين ، وقد تمتد هذه الكتابات أحيانا لتشمل موضوعا من الموضوعات العامة . وجاء هذا التنقل المتصل بين الكتابة بالانجليزية والكتابة بالعربية ، وكذلك بين الكتابة العربية الصارمة صرامة التخصص والكتابة الرفيقة بالقارئ والمعنى معا ، ايذانا بمستوى جديد من مستويات العناية باللغة أدق وأشق وأرقى من كل عناية سابقة .

فى الستينيات :

وظلت مصر تعانى من تقلصات منهكة طوال فترة الستينيات ففى سنة ١٩٦١ صدرت قوانين التأميم ، وفى سنة ١٩٦٥ جرت عمليات اعتقال واسعة النطاق وقع معظمها على جماعات تدور فى فلك «الاخوان المسلمين» ، وتناثرت أنباء صراع تجرى وقائعه فى دوائر السلطة العليا ، وتعالت أصوات التهديد بالحرب بين مصر واسرائيل ، وفى كل ذلك كانت الاحداث تقع كمفردات القدر ، لم نكن نحن المواطنين العاديين ندرى لماذا ، لماذا تقع هذه الاحداث ؟ ولماذا هذا التوقيت ؟ وعنيت فى هذه الفترة بمزيد من التجويد فى بحوثى ، الخارجية والداخلية ، أداء وكتابة . واتسعت رقعة هذه البحوث حتى استقرت حول ثلاثة مجالات لظواهر السلوك البشرى، أحدها ظواهر المرض النفسى ، والثانى تعاطى المخدرات، وكان ثالثها ما بدأت به حياة التخصص ، الابداع الفنى، ولكن على اطلاقه ، وعرفت فى هذا السياق طريقى إلى العمل العلمى الجماعى . فى مجال التعاطى ، أتاحه لى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وفى مجال الابداع الفنى ، أتاحته لى جامعة القاهرة ، وفى مجال المرض النفسى ، اتاحته لى وزارة الصحة .

وفى الساعة التاسعة صباح يوم ٥ يونيه سنة ١٩٦٧ كانت مجموعة من الشباب العاملين معى فى بحوث تعاطى المخدرات ،

تطرق باب سجن طنطا ومعها الاذن بالدخول لدراسة حالات مجموعة من النزلاء المحكوم عليهم فى قضايا تعاطى المخدرات ، وجاءهم الضابط المسئول لينبئهم بأن السجن مغلق لأن الحرب مع اسرائيل قد بدأت ، وبعد خمسة أيام كان إعلان الهزيمة العسكرية مهانة أى مهانة ، على أن تسمى «بالنكسة» وكانت هذه التسمية هى نقطة البداية التى تعلمت منها الكثير حول سلطان اللفظ فى تدابير السياسة المصرية الحديثة ، وبدأت تداعيات النكسة تتوالى، وبعد خمسة أيام أخرى كنا نستأنف العمل فى سجن طنطا ، ومن بعده سجون الجمهورية جميعا ، ولم تصبنا الهزيمة بالانكسار ، ولكنها أصابتنا بعبء ثقيل من شعور المهانة .

بعد الهزيمة :

وفى يولية سنة ١٩٦٧ نشر لى أول مقال فى الخارج عن بحوث تعاطى المخدرات ، ظهر المقال فى النشرة الرسمية لهيئة الصحة العالمية ، المعروفة «بنشرة المخدرات» . وكان هذا النشر أول اعتراف دولى بقيمة العمل الذى أقوم به فى هذا المجال . ومع ذلك فلم تكن سعادتى به كافية لكشف الغمة التى حلت بنفسى من مهانة الهزيمة . بل لقد تولد فى اعماقى حزن ممتزج بالغضب شق له طريقا يختلف عن مسار التعامل بينى وبين بحوثى التى لم

تنقطع ، وكنت كلما توقفت عن العمل البحثى طلبا للراحة أفقت على رنين ذلك المزيج المقبض من الانفعال بداخلى ، وكنت فى الوقت نفسه اجتر كثيرا من الأفكار وكثيرا من الاسئلة تروح وتجئ على مشهد منى بغير جواب ، وفى أواخر العام بدأت أكتب سلسلة مقالات وأنشرها فى مجلة «الكاتب» بعنوان «نحن والعلوم الانسانية» ، أقدم فيها منظورى عن الكيفية التى يلزمنا أن نستوعب بها بعض الدروس مما وقع لنا فى ٥ يونيه .

وفى سنة ١٩٦٩ نشرت هذه المقالات مجمعة وموثقة بالهوامش اللازمة فى كتاب يحمل الاسم العام نفسه ، وقلت فى تصديره : «إن العنصر البشرى جزء هام من مقومات أى ميدان من ميادين (الصناعة أو الزراعة أو التجارة أو الحرب .. الخ) ولكى نحرك الإنسان بالكفاءة التى تقتضيها مطالب الحياة فى المجتمع الحديث لابد لنا من أن نهتدى بتطبيقات علوم الإنسان ، لابد من اللجوء إلى العلوم التى تكشف لنا عن قوانين الطبيعة البشرية لكى نستعين بها على تطويع الطبيعة البشرية ، هذه هى القضية» .

حوار الفكر والعمل :

وتشابكت بعد ذلك فى حياتى أمور الفكر والعمل على مستوى من الجدية والكثافة لم أعهده من قبل بدأ ذلك بتجربتى فى وزارة

الثقافة حيث قبلت الدعوة إلى المشاركة فى إنشاء اكاديمية الفنون وتقنين العمل بها ، ثم اعقبت هذه التجربة مباشرة تجربتى فى هيئة الصحة العالمية حين قبلت دعوة المنظمة إلى عضوية عاملة فى لجنة الخبراء الدائمين لبحوث تعاطى المخدرات ، وتعاصرت هذه التجربة فى مراحل منها مع تجربتى فى إنشاء قسم مستقل لعلم النفس فى الجامعة ، وفى نهاية المطاف جاءت تجربتى فى رئاسة لجنة المستشارين العلميين للمجلس القومى لمكافحة وعلاج الإدمان .

وأحيت هذه التجارب فى نفسى آمالا عديدة ، وأثارت فى الوقت ذاته أسئلة تفوق الآمال عدا ووزنا . ولعلى قد استطعت أن أعاين هوية بعض هذه الآمال ، أما الأسئلة فلا تزال تردنى عاجزا عن معاينتها أو حصرها واستيعابها .

المقومات الأساسية للسيرة الذاتية

ما هى السيرة الذاتية :

التعريف القاموسى بالسيرة الذاتية أنها قصة حياة الشخص كما يرويها بنفسه ، وهو تعريف وصفى يكاد يصدق عليه القول بأنه تحصيل حاصل ، لأنه أقرب إلى استعمال مرادفات لغوية لكلمتى «السيرة» و «الذاتية» وهو بذلك لا يقدم ولا يؤخر ، وفى هذا المقام يكون التعريف الوظيفى أفضل من ذلك بكثير من وجهة النظر العلمية ، ذلك أنه يوجه القارئ إلى الطريق نحو دراسة هذا الكيان الذى نسميه «السيرة الذاتية» لا من حيث مكوناته فحسب ، ولكن من حيث العلاقات بين هذه المكونات بعضها البعض ، ومن حيث وظائف الكيان الكلى فى السياق النفسي الاجتماعى كذلك ، أى من حيث وظيفته بالنسبة لصاحب السيرة ، وللمحيط الاجتماعى الذى وقعت فيه أحداث هذه السيرة وتشابكاتها . وكذلك بالنسبة للمحيط الثقافى الانسانى بوجه عام أينما كان متلقى الرسالة .

من هذه الزاوية الوظيفية يمكننا أن نقول أن السيرة الذاتية اعتراف مدروس ، أو اعتراف للنشر ، أو نقول أنها التاريخ الشخصي المعترف به من صاحبه ،ولا يعني ذلك أبدا أنها الحقيقة ولا شئ غير الحقيقة ، وهي بهذا التعريف تقترب قليلا أو كثيرا من العمل الأدبي ، القصة والرواية وقصيدة الشعر ، من حيث أن هذه الأعمال جميعا يصدق عليها تعريف «هانز ساكس» (أحد كبار علماء التحليل النفسي) الذي يقرر أن العمل الأدبي حلم اجتماعي، فهو من ناحية ينتمي إلى عالم الأحلام بما له من جذور شخصية مغرقة في ذاتية صاحبه ، ومن ناحية أخرى يبزغ ويتفتح ومن ثم يتشكل داخل سياق اجتماعي يفرض عليه قيوده وسياقاته ، والمهم أن هذه التعريفات الوظيفية التي سقناها جميعا تبدو من ناحية أفضل من التعريفات الوصفية التي سبقتها ، وهي من ناحية أخرى متساوية فيما بينها من حيث كمية التحليلات الوظيفية التي تتيحها ، ونوع هذه التحليلات . وفي سياق هذه التعريفات الوظيفية يرى البعض ، نحو مزيد من الوضوح ووضع النقط فوق الحروف ، أن يقال أن السيرة الذاتية اعتراف موجه إلى طلب المكافأة الحسنة ، ثم أن البعض يفضلون القول بأنها احتجاج ينطوي على المطالبة برد الاعتبار ، غير أن المتأمل في هذين التعريفين الأخيرين لا يلبث أن يشعر بأنه لا يستطيع أن يرضى

عنهما تماما لأنهما ينطبقان على بعض السير أكثر مما ينطبقان على البعض الآخر ، ويستطيع القارئ أن يقوم فى هذا الصدد ببعض التمرينات الذهنية للتحقق من مدى صحة هذا الاعتراض ، وذلك بالنظر فى أمر ما يقرأ من سير ذاتية موسعة ، متوافرة فى الكتابات العربية الحديثة ، مثل «الايام» لطه حسين ، و«تربية سلامة موسى» و «أوراق العمر» للويس عوض ، وغيرها .

من أجل ذلك نجدنا أقرب إلى الأخذ بتعريف آخر أكثر شمولا وإن لم يكن أقل احكاما من التعريفات السابقة ، وهو القول بأن «السيرة الذاتية» حديث يتراوح بين الاعتراف (أى الاقرار بأمور على النفس) والشهادة (أى الاقرار بأمور على الغير والعصر) . فاذا نظرنا على ضوء هذا التعريف فى عينة من السير الذاتية ، تجمع بين كبر الحجم وتنوع المفردات بصورة معقولة وجدنا أنه يصدق عليها جميعا ، ذلك أن بعضها يغلب عليه أن يكون مجرد اعترافات شديدة الذاتية تدور حول شخص صاحب السيرة كما لو كان قائما فى فراغ ، فهى أقرب إلى قطب الاعتراف أو الذاتية ، وقد أطلق عليها «بورنج» عالم النفس الشهير السير النفسية ، بينما يغلب على البعض الآخر أن يكون مجرد تسجيل ووصف لأحداث وقعت حول الشخص أو خارج الذات فهى أقرب إلى قطب الشهادة ، وقد أسماها بورنج السير البيئية . وبين هذين القطبين

تتوزع سائر السير لتقترب قليلا أو كثيرا نحو الموضع الوسط بين القطبين .

مكونات السيرة الذاتية :

تحتوى السيرة الذاتية عادة على عدد من العناصر المتباينة ، يأتى فى مقدمتها أربعة أنواع من العناصر ، هى : «الذكريات العارية ، والذكريات التأويلية ، والذكريات المشتعلة أو المتوهجة ، وما يسمى «بالأنوار الكاشفة» ، ولا تقدم هذه العناصر متفرقة أو مبعثرة ، ولكنها تقدم منتظمة داخل شبكة من العلاقات تجعل منها معمارا له أصوله وقواعده العامة ، وله فى الوقت نفسه خصوصيته التى تفرق بين السير المختلفة وتجعل لكل منها فرديتها المتميزة . وفيما يلى نفصّل القول فى كل من هذه العناصر .

الذكريات العارية :

تأتى الذكريات العارية فى مقدمة العناصر التى تحتويها معظم السير الذاتية ، اذ تفرض نفسها على ادراك القارئ دون أن يكلفه ذلك جهدا يذكر ، والمقصود بالذكريات العارية مجموعة الوقائع التى يذكرها صاحب السيرة فى شكل أفعال أو احداث وقعت فى مكان معين وزمان معين بغض النظر عما يلحقه بها من تعليقات ، كذلك يدخل فى هذا الباب أسماء الاعلام ، أشخاصا كانوا أو أماكن بعينها ، من هذا القبيل ما نقرؤه فى السيرة الذاتية لعالم

النفس المرموق أدوارد تشيس تولمان ، على النحو الآتى : «وفى خريف سنة ١٩١١ .. بدأت فى (جامعة) هارفارد كتلميذ فى الدراسة العليا فى قسم الفلسفة وعلم النفس ... وبالاضافة إلى المقررات الرسمية كانت هناك البحوث التى كنا نجريها تحت اشراف الاستاذ مونستربرج .. وإذا لم تخنى الذاكرة فقد بدأت التدريب على البحوث بعد سنة من تسجيلى كطالب دراسات عليا». هذا مثال لمجموعة من الحقائق العارية . ومن هذا القبيل من الذكريات القول بأنى ولدت فى بلدة كذا ، فى سنة كذا ، لأب اسمه فلان ، وأم اسمها فلانة ، وتعلمت فى مدرسة كذا الابتدائية ، ثم التحقت بمدرسة كذا الثانوية .. الخ . مجرد وقائع من النوع الذى يوجد فى السجلات ، ولا يضيف شيئا ذا وزن أن يرد ذكره فى سيرة ذاتية .

الذكريات التأويلية

ونقصد بها الذكريات ألتى يقدمها صاحب السيرة محملة بالمعانى والدلالات ، لتستقيم بشكل ما مع الاتجاه العام للسيرة ، والراجح أن هذا النوع يفوق غيره من الذكريات التى ترد فى السير الذاتية من حيث الكم أو المقدار . وتتراوح هذه الذكريات التأويلية فى مجموع الاشكال التى ترد بها بين وقائع (كأن تكون أفعالا وأسماء لأشخاص وأماكن) ينسج الكاتب حولها معانى

تجعل منها رموزا أو مؤشرات تشير إلى أمور تتحقق فى فترات من العمر مصاحبة أو لاحقة ، وتأويلات خالصة ليست معلقة على وقائع بعينها . من هذا القبيل ما يورده تشارلز داروين ، عالم البيولوجيا المشهور ، فى سيرته الذاتية ، اذ يقول : «وعندما التحقت بهذه المدرسة كان ميلى إلى التاريخ الطبيعى ، وبصورة خاصة إلى عمليات التجميع قد نما واستقرت معالمه ، فقد حاولت أن استخرج اسماء النباتات ، وجمعت أشياء من مختلف الانوا ع ، جمعت الأصداف والأختام .. والنقود والمعادن . كانت الرغبة العارمة فى التجميع ، وهى ما يؤدى بالشخص إلى أن يصبح عالما طبيعيا متميزا ، أو يصبح مثلا للبخل ، كانت قوية جدا فى نفسى، ومن الواضح أنها كانت خاصية فطرية ، لأنها لم تتوافر بهذه الصورة فى أى من شقيقاتى ، ولا فى أخى» ، وفى موضع آخر من السيرة يقول : «وفيما يتعلق بنمو عقلى وارتقائه لم يكن هناك اسوأ من إلتحاقى بمدرسة الدكتور بتلر ، فقد كانت تقليدية بمعنى الكلمة ، اذ لم يكونوا يدرسون فيها سوى بعض الجغرافيا والتاريخ القديم» ثم يقول فى موضع ثالث : «وعندما أمد بصرى إلى الوراء لأرى أى طراز من الشخصية كنت أثناء حياتى المدرسية أجد أن الخصال التى توفرت فىّ حينئذ وكانت مبشرة بالمستقبل كانت تتلخص فى أننى كنت أحمل ميولا قوية ومتنوعة ، وحماسا عارما

لكل ما يستثير اهتمامى ، واستمتاعا حادا بفهم أى موضوع أو أى شئ معقد . درست هندسة اقليدس على يد مدرس خاص ، ولا أزال أذكر بوضوح مشاعر الرضا والسعادة التى منحتنى إياها البراهين الهندسية الواضحة» ويقول فى موضع رابع : «وفى أيامى المبكرة فى المدرسة وجدت أحد الفتيان يملك نسخة من «عجائب الدنيا» فكنت أكثر من قراءته ومن مناقشة ما ورد فيه من أقوال ، واعتقد أن أهم ما أعطانيه هذا الكتاب هو الرغبة فى السفر إلى البلاد النائية وهى الرغبة التى تحققت فيما بعد برحلتى على السفينة «البيجل» . هذا هو طراز الذكريات التأويلية ، فهى محملة بالمعانى والدلالات ، وكأنها رموز أو مؤشرات ، ولا وجود لهذا النوع من الذكريات فى السجلات .

الذكريات المتوهجة :

اهتم علماء النفس فى خلال العشرين سنة الأخيرة باجراء عشرات البحوث التجريبية فى موضوع الذاكرة ، وخاصة ما أسموه بالذاكرة «الأوتوبيوجرافية» ، أى ذاكرة الشخص عن أحداث حياته التى وقعت فى ماضيه البعيد والقريب ، ويستطيع القارئ أن يتصور مدى التقارب بين هذه البحوث ودراسة السير الذاتية ، ويستطيع كذلك أن يفهم كيف أن هذه البحوث من شأنها أن تصبح خير عون لنا على فهم السير الذاتية وتحليلها تحليلا موضوعيا كاشفا عن حقائق بالغة الأهمية .

وقد أمكن فى إطار تلك البحوث الكشف عن نوعين من الذكريات يحتلان موقعين مختلفين فى الذاكرة القديمة لأى شخص، هذان النوعان هما الذكريات المتوهجة أو المشتعلة ، والذكريات الخاملة ، ويقصد بالأولى تلك التى تقوم كنقاط تجميع وتكثيف للعديد من الوقائع الماضية فى حياتنا وما يغلفها ويتعلق بها من مشاعر . وهى تشبه بؤرة الضوء الساطع التى تحدثها عدسة مجمعة للأشعة ، وفى مقابل ذلك توجد الذكريات الخاملة التى لا تكاد تكثف شيئا بداخلها ، وهى تقف بمفردها كالنجوم الموشكة على الانطفاء ، وجدير بالذكر أن هذه التفرقة نجدها متمثلة بشكل ملحوظ فى السير الذاتية التى نعرض لها ، من هذا القبيل عشرات الأمثلة التى ترد في سيرة برتراند رسل ، العالم الرياضى والفيلسوف ذائع الصيت ، فهو يقول فى أحد المواضع من سيرته : أما عن كتابى فى «تاريخ الفلسفة الغربية» فقد جاء وليد مصادفة ثم اثبت نفسه كمصدر رئيسى للدخل بالنسبة لى على مدى سنوات تالية لظهوره ، ولم يكن لدى أدنى فكرة عندما بدأت هذا المشروع أنه سيلقى قدرا من النجاح يفوق كثيرا ما لقيه أى كتاب من مؤلفاتى الأخرى .. وقد وجدت العمل فيه ممتعا للغاية ، وخاصة العمل فى تلك الأجزاء من التاريخ التى لم أكن أعرف عنها إلا القليل من قبل ، كالجزء الخاص بالعصور الوسطى المبكرة ، والجزء اليهودى السابق مباشرة على ميلاد المسيح .. وقد

اعتبرت الجزء المبكر من الكتاب تاريخا للحضارة ، أما الأجزاء التالية ، حيث تزداد أهمية العلم ، فقد وجدت من العسير على ادماجها في هذا الاطار ، ومع ذلك فقد بذلت كل جهدى ، غير أنى لست واثقا من مدى النجاح الذى لقيته فى ذلك» ، هكذا تبدو هذه الذكرى ، حول تأليف هذا الكتاب ، نقطة جذب وتجميع لسلاسل وراقات كثيرة من الذكريات . ويروى الكاتب فعلا عددا كبيرا من هذه الذكريات المتجمعة فى هذه البؤرة المتوهجة . كذلك يسرد «رسل» العديد من الذكريات ذات الوهج المماثل ، من هذا القبيل حديثه عن ذهابه إلى «كوبنهاجن» فى أوائل سنة ١٩٦٠ ليتسلم جائزة «سوننج» التى تمنحها جامعة «كوبنهاجن» لمن يسهمون اسهاما متميزا فى حق الحضارة الأوروبية ، ونجده يروى عن تلك المناسبة وما أحاط بها ذكريات مفصلة لا تتوافر للكثير غيرها من أحداث الحياة : يقول «كانت مناسبة منحى هذه الجائزة مناسبة سعيدة تلاها عشاء رسمى فاخر ، وقد جلست زوجتى بين وزير التعليم الذى اعتذر بأنه لا يتكلم الانجليزية ، والاستاذ «نليز بور» الذى كان عليه أن يجاملنا بأن يتولى هو الكلام معنا ، وأخذ الرجل مهمته مأخذ الجد ، فاستمر يتكلم دون توقف طوال جلسة العشاء، وقد قيل لنا أنه من الصعب جدا على أى شخص أن يفهمه حتى عندما يتكلم بلغته القومية مع مواطنيه ، وفى كلامه معنا بالانجليزية وجدت مشقة بالغة فى فهمه ومتابعته ، لأنه كان يتكلم

بسرعة شديدة ، وكذلك وجدت زوجتي أنه يستحيل عليها فهمه ومتابعته ، وكان هذا شيئا سيئا ومزعجا لأن «بور» كان يتكلم فى موضوعات تثير الاهتمام عند زوجتي ، ولكن ما هو اسوأ ، أن الرجل كان أثناء استرساله فى الحديث لا يتوقف عن الميل بجسمه نحوها وهو مستغرق تماما فى حديثه ، وانتهى الأمر بأن أخذ يتناول طعامه من طبقها وشرابه من كأسها بينما راح المدعوون ينظرون إلى هذا المشهد وهم يبتسمون وكأنهم فى حالة تنويم» ..

من هذا القبيل من الذكريات المتوهجة يرد الكثير فى السير الذاتية ، ولكنها بطبيعة الحال لا تدانى فى تعددها كثرة الذكريات العارية أو التأويلية ، وهى فى جوهرها تدور حول احداث شخصية شديدة الوقع على نفس صاحب السيرة .

الانوار الكاشفة :

يستخدم هذا المصطلح فى البحوث النفسية التى سبق التنويه بها للاشارة إلى مواضع الالتقاء فى الذاكرة بين احداث اجتماعية عامة (قومية أو دولية) واحداث الحياة الشخصية ، وبهذا المعنى تماما ننقله نحن إلى مجال دراسة السيرة الذاتية ، ويخيل إلينا أن هذا النقل يمكن أن يكون ذا فائدة كبيرة فى استيعاب نوع معين من الذكريات التى نحتفظ بها بصورة متوهجة لا تقل عن توهج الذكريات التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة ، ولكنها تختلف

عنها فى مبناها ومعناها لأنها لاتتركز حول أحداث شخصية خالصة ولكن يدخل فى تكوينها هذا الالتقاء الذي نشير إليه بين ما هو اجتماعى عام وما هو شخصى خاص ، مثال ذلك أن اذكر ماذا كنت أفعل صباح يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ومن قابلت ، وفيم تحدثنا ، وفيم كنت أفكر أو أن أذكر أين كنت عندما تلقيت النبأ بأحداث ١٨ يناير سنة ١٩٧٧ ، وإلى أين كنت متجها فى طريقى وسط المدينة ، وما الذى كان يشغلنى حينئذ .

ومن الأمثلة على ذلك ما أورده «برتراند رسل» فى سيرته الذاتية ، اذ يقول فى بداية الفصل الثامن من السيرة : «كانت الفترة من ١٩١٠ إلى ١٩١٤ (وهى سنة قيام الحرب العالمية الأولى) فترة انتقال بالنسبة لى . كانت حياتى قبل سنة ١٩١٠ مختلفة تماما عن حياتى بعد سنة ١٩١٤ مثلما كانت حياة فاوست قبل لقائه بمفيستوفيليس مختلفة عن حياته بعد اللقاء فقد دب فىّ نوع من عودة الشباب .. وربما يبدو مدعاة للعجب أن تعيد الحرب الشباب لشخص ما ، لكن الحقيقة أن هذه الحرب نفضت عنى أوهامى ، وجعلتنى أعيد التفكير فى عدد من الأمور الاساسية . كذلك أمدتنى بنوع جديد من النشاط ، لم أشعر معه بالركود الذى كان يعترينى كلما حاولت الرجوع إلى المنطق الرياضى ، لذلك بدأت اعتاد على أن أرى نفسى نوعا آخر من فاوست ، فاوست

دون خوارق للطبيعة ، أما مفيستوفيليس فكان بالنسبة لي هو الحرب العالمية» .

ومثال آخر أورده عالم النفس أدوارد تولمان ، قال في سيرته : «كان ذلك قبيل اشتراكنا في الحرب العالمية الأولى ، حين غلبتنى ميولى إلى المسالمة ، ونفورى من العدوان مما جعلنى أعانى من دوامة انفعالية انتهت بمستوى أدائى إلى قدر ملحوظ من الانخفاض ، ويوما ما في شتاء ١٩١٧ - ١٩١٨ طلبنى العميد لمقابلته لأننى اسهمت في نشرة طلابية .. تتحدث عن أهداف الحرب بنغمة لا شك أنها كانت مصطبغة بصبغة الدعوة إلى السلام ، وكان العميد غاضبا .. وفي نهاية العام طردت من سلك التدريس .. وفي صيف سنة ١٩١٨ كنت عاطلا ، ولكن بفضل جهود لانفيلد حصلت في الخريف التالى على عمل جديد كمدرس في جامعة بيركلى بكاليفورنيا ، حيث استقر بى المقام راضيا وسعيدا لسنوات طوال» .

هناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل يصدق عليها جميعا اصطلاح «الانوار الكاشفة» ولا يشترط لاستخدام المصطلح أن يأتى ذكر الحدث العام مثيرا لأفكار وذكريات عن الحدث نفسه ، ولكن كل ما يشترط هو مجرد الاقتران ، أى أن يقرن صاحب السيرة بينه وبين

أحداث حياته الشخصية ، ويبدو أن هذا الاقتران أو الوعى بهذا التزامن وتسجيله على شريط الذكريات يكون هو نفسه مصدرا لتوليد طاقة ذات جهد عال فى تثبيت مجموعة من الذكريات الشخصية ، وتوضيحها ، وتعظيم قدرتها على اجتذاب اعداد كبيرة من الذكريات المفردة العادية وإلحاقها بجسم النور الكاشف بصورة عنقودية .

لاشك أن السيرة الذاتية تحتوى على عناصر أخرى غير ما ذكرنا فالقارئ يجد فيها احكاما ، وتفسيرات لأحداث بالرجوع إلى ما يبدو وأنه أسبابها الأولى ، كما يجد استخلاصا لأشكال مختلفة من الحكمة إلى غير ذلك . لكننا اقتصرنا على ذكر ما أوردنا من عناصر على أساس أنها الجزئيات الرئيسية التى تتكون منها السيرة ، والتي بدونها تفقد السيرة هويتها . فبدون الذكريات ، سواء عارية أو تأويلية أو كانت من النوع المكثف حول نواة شخصية أو حول نواة اجتماعية عامة ، بدون هذه الذكريات تفقد السيرة الذاتية معناها ، ولكنها لا تفقد معناها أو هويتها إذا خلت من الأحكام أو التفسيرات أو استخلاص الحكمة ويبقى بعد ذلك سؤال مهم عن التصميم الأساسى لهذا المعمار ، كيف تكون الصياغة ؟ وكيف يقوم البناء ؟ .

قواعد المعمار فى السيرة الذاتية

زوايا النظر إلى السيرة الذاتية

تتعدد زوايا النظر إلى السيرة الذاتية ، ومن المؤكد أن بعض هذه الزوايا لها مشروعيتها القائمة على أسس موضوعية لا يمكن تجاهلها أو التقليل من شأنها ، فالسيرة الذاتية تعتبر من وجهة نظر معينة قالبا أدبيا له مقتضياته ، يقف جنبا إلى جنب مع الرواية ، والقصة القصيرة والقصيدة ، وتعتبر من وجهة نظر أخرى وثيقة تاريخية اجتماعية تتشابك الأحداث الوارد ذكرها فيها مع أحداث وتغيرات اجتماعية بعينها فتلقى عليها مزيدا من الأضواء وتكتسب منها معانى ودلالات إضافية . وتبدو من وجهة نظر ثالثة وثيقة نفسية تتيح لكاتبها قدرا من الاستكشاف المتروى لمعالم صورته الذاتية وما وراء هذه الصورة من عوامل أسهمت فى دعم هذه المعالم وتنقيتها من شوائب كانت قائمة ثم لم تلبث أن تلاشت .

ولكن مهما تكن وجهة النظر التى تهم القارئ أو الكاتب فمما لاشك فيه أن هناك أمورا تشبه أن تكون مقامات مشتركة وراء

وجهات النظر هذه . من شأنها ، إذا روعيت ، تعظيم الدور الذى تقوم به هذه السيرة ، ولعل أكثر المقامات جذرية فى هذا الصدد هو ما يحقق متطلبات التعريف الذى أشرنا إليه من قبل ، من أن السيرة الذاتية حديث يتراوح بين الاعتراف والشهادة .

البناء والوظيفة

إن الميزة الرئيسية للتعريف الذى ارتضيناه أنه يقدم لنا اطارا على درجة عالية من المرونة بحيث يسمح بتقبل أشكال مختلفة من السيرة الذاتية ، أشكال تختلف فيما بينها من حيث التوجه الرئيسى الذى يحكم حركة الكاتب نحو مزيد من التركيز على ذاته فتصبح السيرة أقرب إلى الاعتراف ، أو نحو مزيد من التركيز على من حوله وما يحيط بهم فيصبح الحديث أقرب إلى الشهادة ، ومع أن التعريف الذى فضلناه يتسع ليقبل بداخله هذه التنوعات مهما بعدت المسافات بين بعضها البعض فإن هذا لا يمنع من النظر فى هذه الاشكال وتحليلها من وجهة النظر الوظيفية ، وهو تحليل لابد أن ينتهى بنا إلى الاجابة عن أسئلة تدور حول محورين:

أحدهما محور الوظائف التى تؤديها مكونات السيرة نحو بعضها البعض ونحو البناء الذى يضمها جميعا ، أى محور الوظائف الداخلية .

والثانى هو محور الوظيفة أو الوظائف الخارجية ، وهو المحور الذى يتعلق بما تقدمه السيرة للآخرين من القراء والمتلقين بوجه عام . وسوف نركز الحديث هنا عن محور الوظائف الداخلية ، لأنه لا سبيل إلى الحديث عن معمار السيرة الذاتية بدون الرجوع إليه .

تتضح قيمة محور الوظائف الداخلية إذا وضعنا نصب أعيننا منذ البداية أن كاتب السيرة يقصد منذ الخطوة الأولى إلى استشفاف بناء أو نمط أو قالب يقوم وراء أحداث حياته ، ثم يحاول أن يقدم لنا الاحداث وقد صبها فى هذا القالب ، هذه حقيقة لابد من التسليم بها كنقطة بداية للتفكير فى هذا الموضوع. ولابد من التسليم بأن هذه المحاولة إنما يقوم بها كاتب السيرة بغض النظر عن مدى تنبهه لها واصراره عليها واتقانه إياها .. والدليل على ذلك أنه يختار أن يروى بعض أحداث حياته دون البعض الآخر ، تعاونه فى ذلك ذاكرة هى نفسها أداة انتخاب تسجل بعض ما يمر بصاحبها من وقائع وتسقط فى هوة النسيان بعضها الآخر ، كما أن كيفية التسجيل الذى تقوم به لا يكون محايدا تماما وإذن فهناك اختيار اراد الكاتب أم لم يرد ، والاختيار معناه القصد ، فى نهاية المطاف ، إلى تقديم صورة بعينها مهما يكن حكمنا على هذه الصورة أو هذا الشكل أو القالب. هذه هى نقطة

البداية التى تملى بعد ذلك نوع التحليل الوظيفى الذى يلزمنا أن نقوم به ، وهو بالتالى تحليل يقوم على الإجابة عن سؤال مؤاده : هل قامت الأجزاء بالتساند فيما بينها لتوضيح معالم القالب وتزويده بدرجة معقولة من التوازن والاتساق؟ وكيف قامت بهذا التساند ؟ وهل كان ذلك على حساب الصدق أم على حساب الحشو ولغو الحديث ؟ فإذا قام التساند على حساب الحشو المبتذل فذلك أمر مطلوب ، أما إذا تم على حساب الصدق فذلك أمر مرفوض .. ولا يجوز أن نخشى فى هذا المقام من وقوع تعارض بين مطلب الصدق ومطلب التساند بين جزئيات السيرة كما نقدمها ، فالصدق لا يعنى بالضرورة رواية جميع الاحداث الجزئية إنما الصدق يعنى أن يكون ما نختاره من بينها ممثلا فعلا للتوجه العام للاحداث ، ثم بعد ذلك يستوى أن أقدم من هذه الأحداث خمسة أو خمسين أو خمسمائة . هذا منطق واضح وبسيط وينبغى أن يكون مقنعا ، وهو هو المنطق نفسه الذى نتحدث عنه فى الدراسات العلمية تحت عنوان «صدق تمثيل العينات» لمجال بعينه من الظواهر التى ندرسها ، فليس المهم فى العينة بمعناها العلمى أن تكون كبيرة الحجم أو متوسطة أو صغيرة ، ولكن المهم أن تكون صادقة فى تمثيلها جمهور المشاهدات الممكنة فى هذا الميدان أو ذاك ، كذلك الحال فى اختيار ما نختار فى كتابة السيرة الذاتية ،

ليس مهما أن نسرد أكبر عدد من أحداث الحياة ، لكن المهم (إذا كان الاختيار أمرا لابد منه ، وهو كذلك فعلا) أن نحسن اختيار ما يمثل التوجه العام لهذه الاحداث ، وأن يأتي ما نختاره متساندا لا متضاربا ومتنافرا .

هل يكون في ذلك أى افتئات على حقائق الحياة ؟ ينفر البعض من هذا الحديث خشية أن يؤدى بالكاتب إلى فرض نظام أو تنظيم على أحداث حياته ليس فيها اصلا . وتلك خشية في غير موضعها، لأن الكاتب الذى يبذل الجهد الواجب فى هذا المقام لن يفرض نظاما بعينه على أحداث الحياة بل سيوجه جهده إلى اكتشاف النظام القائم أصلا بينها ، وهو جهد مماثل لما يقوم به العالم فى دراسته مجالا بعينه من مجالات الظواهر الحية أو الظواهر السلوكية ، وهو جهد مماثل أيضا لما يقوم به الاديب أو المصور أو المشتغل بأى فن من الفنون ، إنه يسعى إلى اكتشاف النظام القائم بين التجليات التى يركز النظر فيها ، ولا يمكن القول بأنه يسعى إلى فرض نظام بعينه على تلك التجليات . وإلا كان فنه أو أدبه زائفا لا قيمة له ، ولست أرى فرقا بين كتابة السيرة الذاتية وتصوير المصور للبورتريه الشخصى ، إن المصور لا يقدم ما يمكن للكاميرا أن تقدمه ، بل يقدم ما يخفى على الكاميرا ، ومع ذلك فهذه هى صورته ، وقد زاد عليها وضوح القسمات والافصاح عن

الدلالات . وكذلك كاتب السيرة الذاتية ، ليس مطلوبا منه أن يقدم ما تقدمه السجلات ، لكن المطلوب والمفروض أن يقدم ما تعجز عنه السجلات ، وما يشف في الوقت ذاته عن السمات والتوجهات .

الدلالة الاجتماعية للأحداث الشخصية :

من الأمور التي يلزمنا أن نتذاكرها دائما فيما بيننا أن الأوزان التي نعطيها لأحداث حياتنا الشخصية كما نعيشها تختلف في معظم الاحيان عن أوزانها في نظر الآخرين ممن يحيطون بنا ، وأن هذا الاختلاف لا يتجه بالضرورة وجهة واحدة ، نحو خفض هذه الأوزان أو نحو زيادتها ، لكن الأمر يتجه أحيانا إلى الخفض وأحيانا أخرى إلى الزيادة فللمجتمع معاييره واعتباراته التي تختلف في هذا الشأن عما يحرك مشاعرنا الشخصية بعنف أو برفق ، كذلك يلزمنا أن نتذاكر فيما بيننا أن المجتمع في جبهاته أو دوائره الثقافية عندما يطلب إلينا أن نقدم له سيرتنا الذاتية فهو لا يطلبها لاهتمام بجزئياتها من حيث هي جزئيات على هذا النحو دون ذاك ، ولكن لما تدل عليه هذه الجزئية أو تلك من دلالة أو معنى أو فاعلية خاصة في توجيه الاحداث ، فلا يهم المجتمع أنني التحقت في صباي بمدرسة الظاهر الابتدائية أو بمدرسة محمد علي أو مدرسة القربية ، ولكن قد يهمه أنني التحقت في تنشئتي المبكرة بالمدارس المصرية مما كان له أثر في تكويني

الفكرى ربما اختلف لو أننى كنت قد التحقت بمدارس أجنبية .
هذا أمر يلزمنا دائما أن نتذاكره فيما بيننا عند كتابة السيرة الذاتية ، سواء كنا نكتبها تلبية لدعوة ما ، أو تطوعا منا ، وبالتالى فإن ما أسميناه من قبل بالذكريات العارية ، وهى الوقائع الخام التى تتألف منها أحداث الحياة (كما نذكرها) أنما تكتسب قيمتها بما يرتبط بها من دلالات وما تشف عنه من توجهات ، وهو ما يسلمنا مباشرة إلى المستوى الثانى من مكونات السيرة ، وهى الذكريات التأويلية ، ويقصد بها «الذكريات التى يقدمها كاتب السيرة محملة فعلا بالمعانى والدلالات لتستقيم بشكل ما مع الاتجاه العام للسيرة، وتتراوح هذه الذكريات التأويلية فى مجموع الأشكال التى ترد بها بين وقائع ينسج الكاتب حولها معانى تجعل منها رموزا أو مؤشرات تشير إلى أمور تتحقق فى فترات من العمر مصاحبة أو لاحقة ، وتأويلات خالصة ليست معلقة على وقائع بعينها» .

خلاصة القول إذن أن الوزن النسبى للذكريات العارية يجب أن يكون أقل من الوزن الذى نعطيه للذكريات التأويلية ، ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يكون الفرق بين النوعين فرقا فى الكم ، ولكن يعنى أنه يجب أن يكون أولا وقبل كل شئ فرقا فى الدور الذى يقوم به كل من النوعين فى تصميم المعمار الذى نشيده بسيرتنا الذاتية ؟

فالدور الاكبر لابد وأن يكون للذكريات التأويلية ، أما الذكريات العارية فتأتى فى المقام الثانى ، وتكتسب معظم وزنها مما تقدم من دعم أو توضيح واثراء لما تنطق به الذكريات التأويلية من دلالات ، وقد يتراءى للبعض أن هذا من شأنه أن يقضى على خصوصية السيرة الذاتية كقالب أدبى ، فتصبح أقرب إلى المقال الذى لا يقدم للقارئ أحداث الحياة بقدر ما يقدم له استخلاصات مجردة ، وهذا توقع لا مبرر له ، لأن المشكلة التى نحن بصددها ليست فى أن نقدم الذكريات العارية أو لا نقدمها . لكن المشكلة فى الكيفية التى نقدم بها هذه الذكريات ، وفيما ننتخبه من بينها وما لا ننتخبه ، وفى الدور الذى نسنده إليها داخل شبكة الادوار التى نعهد بها إلى مختلف أنواع المكونات الأساسية للسيرة الذاتية نحن على بينة تماما من أنه لا غنى للسيرة الذاتية عن الذكريات العارية ، ولكن الأمر المهم هو أن نكون على بينة أيضا من أن السيرة الذاتية ليست سجلا من سجلات الدفترخانه ، فاذا أردنا العثور على تشبيه يفيدنا فى أمر هذه السيرة الذاتية فلنقل أنها كيان أدبى يقع فى المسافة بين الرواية وسجلات التوثيق ، فهو أكثر عيانية من الرواية ، وأقل احتفالا بالجزئيات من الوثائق الرسمية .

فى هذا السياق تحتل الذكريات العارية المرتبة الدنيا فى الأهمية ، ويكون دورها الرئيسى مساندة الذكريات التأويلية الت

تقوم بدور نقاط الربط والتجميع واكساب الدلالات . وفى هذا السياق نفسه تقوم الذكريات التى اسميناها من قبل بالذكريات المتوهجة بدور الربط والتجميع أيضا ، تماما كما تفعل سائر الذكريات التأويلية كل ما فى الأمر أن الذكريات المتوهجة تكون قدرتها على الربط والتجميع أقوى من كثير من الذكريات التأويلية ، بل أنها تربط بين هذه الإخيرة بعضها البعض ، وبذلك تصبح وحدات تنظيمية عالية المستوى تتحكم فى مساحات واسعة من المعانى والدلالات المتشابكة.

الدلالة الشخصية للأحداث الاجتماعية :

ويبقى بعد ذلك المكون الرابع من بين المكونات الرئيسية للسيرة الذاتية ، وهو ما سبق أن اسميناه الأنوار الكاشفة ويقصد به الاشارة إلى مواضع الالتقاء فى ذكرياتنا التى نودعها السيرة الذاتية بين مضامين تتعلق باحداث شخصية أخرى تدور حول احداث اجتماعية قومية أو دولية . مثال ذلك أن تتجمع أمامى مجموعة الذكريات الشخصية التى كنت أعايشها لحظة أن سمعت من الاذاعة المصرية أول نبأ باندلاع حرب اكتوبر سنة ١٩٧٣ أو تلك التى اقترنت باللحظة التى قرأت فيما أنباء هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية فى فيتنام سنة ١٩٧٥ ، وقد سبق لنا القول بأن تسجيل هذا الاقتران على شريط الذكريات يكون هو نفسه فى

كثير من الاحيان مصدرا لتوليد طاقة ذات جهد عال فى تثبيت مجموعة من الذكريات الشخصية ، وتضخيم قدرتها على اجتذاب اعداد كبيرة من الذكريات (العارية أو التأويلية) وإلحاقها بجسم النور الكاشف ، وكأنها بذلك تزيد من قدرتها على مقاومة النسيان وعلى الافصاح عن ابعاد جديدة لما تحمل من معان أو دلالات .

إن هذه النقطة شديدة الأهمية ، وترتكز أهميتها على عدة اعتبارات لا اعتبار واحد ، فهى من ناحية جزء مما يمكن أن نسميه البعد النفسى لأحداث المجتمع والتاريخ ، وبقدر ما تلقى من عناية لدى كتاب السيرة الذاتية تتيح الفرصة لتعاظم هذا الجزء بحيث نأمل فى نهاية الأمر أن نلقى مزيدا من الضوء على جانب معتم من التاريخ الذى نعرفه فى معظم كتابات المؤرخين ، وهى من ناحية أخرى وسيلتنا الرئيسية التى نقترب بوساطتها من جعل سيرتنا الذاتية تقترب من قطب الشهادة (من حيث هى اقرار على الغير وعلى العصر) ليتوازن بصورة معقولة مع الاتجاه بها إلى قطب «الاعتراف» (من حيث هو اقرار على ما يخص الذات) . وهى من ناحية ثالثة يمكن أن تقوم كاساس مهم لتجميع الذكريات وتصنيفها واكسابها دلالات ذات آفاق أوسع من أشخاصنا ، هذه الفئة من الذكريات ، فئة الأنوار الكاشفة «حيث الاقتران بين العام والخاص» فئة بالغة الأهمية ، لا لشئ إلا لأنها واسطة العقد بين

سيرتنا وسيرة مجتمعنا ، هى ملتقى طرق بين حركة الكون الصغير الذى هو نحن ، والفلك الذى يسبح فيه الكون الكبير (الذى هو مجتمعنا أو عالمنا) ، فاذا أضفنا إلى ذلك بؤرة شديدة الفاعلية فى تجميع عدد كبير من الذكريات على اختلاف أنواعها (العارية والتأويلية والمتوهجة) أدركنا إلى أى مدى يلزمنا العناية بها لأنها يمكن أن تقوم بدور الركائز التى تغرس البنيان فى أعماق الأرض التى نشأنا فى رحابها ، كما أنها تقوم بدور الإطار العام الذى يضم السيرة برمتها أو يضم قطاعات كبيرة منها فيرقى بها إلى مستويات من الدلالة لم تكن لتتسنى لها لو لم تنتظم داخل هذا الإطار .

لماذا نكتب السيرة الذاتية ؟
القدوة والتأريخ الاجتماعى

مهما تكن الأسباب الدافعة القريبة ، أو الأهداف المقصودة البعيدة ، الكامنة وراء كتابة السير الذاتية على اختلاف كتابها ومستكتبيها ، فهناك محور رئيسى يضم هذه الأسباب والمقاصد جميعا هو شعور صاحب السيرة ، أو حكم من يستكتبونه ، بأن سيرته تنطوى على قيمة عامة تستحق النشر وأنه من الخير أن تقدم هذه القيمة لتحتل المكانة اللائقة بها فى نسيج الحياة الفكرية والاجتماعية .

على هذا النحو نفهم ما ورد فى المقدمة التى وضعها إدوين بورنج ، أحد أساتذة علم النفس الأفذاذ ، لمجموعة من السير الذاتية التى كتبها عدد من كبار أساتذة هذا العلم فى مجموعة كارل مرتشيزون الصادرة سنة ١٩٥٢ ، تلبية لطلب الجمعية الأمريكية لعلم النفس ، قال بورنج : «إن بإمكان ما يحدثنا به الكاتب عن نفسه ، وعن قيمه ، أن يمضى شوطا بعيداً فى تنبيه

القارئ إلى الكيفية التى تتحرك بها الدوافع البشرية لتصنع التقدم العلمى» . وقال فى موضع آخر : «وسوف يرى قارئ هذا المجلد إلى أى مدى يتباين هؤلاء الكتاب فى طبيعة جهودهم» يعنى أن هذه الجهود مختلفة رغم أدائها لوظيفة واحدة هى الإسهام فى تقدم العلم ، وقال فى موضع ثالث :«وقد بلغ هؤلاء الرجال ذلك العمر الذى إذا توقفوا عنده ونظروا إلى الوراء كان ذلك مفيدا» .

وحول هذه المعانى نفسها قال تشارلز داروين فى مطلع سيرته الذاتية : «أنا أعلم أنه كان من الممكن أن يثير اهتمامى أن أقرأ شيئا كتبه جدى بنفسه عن تفكيره ، حتى ولو كان ما كتبه مجرد مخطط شديد الإيجاز ثقيل الظل ، لأعرف فيم كان يفكر ، وكيف كان ينتقل من الفكر إلى الفعل ، وكيف كان يؤدى أفعاله» . قال هذا مشيرا إلى جده إرازموس داروين ، وكان عالما مرموقا فى علم الحيوان عاش فى القرن الثامن عشر .

وفى سياق مشابه يتمنى أحد كتاب الهلال الأفاضل ، الأستاذ زكريا سعيد على ، أن يكتب الأستاذ محمود شاكر ، الفقيه اللغوى الجليل ، سيرته الذاتية (راجع «الهلال» ، عدد ديسمبر سنة ١٩٩١) يقول الكاتب : «فهل يوفر علينا الشيخ الجليل ذلك ويحدثنا عن حياته ، ويفتح لنا من صفحته وتجربته ؟ إننى فى شوق لسماع مثل ذلك ورؤية أيامه الماضية مسطورة بمداده المنير ، وإن هذا لفيه من الخير العميم لناشئة هذه الأمة وأدبائها جيلا بعد جيل» .

فى هذه الأقوال جميعا نستطيع أن نستتشف شعور الكاتب ويقينه بأن السيرة الذاتية التى يشير إليها تمثل قيمة إيجابية ، ومن أجل هذه القيمة ينبغى الحرص على نشرها بين الناس ، أو بين النشء بوجه خاص .

القيمة الأساسية التى تنطوى عليها السيرة .

يمكن الحديث هنا عن عدة جوانب تتضمنها هذه القيمة ، ولا يعنى ذلك أن هذه الجوانب جميعا تتوافر في كل سيرة على حدة مهما تكن طبيعة المجال الذى اهتم به صاحبها ، أو حدود المساحة التى شملها نشاطه ، ولكنه يعنى أننا إذا نظرنا إلى السير الذاتية في مجموعها وجدناها تنطوى على هذه الجوانب جميعا ، وربما انطوت على أكثر منها ، أما نصيب كل سيرة فقد يكون جانبا واحدا ، كما قد يكون أكثر من جانب .

الأبعاد أو الجوانب إذن متعددة فى مجموع السير المطروحة ، ومادمنا لا ننظر فى أمر سيرة بعينها ولا يعنينا إلا النشر العام لكل ما هو إيجابى فقد وجب أن نركز بقية الحديث حول هذه النقطة ، ويصبح السؤال الآن : ما هى أهم هذه الجوانب ؟

يخيل إلينا أن هناك أربعة أبعاد رئيسية ، تنطوى عليها القيمة العامة للسيرة الذاتية ، هذه الأبعاد هى :

أ - المهمة التربوية العامة .

ب - والمهمة التأريخية للحياة الاجتماعية .

ج - ومهمة تأريخ العلوم .

د - ومهمة الكشف عن جذور الإبداع .

وفيما يلى نذكر هذه المهام ونناقشها واحدة بعد الأخرى .

أ - المهمة التربوية العامة :

هذا هو أوضح جوانب القيمة الإيجابية للسيرة ، بمعنى أنه أقل المهام إثارة لجدل . أما كيف يتم أداء هذه المهمة هناك عدة قنوات ينفذ من خلالها تأثير السيرة إلى قرائها : يأتى فى مقدمتها قناة الاقتداء بمعنى أننا هنا بصدد شخص وصل فى إنجازه إلى مستوى يرشحه لأن يصير قدوة . فهذا وحده يستثير قدراً من حب الاستطلاع الذى يمتزج أحيانا بالإعجاب ، وهو ما يوفر لدينا دافعا فيه الكفاية لنقرأ سيرته الذاتية ، ويوفر لدينا فى الوقت نفسه استعداداً لأن نتأثر بما يرد فى هذه السيرة ، ويكون ذلك على سبيل المحاكاة الساذجة حينا ، والتعلم الناضج حينا آخر .

جاء فى السطور الأولى للسيرة الذاتية لبرتراند راسل ما نصه: «ثلاث عواطف بسيطة لكنها بالغة القوة ، هى التى حكمت حياتى : الحنين إلى الحب ، والبحث عن المعرفة ، وإشفاق لا حدود له على الإنسان فى معاناته ، وقد فعلت هذه العواطف بى ما تفعله

الريح العاتية . عصفت بى هنا وهناك فى طريق لا يستقر له قرار ، فوق محيط زاخر الأعماق بالألم ، حتى لقد وصلت بى إلى حافة اليأس والضياع أو كادت .. وبقدر ما تمكنت من الحب والمعرفة فقد وجدتهما يرقيان بى إلى عنان السماء لكن الإشفاق كان يردنى دائما إلى الأرض . كانت أصداء صرخات الألم تجد لها رنيناً فى قلبى .. كنت تواقا إلى تخفيف الألم ، لكنى عجزت ، ومضيت أنا نفسى أعانى ، هكذا كانت حياتى ، وقد وجدتها جديرة بأن تعاش، ولو أننى منحت فرصة حياة أخرى لعشتها مرة أخرى ، سعيدا بها » . هذا نموذج لما ورد فى سيرة ذاتية تجبرنا على أن نفيد منها تربويا .

ومع ذلك فما تكشف عنه المهمة من وضوح يوحى بأن أمر تحقيقها ميسور دون عقبات أو محاذير يبدو نوعا من الوضوح أو اليسر الخادع المحفوف بالمخاطر ؛ فقد يرد فى كثير من السير ذكر بعض الأعمال والعادات التى يرفضها من كان همه تربية النشء ، ويتردد أمامها كثيرا من كان مراده تربية نفسه ، مثال ذلك ما يذكره كولريدج ، الشاعر الرومانسى الإنجليزى ، الذى عاش فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر ، وقد ذكر فى خطاباته الشخصية ،وهى تؤدى بعض مهام السيرة الذاتية

(إدمانه تعاطى الأفيون ، وفى بعض المواضع يبدو هذا الإدمان مغريا لنوع معين من القراء بمحاكاته لأنه كما قدمه كولريدج فى بعض المواضع) كان وراء الإشراقات الشعرية المبهرة ، فى قصيدته كوبلاخان ، لكنه فى مواضع أخرى يبدو مصدراً لكثير من العذاب والتدهور الذى أصاب الشاعر ، هنا فى هذا الموضع ، وفى أمثاله ، وهى منتشرة بكثرة فى السير الذاتية وما يقرب منها من كتابات النابهين والعباقرة ، هنا تكون المشكلة الحقيقية ، أو بالأحرى إحدى المشكلات التى تواجه المهمة التربوية للسيرة الذاتية للنوابغ والمبدعين ، ولا يتسع المقام هنا للدخول فى هذا المجال ومناقشة قضاياه المتعددة والمعقدة ، ولكن حسبنا أن نقدم فى هذا الصدد تعليقا موجزا نختم به هذه الفقرة ، خلاصته أن السيرة الذاتية تعتبر أولا وقبل كل شئ نموذجا من نماذج الحياة المطروحة أمامنا ، والمطروحة علينا كصيغة للاسترشاد بها فى تنشئتنا الغير أو فى تربيتنا أنفسنا ، كل ما فى الأمر أن هذه السيرة نموذج مكثف من حياة شديدة الثراء بأنواع معينة من الخبرة ، وأن تكون علاقته بالإنجاز النهائى علاقة السبب بالنتيجة فهذا غير صحيح ، فقد يكون الإنجاز الذى تم تحقيقه إنما تم بالرغم من بعض أحداث حياة صاحب السيرة لا بفضلها ، وليس ثمة ما يمنع أبداً من تبنى

وجهة نظر متفتحة نحو هذه السير ، أو ما نسميه وجهة نظر انتقائية . على أن السؤال هنا مطروح على كل مشتغل بالتربية ، ومؤداه : كيف يمكن الإفادة تربويا من هذه السير ؟ وليس مطروحا الخيار بين أن نفيد أو لا نفيد .

المهمة التاريخية للحياة الاجتماعية العامة :

تتراوح السير الذاتية من حيث نسيجها أو بنيتها الداخلية بين سير شديدة الذاتية ، يقدم الكاتب فيها أحداث حياته الشخصية كما لو كانت تقع في فراغ ، ولا يحركها إلا قراراته هو شخصيا ، وسير شديدة البيئية ، يتناول فيها صاحب السيرة أحداث حياته كما لو كانت محكومة تماما بظروف الحياة الاجتماعية التى أحاطت به .

وقد تحدثنا فى موضع سابق عن المكونات الرئيسية للسيرة الذاتية ، وذكرنا من بينها ما أسميناه (حسب بحوث علماء النفس فى قوانين الذاكرة البعيدة) باسم «الأنوار الكاشفة» ، وهى رواسب الذاكرة لدينا حول بعض الأحداث العامة المحلية أو العالمية ، وقلنا إن هذه العناصر تقوم عند الكثيرين منا بمثابة كيانات أو بؤر نفسية ذات طاقة عالية فى جذب كثير من الذكريات شديدة الذاتية نحوها وتثبيتها لفترات زمنية طويلة . وأنها لذلك تكون بمثابة نوع من الأعمدة الأساسية فى تثبيت بنيان الذاكرة البعيدة ، ومنها

تنفذ بهذه الصورة نفسها إلى معمار السيرة الذاتية ، هنا في هذا الموضع بالذات يبدو قدر كبير من القيمة التاريخية الاجتماعية للسيرة . ويصبح السؤال الوارد فى هذا الموضع ، هو : ماذا تضيف هذه السير إلى التاريخ الاجتماعى ؟ ويمكن صياغة الإجابة على هذا السؤال على النحو الآتى : إذا أحسن المؤرخون استغلال هذه السير ، باعتبارها وثائق تاريخية تخضع لجميع أنواع التمحيص العلمى ، فسيكون فى ذلك تجديد لكتابة التاريخ وسيمضى هذا التجديد فى الاتجاه إلى مزيد من صدق الرواية التاريخية من حيث إن الصدق هو مطابقة القول للواقع . فالتاريخ كما نجده فى معظم الكتب المتداولة يعانى من سوأتين ، إحداهما أن يقتصر فيما يروى على شريحة ضيقة من الأحداث التى وقعت فى المجتمع، هى فى أغلب الأحيان أحداث تتعلق بجهاز الحكم وقراراته بدعوى أن هذه الأحداث هى المعالم البارزة لحركة المجتمع عبر الشهور والأعوام ، هذه إحدى السوأتين ، والثانية هى أنه يقدم هذه الأحداث مبتورة من سياقها فى حياة المجتمع ، فلا ذكر للمقدمات البشرية الحقيقية التى أدت إليها ، ولا للانعكاسات البشرية الواقعية التى ترتبت عليها . والنتيجة أن الأحداث المسماة بالتاريخية تبدو وكأنها كيانات ميتافيزيقية منفصلة تتوالى كما تتساقط حبات المسبحة من بين الأصابع فى يد لا تعرف شيئا عن صاحبها .

والنتيجة النهائية أن يترسب فى ركن مظلم فى عقل الدارس شعور بأن أحداث التاريخ تحركها قوى لها صفات القدر ، فهى مجهولة الهوية من ناحية ، ومطلقة القوة من ناحية أخرى ، وهكذا، بدلا من أن تكون دراسة التاريخ أداة لتنمية الشعور بالإرادة الجماعية ، وبأن المجتمع يصنع تاريخه من خلال ضروب من الصراع والتعاون متلاحقة فى مواجهة قوى وقيود ضاغطة ، تصبح هذه الدراسة أداة لوأد هذا الشعور . وحتى عندما يحاول بعض المؤرخين أن يوسعوا دائرة النظر قليلا بتحليل الحدث الذى يقدمونه فهم يلجأون إلى أساليب غاية فى السذاجة ، كالرجوع إلى تصريحات رسمية أو خطب جماهيرية ، أو يرجعون إلى ذكر أحداث عامة أخرى سبقت الحدث الذى يعنيهم ، وكأنما الأحداث التاريخية لا علاقة لها بهوية الأشخاص المؤدين لها والدوائر التى يتحركون بداخلها ، وما يتم داخل هذه الدوائر من فعل وانفعال .

إن السيرة الذاتية المكتوبة من خلال إطار ذهنى يحدوه وعى رفيع المستوى بأمور الهم العام (إلى جانب الهموم الخاصة) كفيلة بأن تقدم المادة الخام التى يلزم المؤرخ المجتهد أن يحصل عليها لكى يكتب التاريخ بصورة تبرز بشرية الأحداث من خلال إلقاء الأضواء الواقعية على بشرية مقدماتها ونتائجها . وحتى إذا كنا لا ننتظر من المؤرخين أن ينهجوا هذا النهج فى المستقبل المنظور فمن

حقنا على بعضنا البعض ، نحن المواطنين الكتاب والقراء ، أن نعمل على تصحيح هذا الجانب في التاريخ المكتوب ، من استطاع منا أن يكتب فليكتب ، موليا هذه «الأنوار الكاشفة» حقها من العناية ، ومن استطاع أن يقرأ فليقرأ هذه السير ليستمد منها ما يسد به بعض ثغرات التاريخ التقليدى . فالتاريخ مسار بشرى ، يتقدم من خلال تلاطم وتلاحم آلاف الإرادات ، وكلما اقتربنا من مشهد هذه الإرادات في واقعها قبل الحدث وبعده ازداد التاريخ إفصاحا عن حقيقة ما جرى ، ولا يعنى ذلك أن يتمادى المؤرخون فى الاهتمام بالتفاصيل بحيث يغيب عنهم إدراك الحدث فى مجمله، ولكن لا يجوز من ناحية أخرى أن يتم الاهتمام بالحدث فى جملته على حساب المفردات الإنسانية التى أسهمت فى صنعه ، إن ما ندعو إليه من شأنه أن يلقى فى نهاية المطاف مزيدا من الضوء على مشكلة غاية فى الأهمية بالنسبة لعلماء التاريخ والاجتماع والفلاسفة على حد سواء ، وهى «دور الفرد فى التاريخ» .

لماذا نكتب السيرة الذاتية ؟
التاريخ العلمى وجذور الإبداع

تاريخ العلوم :

أوردنا فى موضع سابق قول إدوين بورنج تعليقا على ما كتبه عدد من علماء النفس من سير ذاتية : إن بإمكان ما يحدثنا به الكاتب عن نفسه ، وعن قيمه أن يمضى شوطا بعيدا فى تنبيه القارئ إلى الكيفية التى تتحرك بها الدوافع البشرية لتصنع التقدم العلمى .

ويمكننا أن نضيف هنا أنه ينبه القارئ أيضا إلى أمور أخرى، نذكر ، منها :

الكيفية التى ينتقل بها العقل (لا الدوافع فقط) من فكرة إلى أخرى ، ومن مجال من مجالات البحث خاصة أو الإنتاج عامة إلى مجال آخر ، والبدايات الأولى للتفكير فى حل المشكلات البحثية أو الفنية فى اتجاه جديد ، والمصادر التى أوحت بهذا التفكير وهذه البدايات ، وهذه اللفتات ، إلى آخر هذه الأمور التى من شأنها أن

تعمق فهمنا لتطور التفكير العلمى فى إحدى المشكلات البحثية أو الفنية عبر عدد من الشخصيات العاملة فى الميدان .

إن معظم التاريخ المكتوب عن تطور العلم (فى فروعه وفى مجموعه) لا يقل هشاشة عن التاريخ المكتوب لتطور الحياة الاجتماعية والسياسية ، وقد أشرنا من قبل إلى سوأتين يعانى منهما هذا الأخير ، ونزيد فى هذا الموضع أن التاريخ المكتوب للعلوم والفنون يعانى من ذات السوأتين كما يمكن أن تكشفا عن نفسيهما من خلال المادة النوعية لهذه العلوم والفنون ، ولا يمكن إبراء هذا التاريخ من هاتين السوأتين أو التخفيف من آثارهما الضارة إلا بالرجوع إلى ما قد يكون هناك من سير ذاتية للعلماء أو إلى كتابات تنتمى إلى هذه النوعية من التسجيل .

ومن الأمثلة الممتازة على حسن استغلال السيرة الذاتية لأحد العلماء الأفذاذ فى إبراز بعض الحقائق التفصيلية فى تاريخ العلم ما فعله فرانسس داروين بما ورد من إشارات فى السيرة الذاتية لأبيه تشارلز ، إذ استعان بهذه الإشارات على متابعة مجموعة المفاهيم الرئيسية التى كانت تدور فى أوائل القرن التاسع عشر حول موضوع التطور فى عالم الكائنات العضوية والكائنات غير العضوية ، وكيف تجمعت هذه الأفكار ، ثم كيف تبلور هذا فى الصوة النهائية التى فرضت نفسها على كتاب «أصل الأنواع»

بذلك استطاع داروين الإبن أن يؤرخ بصورة شديدة الإحكام لواحدة من أهم المنظومات الفكرية التي سيطرت على الفكر العلمي طوال القرن التاسع عشر . وما أوردناه هنا عن تاريخ العلم يصدق كذلك بالنسبة لتاريخ الآداب والفنون جميعا .

مهمة الكشف عن جذور الإبداع :

فى النصف الثانى من هذا القرن العشرين الذى يوشك على الأفول ، ازدهرت البحوث العلمية الدقيقة فى سيكولوجية الإبداع كما لم تزدهر من قبل فى تاريخ علم النفس بصورته العلمية الحديثة ، وقد شمل هذا الازدهار الكم والكيف معاً ، فتوالى نشر مئات الدراسات الصادرة عن عشرات المعامل السيكولوجية المنتشرة فى كثير من بلدان العالم ، وشملت هذه الدراسات فى تعددها جميع مجالات الإبداع فى العلوم ، والآداب والفنون والصناعة ، وغيرها . والشئ الجدير بالذكر هنا أن ازدهار هذه البحوث ارتبط فى بعض جوانبه بالسعى الحثيث فى بعض المجتمعات إلى التطبيق العملى لبعض نتائج هذه البحوث فى طريق التنمية الرأسية للطاقة البشرية المتوافرة لديها فالمسألة إذن لا تقتصر أهميتها على أمور المعرفة الخالصة فحسب ولكنها تمتد لتشمل عالم التطبيقات العملية كذلك .

وهناك مناهج بحثية متعددة لإجراء بحوث الإبداع هذه .

ومن بين هذه المناهج ما يحتاج فى بعض مراحله إلى الاستعانة بالنظر فى السير الذاتية للمبدعين ، وما كان قريبا فى طبيعته من هذه السير كالخطابات الشخصية التى كتبها هؤلاء المبدعون . في هذه السير والخطابات (بالاضافة إلى أنواع أخرى من الوثائق) نجد كثيرا من بذور الابداع كما كانت فى حالة الكمون التى سبقت فعلها فى عقول أصحابها ، وقد حرص بعض الناشرين النبهاء ، فى الفترة الأخيرة ، على أن يستكتبوا بعض العلماء ما أسموه «القصص التى لم تنشر» عن بحوثهم فى ميادينهم المختلفة ، ومن هذا القبيل ما نشره فى أواخر السبعينات اثنان من علماء النفس هما سيجل وزايجلر تحت عنوان : «البحث السيكولوجي : القصة المضمرة» والاشارة فى هذا العنوان إلى القصة التى يعيشها العالم بينه وبين نفسه ، فى مقابل القصة الصريحة وهى البحث كما يرد فى شكل التقرير العلمى المنشور ، فالقصة المضمرة هى قصة التفكير فى مشروع البحث منذ البداية، والتردد ، والخطأ ، وطلب المشورة ، واكتشاف الخطأ ، والتراجع عنه ، والفشل ، واليأس المؤقت ، وعودة الحماس للعمل والاقتناع به.. إلخ وهى على هذا النحو مجرد فصل من فصول السيرة الذاتية للعالم وهو فصل شديد الالتصاق بنشاطه العلمى ، فى هذا الكتاب نجد سيجل وزايجلر يستكتبان تسعة عشر عالما من علماء النفس التجريبيين تسعة عشر فصلا ، يروى كل عالم فى الفصل

الخاص به خبرته الحميمة بالتفكير والبحث فى أحد الموضوعات التى ملأت عليه حياته العلمية وحقق فيها انجازاً له وزنه ، بعبارة أخرى كان المطلوب من كل منهم أن يكتب قصة ابداع أحد بحوثه أو قطاعاً من بحوثه ، كما عاشها فعلاً ، لا كما كتب نتائج البحث فى التقارير التى نشرها محكومة بتقاليد النشر العلمى ، وبهذا الوصف جاء الكتاب مجموعة من الوثائق بالغة الأهمية فى الكشف عن دقائق النشاط العلمى لعقول العلماء اذ تصنع علماِ ، وفى مقدمة موجزة بقدر ما هى ثمينة يقول سيجل وزايجلر ، والخطاب هنا موجه للقارئ سيثير انتباهك واعجابك حتما ، عندما تقرأ هذه المختارات ، سوف يتجه إلى سعة المدى الذي تتنوع فيه الموضوعات القابلة لأن تدرس بأساليب التجريب السيكولوجى ، وسرعان ما تكتشف أن لكل معمل أسلوبه الفريد فى تناول موضوعاته ، ومن ثم تصبح الأعمال الصادرة عن هذه الخاصية على وجه التحديد ، ونعنى بها الأسلوب الشخصى فى اجراء البحث ، ومواضع الاهتمام شديدة الفردية التى تتخلله ، هى السبب فى أنك سوف تقرأ هنا تسع عشرة قصة بحثية ، لا قصة بحثية واحدة تسع عشرة مرة ، ومع ذلك فبعد أن تفرغ من قراءة أربع قصص أو خمس من بين فصولنا سوف تبرز أمامك بعض التماثلات .. وربما كان على رأس قائمة التماثلات التى سوف تتكشف لك خاصية نسميها أحيانا المثابرة ، وأحيانا أخرى

التكريس ، وأحيانا ثالثة مواصلة التـأهب .. وأهـم ما يميزها أن العالم الموفق لابد له من مواصلة العمل حيث الاستمرار مشقة أكثر منه متعة ، ومن التماثلات التى سوف تظهر لك فى حياة هؤلاء العلماء الموفقين أيضا الظاهرة التى نسميها أحيانا بـ «الإدراك الجانبى» ، أو الإدراك غير المقصود ، حيث تجد أمامك ما لم تكن تبحث عنه .. وهى (هذه الظاهرة) غالبا ما تقود العلماء إلى ارتياد مجالات ما كان لهم أن يتوقعوا من قبل ارتيادها .. وغنى عن البيان أن حسن الحظ ليس وحده المطلوب هنا ، ولكن الأمر يتطلب كذلك مستوى من التنبه إلى أن شيئا مهما قد انكشف ، واستعداداً ايجابياً للتعامل مع هذا الشئ، ومن التماثلات كذلك ، التى تشيع فى فصول الكتاب ، صورة يبدو من خلالها تقدم العلم والتجريب شبيها بتفرع الشجرة، فكل منعطف أو كل تجربة تزود العالم بخيار جديد للأفرع التى سوف يتسلقها بعد ذلك . وليس لدينا أية وسيلة للتنبؤ مقدما ، عندما يكون الباحث فى بداية طريقه، بأى فرع من فروع الشجرة سوف ينتهى به المطاف إلى متابعته . هكذا يواصل الناشران حديثهما عما سيجده القارئ فى فصول الكتاب من عناصر العملية الابداعية .

هكذا الحال فى هذه السير المحدودة ، وهكذا الحال فى السير الذاتية الموسعة ، سواء بالنسبة للعلماء والمفكرين والأدباء والفنانين

.. إلخ ، نجد فيها معينا لا غنى عنه للباحثين فى موضوع الابداع، ولا يزال كاتب هذه السطور يذكر كيف أسفرت هذه السير عن نفائسها أمام عقله ووجدانه أيام بدأ دراساته فى الابداع الفنى وهو بعد فى بواكير الشباب ، عندئذ تبين له أن ما تزخر هذه السير به أكبر كثيرا من كل ما أوتى من حول وطول فى اجراء بحثه ، فلم يكن أمامه بد من قرار للاكتفاء بالقليل ، أما الكثير الباقى فأمره مرجأ إلى مقبل الأيام ، وما قد تجود به عليه أو على غيره من الباحثين من فرص لارتياد هذا المعين الذى لا يكاد ينضب.

والخلاصة :

إن السيرة الذاتية أنما تكتب أو تستكتب لما نتوسمه أو يتوسمه الغير فيها من أنها تنطوى على قيمة عامة . وأن هذه القيمة تتمثل فيما يمكن أن تقوم به من مهام فى الحياة الاجتماعية ، وأن أخطر هذه المهام شأنا أربع ، هى : المهمة التربوية ، والمهمة التأريخية الاجتماعية ، ومهمة التأريخ لتطور العلوم والفنون ، ثم مهمة الكشف عن جذور الابداع فى العلوم والآداب والفنون وسائر المناشط الكبرى فى الحياة .

تلك هى المهام الاجتماعية الرئيسية التى ينطوى عليها القول بأن سيرة ذاتية ما تقوم كقيمة عامة ، ولا يعنى ذلك أنه لا وجود

لمهام أخرى تندرج تحت هذه القيمة ، فليس هناك ما يمنع من قيام السيرة بمهمة استثارة بعض الخبرات الجمالية شأنها فى ذلك شأن كثير من قوالب الكتابة الأدبية ؛ ولا ما يمنع من قيامها بمهمة التعبير بكل ما يعنيه من معان سيكولوجية بالنسبة لكاتبها ، ولا ما يمنع من قيامها بمهام أخرى إضافة إلى المهمتين الجمالية والتعبيرية ، كل ما فى الأمر أن الوظائف الاجتماعية للسيرة كما أوضحناها تبدو وظائف بالغة الأهمية ، وهى بذلك تستحق من كتاب السيرة مزيدا من الوعى بهذه الوظائف وبمقتضياتها .

العلم لدينا

خير الأمراء الذين يـأتون العلمـاء
وشر العلماء الذين يأتون الأمراء
حكمة عربية

البحث العلمى فى دولة نامية

ليس القصد من هذا الحديث تقديم سيرة ذاتية لكاتبه ، لكن الهدف الحقيقى هو عرض صورة حية للخبرات التى يلقاها من يتصدى للاشتغال الجاد بالبحث العلمى فى مجتمعنا المصرى بكل الظروف المفروضة عليه كمجتمع نام يعيش فى النصف الثانى من القرن العشرين . أما تبرير هذا العرض فهو أنه شهادة معايشة لمرحلة بعينها من مراحل التاريخ الاجتماعى للبحث العلمى فى مصر ، ومما لا شك فيه أن الوعى بالتاريخ شرط من الشروط الضرورية فى حياة الأمم المتحضرة . غير أن شهادتنا هذه ليست مقالا فى التاريخ ، ولكنها وثيقة تقدم منظورا للأحداث والحقائق محدودا بحدود صاحبها ، وبالتالى فهى معرضة لمخاطر النظرة الجزئية ، والتأويلات الذاتية . غير أننا سنرتضى الاعتراف بهذه المخاطر ، على أن نحاول ما وسعنا الجهد ألا نتورط فى مساوئها ؛ وسيكون ذلك بالوقوف عند الجزئيات المحملة بالدلالات والمعانى العامة ، والانصراف عن الوقائع شديدة الخصوصية أو شديدة الضيق فى معناها . وسيكون هذا هو طريقنا نحو الرؤية الموضوعية والفائدة المعممة .

بدءا من الأحلام :

أن تحلم بأن تجعل من البحث العلمى قبلة حياتك التى تقود خطاك أكثر من أية قبلة أخرى ، فهذا حلم جميل وممتع ؛ لأن مجرد بزوغه فى النفس يحمل فى طياته شرط الاستمتاع به ، ذلك أن هذا البزوغ يعنى أن حاجة ما قد تولدت فى نفسك واختمرت إلى حد معقول ، وقد تولد هذا الحلم لإرضاء هذه الحاجة ، ولكن عندما تبدأ الخطوة الأولى نحو تحقيق الحلم وإحالته إلى واقع تبدأ متاعب الرحلة تتوالى عليك ، فاذا بدأ ورود هذه المشاق فلا انقطاع لتداعيها ، ولا هدوء لإيقاعها ، تبدأ المتاعب مع أقرب المقربين إليك، أفراد الأسرة الذين كنت تأنس إليهم ، وتطمئن على أحلامك الصغيرة أن تعرضها على مسمع منهم ؛ وكأن اطمئنانك هذا جزء لا يتجزأ من نسيج يضمك وإياهم ، وهم يقولون إنهم يجلون العلم والعلماء ، ويحثونك على الاجتهاد والتفوق فى تحصيل العلم ، ويقرنون على مسمع منك بين ارتفاع القامة فى العلم وعلو قدر الشخص ومكانته ، ولكن فى اللحظة التى تبدأ فيها القيام بالخطوة الحاسمة الأولى على الطريق إلى الاشتغال الجاد بالبحث العلمى ، بمعنى أن تجعل له الأولوية فى اختياراتك العملية (كأن تتجه إلى الالتحاق بكلية العلوم أو الآداب بدلا من كلية الطب مع أن مؤهلاتك فى الثانوية العامة تسمح لك بالدراسة الطبية) يتوقف هذا كله ،

يتوقف التغنى بسيرة العلم والعلماء وينقطع ما اتصل من أحاديث الحث والتشجيع على السير فى هذا الطريق . وسرعان ما يطفو على السطح نوع آخر من الحديث ، وتوجه آخر للحث بالتلميح حينا وبالتصريح أحيانا ، الحث على الاهتمام بالأمور العملية في الحياة ، وعلى ضرورة التنبه إلى أن احتراف البحث العلمى فى بلدنا يعتبر نوعا من السفه أو سوء التدبير لأنه لا يضمن العيش الكريم . ويبدأ يساورك العجب ، مع قدر من الاستنكار لهذا التغير الفجائى الذى تشهده ، فى النفوس وفى الوجوه وفيما يصدر عن أصحابها من أقوال غير الأقوال وأفعال غير الأفعال ، وسواء اتهمتهم نتيجة لذلك بالنفاق ، أو باختلال الاتساق بين ما يقولون وما يفعلون ، أو قنعت باستخلاص أنك فى واد وهم فى واد ، فالأمر الذى لا شك فيه أن أزمة فى العلاقات الانسانية بدأت تتخلق وتتبلور لتعوق التواصل بينكما ، أنت وحدك فى طريق ، وهم جميعا فى طريق آخر .

هكذا تخلقت البنية الأساسية لأزمة مستعصية فيما بيننا ، أنا وأسرتى ، بدءا من الخطوة الأولى لتحويل الحلم إلى واقع واكتشفت عندئذ أن الكثافة العالية للعلاقات الإنسانية داخل الأسرة فى مجتمعنا سلاح ذو حدين ، حد فيه النعمة حين يحيط المرء بكل أنواع الرعاية المعنوية ، والمادية أحيانا ، وحد فيه النقمة،

عندما يستخدم أداة بالغة السطوة لوأد أية بادرة تصدر عن الفرد لتنبئ باختلافه عن المجموع .

تكريس العصامية الأكاديمية

فإذا قدر لك أن تعبر مرحلة البدء هذه بنجاح ، وثبّت قدمك على عتبة الطريق الذى تريد فثمة مشاعر كثيرة تتلاحق عليك يعلو بعضها بروحك المعنوية إذ تشعر ببوادر النصر لأنك تقترب من أمل طال نشدانه ، ويثير بعضها الآخر لديك مخاوف مبهمة ، ويزداد وضوح هذه المخاوف مع الأيام ، وتكتشف شيئا فشيئاً أنها مخاوف من فقدان التوجه ، أو من التوهان ، لأنك لا تجد علامات لإرشاد السائرين على الطريق ، فى هذه المرحلة تكتشف أن عليك أن تنمى فى نفسك ما يمكن أن تسميه «العصامية الأكاديمية» أن تعتمد على نفسك معظم الوقت فى كل ما من شأنه أن يقيم دعائم شخصيتك العلمية ، بدءا من قدرات تحصيل المعرفة ، إلى مهارات المفاضلة والتمييز بين مختلف المجالات المعرفية التى تعرض لك ، الى تنمية ما يمكن أن تسميه حاسة التوجه الذهنى الصحيح ، الى تكريس بعض السمات الوجدانية المساعدة ، كالمثابرة والاكتفاء الذاتى . صحيح أن الأستاذ موجود ، وقد يسعدك الحظ فيكون الأستاذ واسع الأفق عقلا ووجدانا ، غير أن تكوين باحث علمى لا يكفى للوفاء به وجود الأستاذ حتى ولو كان قمة فى غنى العقل

والنفس . لابد من أن يكون هذا الأستاذ جزءاً مما يسمى بالمناخ المكرس للعمل العلمى ، حيث كل صغيرة وكبيرة ، بما فى ذلك جزئيات وكليات العمل الإدارى وأبواب الإنفاق المالى مرتبة أساسا لتيسير خطى الانجاز الأكاديمى ، لكن معظم مقومات هذا المناخ لم تكن متوافرة فى إطار كلية الآداب بجامعة القاهرة (فؤاد الأول) عندما بدأنا التلمذة فيها أنا وجيل كامل من الشباب فى أوائل الأربعينات . وأكبر الظن أن الأمر كان كذلك فى سائر كليات الجامعة ، ولكنى أخص بالذكر كلية الآداب لعلمى بما كان يجرى فيها ، ولا تزال الأمور تسير من فقر إلى فقر أشد وأعتى فى مقومات المناخ هذه ، فاذا طرأ على أحد المجالات قدر طفيف من التحسن فإنه يكون فى أغلب الأحيان مصحوبا بما يعادله أو يفوقه من التدهور فى مجال آخر ، وعلى سبيل المثال فعندما كنت أنا وجيلى فى عهد التلمذة كنا نجد أمامنا بعض الأساتذة الأجلاء نلوذ بهم ، وكانوا ولا شك يقدمون لنا سندا نتكئ عليه فى مواجهة سائر الظروف المعاكسة . أما الآن فقد تكفل نظام الإعارة إلى بلاد النفط بالقضاء حتى على هذا العنصر ، شعاع الأمل الأخير وإحقاقاً للحق لم يكن نظام الإعارة وحده هو الذى قام بهذه المهمة، لكنه جاء ليكملها على خير وجه ممكن ، جاء على قمة كومة كبيرة

من الإجراءات والنظم واللوائح الفاعلة فى الاتجاه نفسه فكان القشة التى قصمت ظهر البعير .

وعلى ذلك فلا تزال الحاجة إلى تنمية مهارات «العصامية الأكاديمية» ، قائمة حتى يومنا هذا ، وربما زادت هذه الحاجة شدة وإلحاحا فى بعض ميادين النشاط العلمى عنها فى بعضها الآخر .

مستلزمات العصامية الأكاديمية :

سئلت أكثر من مرة عن المستلزمات النفسية (العقلية والوجدانية) للعصامية الأكاديمية التى كثر حديثى عنها ، وأعنى بالمستلزمات مجموعة الشروط التى يجب أن تتوافر لدينا حتى نحصل من هذه العصامية على آثارها المرغوبة ونتجنب آثارها الجانبية الضارة ؛ وللإجابة لا أجد خيرا من الإشارة إلى عنصرين رئيسيين ، أولهما : أن تكون على درجة عالية من الوعى بأنك اخترت طريقا وعرا ، أشق ما فيه أنه يفرض عليك شعورا ملحا بالوحدة ، عليك أن تقبل هذا الشعور قبول معايشة ايجابية لا قبول استسلام ، فقد جاء نتيجة طبيعية غير مباشرة للطريق الذى اخترته ، تماما كما يجئ الأبناء نتيجة طبيعية غير مباشرة للزواج، وثانيهما : أن تعتزل دون أن تنعزل ، لكى تستثمر وقتك أفضل استثمار ، وتنأى بنفسك عما قد يفسد قصدها ؛ ولكن لا تدع

العزلة تطغى عليك ، فيضيق مجال رؤيتك ، وينكمش مجال حركتك..

دواعى العصامية الأكاديمية :

ثم يبقى بعد ذلك سؤال هام : هذه العصامية الأكاديمية فى مواجهة ماذا ؟ ما الذى يفرضها باعتبارها طوق النجاة ؟ والإجابة الأمينة على ذلك هى : أن هناك أموراً كثيرة فرضت علينا هذه العصامية ولا تزال تفرضها فرضا .

كان الموقف الذى يواجهنا ينطوى دائما على طريقين لا ثالث لهما ، إما هذه العصامية ، أو التراجع التام عن الحلم . وامتد هذا الموقف على طول نصف القرن الذى هو امتداد عمرنا (أنا وأبناء جيلى) فى التوجه إلى البحث العلمى ، وفيما يلى محاولة لحصر الأبواب الرئيسية التى تقع تحتها محتويات هذا الموقف من أمور معاكسة .

أولا – الخواء المادى : لم أجد أفضل من هذه البطاقة للإشارة إلى وضع تكاد تنعدم فيه متطلبات النشاط الأكاديمى الجاد داخل الجامعة ؛ فالدوريات العالمية المتخصصة لا تتوافر بانتظام أو لا تتوافر إطلاقا ، وميزانيات البحوث فى الكليات من الضآلة بحيث تشعر المرء بالمهانة الشديدة أو بعبثية مفهوم البحث العلمى كما تنظر إليه سلطات الجامعة وسلطات الدولة .

والمعامل غير مهيأة لأكثر من إجراء بعض التجارب المبسطة التى تلزم لطلاب سنوات الليسانس أو البكالوريوس . وحضور المؤتمرات العلمية فى الخارج ليس له سوى ميزانية هزيلة لا تقل فى هزالها عن ميزانية البحوث ، ومكاتب أعضاء هيئة التدريس فى معظم الكليات لا تصلح إلا لتمضية الدقائق التى نقضيها فى المكان بين محاضرة ألقيناها وأخرى سنلقيها ، أما أن تعين على البقاء فيها ساعات متصلة للاطلاع والإنتاج المكثف فهذا أمر غير وارد . هذه عينة محدودة من بنود الخواء المادى ، وعلى مر الخمسين سنة التى عرفت خلالها جامعة القاهرة لا أذكر أن الجامعة أبدت يوما استعدادا لإنهاء هذا الوضع . وما استجد على الساحة من جامعات جديدة لم يتخلق معه وضع أفضل ، بل ولا تخلق معه وضع مماثل ، كانت الأوضاع تتدهور بقدر ما تتوالى ، لذلك كان علىّ وعلى أمثالى أن يتنبهوا منذ وقت مبكر إلى قيام هذه العقبات، وأن يعترفوا دون أى خداع للنفس بما يمكن أن تفعله بمسيرتهم ، وأن يجددوا العهد بينهم وبين الحلم حتى يتمكنوا من إعداد العدة اللازمة للتغلب على كل بند من هذه البنود بالمواجهة أحيانا ، والالتفاف حوله أحيانا أخرى .

ثانيا – التثبيط الإيجابى الساذج : يتعرض من يداعبه الرجاء فى أن يأخذ مسألة البحث العلمى مأخذ الجد إلى أقدار

وأنواع من تثبيط الهمة تثبيطا إيجابيا لا أول له ولا آخر . يحدث هذا بكثافة ملحوظة من أعداد متزايدة من الزملاء ، ويحدث بصورة أشد كثافة ممن بيدهم سلطة اتخاذ القرار .

ومع ذلك فهذا طراز من التثبيط يصدق عليه الوصف بالسذاجة لأنك لا تلبث أن تكتشف أن هؤلاء الذين يثبطون همتك لا يقصدون الإساءة إليك ، بل إنهم يشفقون عليك بمعنى ما ، ولسان حالهم : لماذا تحمل نفسك هذه المشقة وأنت في غنى عنها ، فأنت غير مطالب بإجراء هذه البحوث والدراسات (وبوجه خاص إذا كنت قد بلغت مرتبة الأستاذية !) ثم إنها لا تدر عليك أى عائد مادى ، بل العكس هو الصحيح ، فأنت تنفق عليها من مالك الخاص ، هذه رؤيتهم للأمور ، وهم في حدودها ناصحون مخلصون ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وما عليك إلا أن تقاوم فى أدب جم ، إذا لم تكن تقبل النصيحة .

ثالثا- التثبيط الإيجابى المفلسف : هناك أنواع أخرى من التثبيط الإيجابى أشد من هذا الذى ذكرناه تعقيدا وأكثر ضررا ، لأنها تنطوى على فلسفة واضحة وليست مجرد رد فعل ساذج ، وبالتالى فقد تتسرب آثارها التخريبية باسم الاقتناع العقلانى ، وتتلخص هذه الفلسفة فيما يأتى : لا قيمة لأى اجتهاد يقوم به شباب الباحثين من أبناء الدول النامية فى العلوم الأساسية ، لذلك

وجب أن يجتهدوا في حقل العلوم التثبيطية ، وانطلاقا من هذه الفلسفة يبدأ محدثك في عرض حججه المثبطة وعليه سيماء المتكلم الموضوعي . وعليك أنت أن تكون على درجة عالية من الوعي بأمور السياسة الدولية ، والتاريخ ، وتاريخ العلوم بوجه خاص ، بالإضافة إلى ارادة لا تنثني عن التمسك بالتوجه العام الذي اخترته لنفسك حتي تصمد أمام هذا الطراز من التثبيط فيطيش سهمه ، وكثيرا ما وجهت بهذا النوع من الحجج ، وكنت في شبابي أحاول أن أرد على الحجة بمثلها ، ثم أدركت خطأ محاولة الرد من جانبي ، ومع الأيام تعلمت مهارات اجتماعية أخرى تعفيني من مشقة جدل لن يفيدني ، وقد يفيد محدثي بمزيد من شحذ مهاراته التخريبية وزيادة كفاءتها .

رابعا .. التثبيط الإيجابي المسيس : ثم هناك نوع ثالث من التثبيط أسوأ من النوعين السابقين وأشد ضررا ، هذا هو التثبيط المسيس . وهو نوع ساد استعماله في رحاب الجامعة على طول الخمسينات والستينات ، وأثيرت حوله هالة تجعله يبدو وكأنه جزء من الفلسفة السياسية للدولة . أما مضمونه فيمكن تلخيصه على النحو الآتي : إن العلم ينبغي أن يوجه إلى خدمة المجتمع ، هذه هي المقدمة ، وهي قولة حق أريد بها باطل ، ويبدو ذلك واضحا عند ذكر ما يرتب على هذه المقدمة ، ومؤداه أن الاشتغال بالعلوم

البحتة (أى التى لا يظهر لها هدف اجتماعى قريب يراه الجاهل ونصف الجاهل) مضيعة للوقت أو ترف لا يجوز أن ننساق إليه .

ومن الواضح أن هذا الرأى قريب من الرأى الذى أوردناه تحت عنوان التثبيط المفلسف ، ولكن الجديد فى الرأى الحالى أنه يضيف قدرا من التلميح المهدد بأن الدولة لا ترضى عن ذلك . وفى مناخ الخمسينات والستينات كان هذا التهديد المستتر يفعل فعله المدمر فى النفوس ، وربما طمست معالم كثير من الهمم الشابة تحت وطأته ، وهى بعد فى بداية الطريق .

خامسا – التشتيت المتعمد : وفى هذا المناخ لم يقتصر الأمر على التثبيط الايجابى بأنواعه المختلفة ، بل تعداه إلى محاولات التشتيت المتعمد ، ذلك بأن تجد نفسك هدفا لمحاولات التجنيد التى لا تكاد تنقطع لخدمة النظام السياسى ، بأشكال متباينة ومن جهات متعددة ، فإذا قبلت فقد تبدد وقتك وجهدك ، ولم يبق لديك منهما ما تنفقه فى البحث العلمى . وإذا لم تقبل تعرضت لأخطار الشك فى ولائك وما قد يترتب على هذا الشك من متاعب لا تعلم مداها . وعليك عندئذ أن تتدبر الأمر بحصافة شديدة ، أهم ما تنطوى عليه هو ضمان الاستمرار فى طريقك مع الابتعاد عن الاستفزاز ما أمكن .

وقد تعرضت لأكثر من موقف من هذا الطراز ، وفى كل مرة كنت أزداد إصرارا على مواصلة السير فى طريقى ، وأزداد قدرة

على ابتكار أساليب الاعتذار التى لا تؤذى مشاعر محدثى ، ولكنى كنت فى الوقتِ نفسه أشعر بشئ من الخوف المبهم يعايشنى لفترة حتى يتلاشى .

سادسا - الخواء المعنوى : يناظر الخواء المادى فى الأدوات خواء معنوى فى البشر . تقلب النظر فيمن حولك فلا تجد بينهم إلا قلة محدودة هم الذين نذروا أنفسهم للعمل العلمى الجاد . وحتى هذه القلة تتعرض من حين لآخر للتاكل . كان الحال كذلك فى أوائل الخمسينات ، واستمر كذلك حتى أوائل التسعينات ؛ نجحت عوامل كثيرة ، تراوحت على طول هذه الفترة ، بين الوعد والوعيد ، نجحت فى أن تذروا أدراج الرياح معظم الأحلام العلمية الصغيرة التى لابد أن تكون قد طافت ببعض الرءوس فى شبابها . ولا يمكنك والأوضاع هكذا أن تجد سبيلا إلى التواصل العميق مع معظم زملاء المهنة ، لأن البشر يتواصلون بقدر ما يتناغم بينهم من قيم واهتمامات مشتركة ، ومادمت لا تجد لديهم نتاجا لغرس الأحلام ولا تجد الأحلام نفسها فلا يبقى أمامك إلا أن تلوذ بالصمت أمام هذا الخواء .

وهكذا كان قدرى منذ أعتزمت أن أعيش عاكفا على البحث العلمى الجاد فى مصرنا العزيزة ؛ قدر لى أن أهدد منذ الخطوة الأولى ، عندما بدأت أحيل الحلم إلى واقع . فلما اجتزت عتبة

الطريق اكتشفت أن عليّ أن أنمي في نفسي مجموعة من المهارات العقلية والاجتماعية والخصال المزاجية تجتمع جميعا تحت عنوان «العصامية الأكاديمية» ، كان ذلك فى مواجهة الخواء المادى فكان عليّ أن أزود نفسي بمعظم ما يلزم من إعداد لحياة البحث بما فى ذلك المراجع والأدوات والترحال ، أنفق عليها وعلى متعلقاتها ، وكان كذلك فى مواجة أنواع من التثبيط الإيجابى تتفاوت فيما بينها من حيث السذاجة أو سوء القصد الذى يتعدى مجرد التثبيط إلى التشتيت المتعمد ، وبالتالى كان عليّ أن أتعلم أنواعا منوعة من الصمت وأن أتقنها جميعا وأتقن التنقل بينها حسب مقتضى الحال. ثم كانت العصامية مطلوبة أيضا للصمود أمام عاديات الخواء المعنوى ، حيث يعز التواصل ويلزم رصيد ضخم من الاكتفاء الذاتى .

أما بعد – فهذه شهادة صادقة على مرحلة بعينها من مراحل التاريخ الاجتماعى للبحث العلمى فى مصر . خلاصتها أن طريق البحث العلمى الجاد لدينا شديد الوعورة ، وأن السير فيه بالغ المشقة : كان ، ولا يزال ، فهل سيظل كذلك ؟ أم آن الأوان ليبدأ العمل الصادق فى سبيل التخفيف من مشقته ووعورته كى تزداد أعداد المقبلين على ارتياده ، ويزداد المؤمنون به إيمانا على إيمانهم .

هل توجد فى مصر مدارس علمية ؟

سئلت أكثر من مرة ، هل توجد فى مصر مدارس علمية ؟ وأكبر الظن أن هذا السؤال قد وجّه إلى كثيرين غيرى ممن يعملون فى سلك التدريس الجامعي أو فى مراكز البحوث ، وبغض النظر عما نلمحه أحيانا من أن السائل يضمر إجابة بعينها وكأنما هو يبحث عما قد يزيده يقينا من صدق مايضمره . أو ما نلحظه أحيانا أخرى من أنه يستفسر فعلا دون أن يرتبط برأى مسبق . فلا جدال أن السؤال مهم ولا يجوز تجاهله أو الزوغان من مواجهته . بل إن أهميته لتتعدى أسوار الجامعة ومراكز البحوث ، وذلك من منطلق أن للعلم وظيفته القومية ، إلى جانب وظائفه الأخرى التى يسهم بها فى تقدم البشرية عامة .

ومن هنا كان من حق المثقفين عامة ، وكل من يهمه حاضر البلاد ومستقبلها أن يثير هذا التساؤل وما يتداعى عنه ، ومن حقه أن يتوقع إجابة شافية على سؤاله .

غير أن الإجابة المفيدة والأمينة تقتضى أولا أن نتفق على المسميات حتى لا يصبح الحديث لغوا أو ما هو أسوأ من اللغو ، فما هو المقصود بالمدرسة العلمية فى هذا المقام ؟ هذا هو ما أفردنا له هذا الحديث ، فإذا ما أوضحنا ذلك بما لايدع مجالا للخلط والالتباس كان لنا حديث آخر عن الكيفية التى تتكون بها والأساليب التى تعمل من خلالها تلك المدارس . فإذا فرغنا من ذلك ايضا أمكن التقدم نحو الإجابة الشافية عن وجود المدارس العلمية فى مصر أو غيبتها عنها .

ما هى المدارس العلمية ؟

يشير مفهوم المدرسة العلمية فى أبسط معانيه إلى تجمع عدد من الباحثين حول أستاذ يعتبرونه قيادة فكرية فى ميدان معين من ميادين التخصص ، وقد يكون لهذا التجمع مقر معين كأن يكون قسما من الأقسام العلمية فى إحدى الجامعات أو فى أحد مراكز البحوث .. وقد لايكون له مقر إذ يتم التتلمذ على الأستاذ عن بعد ، والغالب أن تكون المسألة وسطا بين هذين الطرفين ، فتكون للمدرسة نواة مستقرة حول الأستاذ فى مكان بعينه ، ولكنها مجرد نواة ، فى حين أن بقية الباحثين الذين يعملون بوحى من أفكار هذا الاستاذ وأساليبه ينتشرون فى معاهد أو بلاد أو قارات أخرى ، ومن هنا كان الاهتمام الفائق بدعم طرق الاتصال بين

الباحثين ، يدخل تحت هذا البند الأسفار والندوات المحدودة والمؤتمرات والنشرات الدورية وغير الدورية ، فلولاها لما أمكن أن تمتد الرقعة المكانية للمدرسة العلمية أحيانا عبر الأوطان والقارات.

من هذا الوصف نستطيع أن نستنتج أن الأركان الأساسية للمدرسة العلمية أربعة ، هى : الأستاذ كقيادة فكرية . والباحثون العاملون مع هذا الأستاذ وتحت قيادته ، ثم مجال التخصص وأخيرا أدوات الاتصال .

وبدون تكامل هذه الأركان الأربعة لا تقوم مدرسة علمية . وبعبارة أخرى فإن كلا من الأركان الأربعة يعتبر شرطا ضروريا لقيام المدرسة . لكنه وحده ليس شرطا كافيا . غير أن معنى المدرسة العلمية ككيان حى ، لن يتضح فى ذهن القارىء إذا نحن اقتصرنا على التعريف الذى أوردناه ، والأركان الأربعة التى ارسيناها ، ولابد لاكتمال الوضوح من إلقاء مزيد من الضوء على الدور أو الأدوار التى يقوم بها الأستاذ بين تلامذته ومريديه .

الأدوار المتعددة للأستاذ :

يحدثنا التاريخ عن المدارس العلمية كجزء لا يتجزأ من تاريخ العلم نفسه . فالظاهرة قديمة قدم الاشتغال بالبحث العلمى ، والرحلة فى هذا التاريخ مهمة ممتعة ومعلّمة فى آن معا ، لكننا لم نفتح باب الحديث فى هذا الموضوع الآن . وكل مايهمنا هو

الإشـارة إلــى حقيقتين مهمتين تصدقان على مر التاريخ ، وهما تتعلقان بدور الاستاذ فى المدرسة : الأولى أن هذا الدور تراوح بين قطبين متباعدين ، فهو إما دور بارز لدرجة تقرب من التفرد وكأن الاستاذ هو الذي يفكر في كل كبيرة وصغيرة . وهو الذى يخطط للمهام العاجلة والآجلة . ولا يترك للتلاميذ سوى تبعية التنفيذ ، هذا قطب والقطب الآخر على الضد من ذلك ، حيث نجد دور الأستاذ يذوب بين جهود تلاميذه لدرجة يكاد يتعذر معها اكتشاف اين تنتهى تعاليم الأستاذ وأين تبدأ أسهامات التلاميذ ، وبين هذين القطبين توجد درجات لا حصر لها من التمايز أو التداخل ، هـذا عن الحقيقة الأولى أمـا الحقيقة الثانية فتتمثل فى تعدد جوانب الـدور أو فى تعـدد المهـام التى يقـوم بهـا الأسـتاذ فى مدرسته .

ولما كانت بعض هذه المهام قد اختفت بانتهاء عصور معينة أو نتيجة لتحولات جذرية فى الأطر الحضارية التى كانت تحتويها بينما بقيت بعض المهام الأخرى ، فقد رأينا أن ينصب حديثنا الراهن فيما تبقى منه ، على هذه المهام التى احتفظت بهويتها عبر الأطر الحضارية المختلفة والأزمنة المتتابعة ، وفى رأينا أن هذه المهام خمس وهى :

الأستاذ كمعلم : من المحقق أن هذه المهمة تأتى فى المقام الأول بين مهام الأستاذ ، فلولا أن لديه معلومة جديدة يعلمها لتلاميذه ، أو مهارة جديدة ، للتدريب عليها ، لما تبوأ مكانة الاستاذ اصلا ، وكان «ألفرد كنزى» رائد دراسات السلوك الجنسى فى أواسط الأربعينيات يفاجىء تلاميذه ومساعديه بكثير من المعلومات الجديدة عليهم ، وكان يصر منذ الخطوات الأولى فى انتظامهم فى سلك التلمذة على أن يتعلموا مهارة استجواب المتطوعين من الرجال والنساء بالطريقة المنهجية السليمة ، وكان يشارك بنفسه في تدريبهم على كيفية إجراء هذا الاستجواب . والقاعدة العامة التى تصدق على «كنزى» ومدرسته كما تصدق على غيره من الاساتذة والتلاميذ أنه مع مرور الأيام والأعوام على استمرار تماسك المدرسة ومواصلتها النشاط يتغير مضمون التعليم وأسلوبه، فبعد أن كان المضمون يتألف من معلومات تفصيلية بعينها اذا به يقترب شيئا فشيئا من التصورات العامة واستراتيجيات الفكر ، وبعد أن كان الأسلوب أقرب الى التلقين الصريح يتحول بالتدريج ليصبح أقرب الى التلميح والإيحاء ، وفى ذلك يقول «جيمس فان إلن» أحد رواد علوم الفضاء : ما أنا إلا حادى الطريق . والشباب من حولى يؤدون كل العمل ، وأنا أحب العمل مع الشبان اللامعين الذين يهتمون بزيادة معلوماتهم

ومواهبهم وقدراتهم . واعتبر أن أفضل جزء فى حياة العالم هو عمله مع الطلاب الشبان .. كم يسعدنى أن أجد طالبا يحب الأشياء التى أحبها أنا ، ثم نبدأ مشروعا بحثيا مشتركا وأحاول من جانبى أن أقود خطواته وأوجهه يوما بيوم» .

ولا تقتصر هذه المهمة على الشكل الإيجابى بإعطاء المعلومة أو تقديم التصور ولكنها تمتد أيضا لتتخذ لنفسها مايمكن تسميته بالشكل السلبى وتكون أوضح صور هذا الشكل عندما يكشف الأستاذ لتلاميذه عما يعتور معلوماتهم من ثغرات يلزم سدها ، وكان «كلايدكلوكهون» وهو واحد من كبار العلماء فى علم الحضارات ، يحرص على أن يفعل ذلك مع تلاميذه فى المواقف الحاسمة فى تاريخ تقدمهم العلمى ، كأن يكونون قد فرغوا لتوهم من مناقشة رسالة الدكتوراة ، أو يكونون على مفرق الطريق بين منصب علمى سابق ومنصب علمى لاحق ، وجدير بالذكر أن ايقاع هذه المهمة يتجه إلى مزيد من التمهل والبطء ، كما أن كثافتها تتجه إلى نحو مزيد من التخفف ، فإذا توقفت تماما كان ذلك إيذانا بقرب أفول المدرسة وانفضاض التلاميذ ..

الأستاذ كقدوة : يثير الأستاذ كثيرا من التساؤلات فى نفوس تلاميذه ومريديه ، بعضها يتعلق بالعلم الذى يتلقونه منه ويشاركونه فى صنعه والبعض الآخر يتعلق بشخصه ، وأيا ما كان محتوى

هذه الأسئلة الأخيرة ، ومستوى صراحتها هذه الاسئلة الأخيرة ، فلاشك أن الجذر الكامن وراءها جميعا هو أن هذا الاستاذ يقوم أمامهم كقدوة ، فهم عندما يقبلون للتتلمذ عليه لايرتبطون بعلمه فقط ، ولكن يرتبطون بشخصه كذلك ، يحدث هذا سواء كانوا على وعى به أو لم يكونوا . ومن هنا تنفذ اليهم بعض جوانب شخصيته ممثلة فى عاداته العلمية والحياتية ، وفى قيمه وتشكل سلوكهم فى اتجاه يقرب بينه وبين النموذج الذى يشهدونه فى سلوك الأستاذ ، وفى سير حياة بعض العلماء مايلقى الضوء الكاشف على هذا الجانب من جوانب أستاذيتهم ، فقد كان بومروى وزملاؤه من تلاميذ كنزى ومساعديه معجبين أشد الإعجاب بقدرة الأستاذ على تكريس كل دقيقة فى حياته لخدمة مشروعاته البحثية الكبيرة وما يصيبه نتيجة لذلك من عناء يتحمله بنفس راضية ، وكان «نوليس» (وهو متخصص فى علم النفس) واحدا ممن تتلمذوا على هذا الأستاذ لفترة محدودة ثم أدرك أنه لايريد أن يقضى عمره فى خدمة التخصص الذى يهواه الأستاذ ، فاعتذر عن الاستمرار فى الارتباط به ، لكنه ظل لفترة طويلة يحمل للأستاذ مشاعر الإعجاب والولاء التى تبطن الافتداء باستاذيته شكلا لا موضوعا . وانعكس ذلك بوضوح فيما كتبه من خطابات الى «كنزى» وجدير بالذكر أن بعض الاستاذة يكونون على درجة عالية من الوعى بهذا الجانب من

مهمتهم فيبذلوا جهدا اضافيا لدعمه وترسيخ مقتضياته .. ويعتبر «أبقراط» وهو الجد الأكبر للطب الحديث واحدا من أولئك الاساتذة الذين تمثل عندهم هذا الوعى بدرجة ممتازة ، فكانت سيرته فى المهنة وما يحيط بها مثلا يحتذى ، وأضاف إلى ذلك مجموعة من الرسائل المشهورة موجهة إلى تلاميذه فى كيف يصوغون سلوكهم نحو المهنة وحولها .

الاستاذ كملجأ أو ملاذ : يتعرض الاستاذ احيانا لأن يلجأ إليه بعض تلاميذه كملاذ لهم يطلبون مساعدته فى أمر من أمورهم الحياتية ، التى ليس لها صلة مباشرة بممارستهم العلمية ، ويبدو أن هذا التصرف يأتى من جانبهم كامتداد طبيعى لسياق الاعتماد العلمى على الأستاذ وربما كان هذا الجانب من مهام الأستاذية من أشد الجوانب تأثرا بالإطار الحضارى الدى يضم الأستاذ والتلميذ فحيث السلطة الأبوية لاتزال قوية نسبيا والعلاقة الإنسانية مكثفة يزيد ظهور هذا الجانب ويكتسب وزنا كبيرا والعكس صحيح حيث تضعف السلطة الأبوية وتنخفض العلاقات الانسانية .

ففى بلد كمصر أو الهند يمكن أن يلجأ التلميذ إلى الأستاذ فى بعض أموره الحياتية أكثر مما يفعل نظيره فى انجلترا أو الولايات المتحدة الأمريكية لكن الظاهرة فى جوهرها لم تندثر ، ولا نظن أنها ستختفى تماما فى أى مجتمع من المجتمعات التى تقوم فيها

حياة علمية ، بل إن الوجه الآخر لهذه الظاهرة نفسها وهو تطوع الأستاذ بتقديم المساعدة الحياتية لتلميذه قبل أن يطلبها التلميذ بنفسه لاتزال أمراً وارداً فى جميع المجتمعات ، وكان ، «الفرد كنزى» يقلق على صحة تلاميذه اذا اعتلت ، وكان يتطوع بتقديم النصح لهم أحيانا وكان يغضب كما يغضب الأب اذا لم يأخذوا ارشاداته ، ويعرف كاتب هذه السطور أمثلة كثيرة لوجهى الظاهرة ، الاعتماد من جانب التلميذ ، والتطوع من جانب الأستاذ ، حدثت مع أساتذة اجلاء من امثال عبد العزيز الأهوانى فى مصر ، و«ادوار تولمان» استاذ علم النفس فى جامعة كاليفورنيا بيركلى» ومونتجمرى شابيرو فى جامعة لندن ، وهانز برنجلمان فى معهد ماكس بلانك للطب النفسى فى ميونخ .

الاستاذ كصديق : من أفضل التعريضات للصداقة أنها علاقة انسانية تقوم بين شخصين ينجذب كل منهما نحو الآخر تلقائيا . أى دون ضغط ، من ضرورات العمل أو الاحتياجات المادية .. الخ .. وفى سياق التجمع الإنسانى الذى تمثله المدرسة العلمية تنشأ مشاعر الصداقة كنبت طبيعى ، والغالب أن جميع الأطراف يرحبون بها ، التلاميذ فى مواجهة الأستاذ وفى مواجهة بعضهم البعض والأستاذ فى مواجهتهم ، ويصف «بومروى» السياق الذى ضم ألفرد كنزى ومريديه من هذه الزاوية فيقول ، «كانت هذه

مجموعة صغيرة مشدودة الوثاق إلى بعضها البعض .. ومع أننا جميعا كانت لنا صداقاتنا فى الجامعة وخارج الجامعة فقد كان يجمع بيننا شىء أكثر من التكريس لعملنا الذى يستغرقنا تماما ، هذا الشىء الإضافى كان هو الأستاذ نفسه : فقد كان القوة الدافعة فى حياتنا ، القوة التى يدور حولها كل شىء آخر وكان هانز ايزنك استاذ علم النفس فى جامعة لندن يقضى كثيرا من أوقات متعته مع مريديه يلعب التنس مع رسل ويليت ويستمتع بالأحاديث الحرة مع راكمان وسيريل فرانكس ويشجع إقامة حفلات محدودة النطاق فى كثير من المناسبات داخل قسم علم النفس بمعهد الطب النفسى حيث يعمل الجميع ، ويتضح من كثير من وثائق السيرة والسيرة الذاتية التى تؤرخ للعلماء أن هذه الصداقات لم تكن تنال من مكانتهم الأكاديمية فى نفوس تلاميذهم بل العكس هو الصحيح ، فكانت الصداقات تدعم المكانة العلمية لأنها لم تكن تمس جوهر الاحترام فيها ، ولكنها كانت تضيف إلى الاحترام عنصر الدفء العاطفى ليحل محل البرودة والجفاف وأمثالهما مما قد يترتب على اعتياد الحياد الوجدانى إزاء موضوعات الدراسة العلمية ، ومن المحقق أن قيام علاقة إنسانية على الاحترام مضافا إليها دفء المحبة ، خيرٌ للعمل والعاملين معا من قيام الاحترام أو التوقير مقرونا بالبرودة والجفاف .

الأستاذ كمصدر للفخر أو التفاخر : جرى العرف في ميدان الحياة الأكاديمية فى جميع المجتمعات والأزمنة التى شاع فيها نور المعرفة العلمية على أن يقدم الشخص منسوبا إلى الأستاذ الذى درس عليه ، وعلى هذا النحو قدم راكمان أستاذ العلاج السلوكى الذى ذاعت شهرته في السبعينات والثمانينات قدم نفسه للعاملين فى معهد الطب النفسى بلندن عندما وفد عليهم لأول مرة حوالى سنة ١٩٦٠ قدم نفسه على أنه تلميذ جوزيف ووليه ، وعندما سألت فى شبابى أحد أساتذة كلية الطب بجامعة القاهرة قائلا من هو الدكتور «انرب» ؟ أجاب بأنه تلميذ بافلوف وعندما قابلت أوفسيانكينا سنة ١٩٦٩ فى معهد الماكس بلانك للطب النفسى فى ميونيخ قدمت نفسها الىّ على أنها تلميذة كورت ليفين .. إلخ .. ولهذا التنسيب أهمية خاصة في تتبع نشوء النظريات والتقنيات وتطورها بالنسبة لدارسى تاريخ العلم ، فشجرة الأنساب العلمية هى أفضل خريطة لمتابعة مسار هذا التاريخ ، ولكن بالإضافة إلى هذه الوظيفة هناك مهمة أخرى يقوم بها هذا التنسيب وهى مهمة تمس العلاقات الإنسانية أكثر مما تمس كيان العلم ، ومع ذلك فهى لاتقل وزنا عن سابقتها ، هذه المهمة هى شعور التلميذ بالفخر أو بعلو المنزلة نتيجة للانتساب لهذا الأستاذ أو ذاك .

وكذلك شعور من يقدمونه على هذا النحو بأنهم يمنحونه التشريف الذى يستحقه نتيجة لهذا الانتساب ولكى نقدر هذا العنصر حق قدره ينبغي لنا أن نذكر أنفسنا ببعض البديهات :

فالعلم لاينمو فى فراغ ، لكنه ينمو فى وسط إنسانى له ظروفه وملابساته وتقتضى النظرة الواقعية الناضجة أن ندخل هذه الأمور فى حسابنا عندما نقصد إلى رعاية هذا النمو والتمكين له .

●●●

بهذا العرض للمهام الرئيسية التى يقوم بها الأستاذ بين تلامذته ومريديه بالإضافة إلى تعريف المدرسة العلمية وتحديد الاركان الرئيسية التى تقوم عليها ، تكتمل للقارىء مجموعة العناصر التى من شأنها أن تعينه على إدراك معنى المدرسة العلمية ككيان حى .

كيف تتكون المدرسة العلمية ؟!

التاريخ الطبيعى لنشوء المدارس العلمية وارتقائها من الأمور التى يحسن الإكثار من الحديث عنها فى مصر فى هذا الزمان لسبب رئيسى هو أن كثرة الكلام عن النموذج ، والإمعان فى وصف ملامحه الرئيسية وتقريبها إلى الفهم والخيال من العوامل التى تساعد على ترسيخه فى النفوس ، وتيسر الاقتداء به ، خاصة إذا كانت تتوافر حولنا بالفعل كثير من العناصر التى يستلزمها بناء هذا النموذج . ولم يبق إلا أن يصح العزم على القيام بجهد البناء ، وذلك بإدخال هذه العناصر معا فى منظومة فعالة .

المراحل المبكرة لبزوغ المدرسة :

كثير من الطرق تؤدى إلى روما وكذلك الحال فى موضوعنا .

هناك أساليب ومسارات عديدة تظهر من خلالها المدارس العلمية على اختلاف مجالاتها . ولكن فى هذا المقام يلزمنا أن نتحدث عن أوضح هذه الطرق وأشدها جذرية ، بغض النظر عن التنويعات أو الجزئيات الفرعية التى لاتمس الجذور .

القانون الاساسي الذى يصدق على نشوء المدارس العلمية جميعا هو أن هذه المدارس تتخلق فى بدايتها كما تتخلق الأجنة فى الأرحام ، فهى من ناحية تتأثر أشد التأثر بمقومات البيئة الرحيمة التى تحتويها ، ومن ناحية أخرى تحمل معها منذ لحظاتها الأولى مجموعة المكونات الأساسية اللازمة لنموها والتى ستتشكل هذا النمو بعد أن يخرج الكيان من حالة الكمون الأولى .

فهناك أستاذ حديث السن تؤرقه رغبة فى الإنجاز العلمى ، ومجال تخصص يجتذب هذا الاستاذ بومضات من مشكلات بحثية تثير شهيته العلمية ، ثم هناك تلميذ نابه وطموح يعيش حياته العلمية وكأنه يبحث عمن يلتقطه ليصنع منه باحثا مكتمل التكوين ، وأخيرا هناك إمكانات لتحقيق التواصل بين الأستاذ الباحث والتلميذ تنتظر أن يتقدم هذا أو ذاك لاستغلالها .

هذا التصور للشكل الأولى لمنشأ المدرسة العلمية ، أيا كان مجال التخصص ، تصور بالغ الأهمية ، لأنه يؤكد ضرورة توافر العناصر الأساسية منذ البداية لكى تنطلق عملية النمو فى مسارها المأمول ، وسنحاول أن نزيد الأمر وضوحا رغم ما قد يبدو فى الحديث من تكرار ، ألا أن ماحدث من طمس لمعالم الطريق يضطرنا إلى أن نكون واضحين بدرجة لا تجعل هناك أى مجال للبس أو الإبهام .

العناصر الأساسية منذ البداية الجنينية هى : أستاذ ذو خصائص معينة ، وتلميذ ذو استعدادات معينة كذلك ، ومجال تخصص له بروز فى إدراك الأستاذ ووجدانه ، وطرق للتواصل يمكن السير فيها بقدر معقول من المشقة بين التلميذ والأستاذ ، ليس المطلوب وجود أستاذ يحفظ عن ظهر قلب كيف يجرى تجربة علمية ، ويستعمل جهازاً من أجهزة المعمل ، ويحلل مجموعة البيانات التى يحصل عليها عن الظواهر التى يدرسها . هذه أمور مفروغ منها . وأى خلل فيها يلغى القضية أصلا . إنما المطلوب هو الاستاذ الباحث الذى يصوغ هذه المكونات الأولية للحرفة فى قالب من القلق الخلاق ليتجه بها إلى إنجاز علمى ما ، كذلك لايكفى وجود تلميذ أى تلميذ ، على مقربة من هذا الأستاذ . فالتلاميذ ما أكثرهم حين تحصيهم ، ولكن ما أقلهم حين تريد أن تصنع منهم باحثين . هؤلاء يشترط أن يكونوا أذكياء ، ولكن هذا لايكفى .يجب أن يكونوا منضبطين ومجتهدين فى استذكار الدروس . غير أن هذا أيضا لايكفى . ينبغى أن يتوافر لديهم بالاضافة إلى الذكاء والانضباط التعلق بمستقبل يرتبط بالإنجاز العلمى . هكذا مباشرة وبلا مواربة ، والغالب أن يكون هذا التعلق أو هذا الدافع فى بداية الأمر مبهما من حيث معالمه الداخلية لكن هذا الإبهام لايمنع من أن تكون هوية الدافع معروفة لصاحبها .

ومعروفة بالقدر الذى يحفز على الاقتراب من الأستاذ الشاب ، يلقى بنفسه فى طريقه لعل هذا الأستاذ يلتقطه ويقربه إليه ، ويتلمذه عليه ، وبذلك يتيح الفرصة لإمكاناته العلمية أن تتفتح وتنمو كذلك لايكفى أن يرتبط الاستاذ الشاب بميدان للتخصص الدقيق معترف به رسميا فى أروقة المعهد العلمى الذى ينتمى إليه . ولكن يجب أن يكون لهذا المجال البحثى بروز خاص فى مجال الإدراك والوجدان لدى الأستاذ الشاب يجعله أشد جاذبية له من سائر مجالات التخصص القريبة منه وأكثر إثارة لنشاطاته العلمية ، بدءا من الترحيب بزيادة الإطلاع فى هذا الميدان إلى زيادة كفاءة الذاكرة فى تسجيل المعلومات والوقائع الخاصة به ، إلى حدة البصر والبصيرة فى اكتشاف مالايزال ينطوى عليه المجال من مشكلات بحثية تدعوه إلى الوقوف عندها والتصدى لمعالجتها بالحلول المناسبة . والتنقل على سبيل التجريب والاستكشاف حول بدائل هذه الحلول . وأخيرا لايكفى هذا كله ، بل لابد من وجود فرص وطرق للاتصال أو التواصل بين الأستاذ الشاب والتلميذ ، بعض هذه الفرص تحتاج إلى توافر مهارة الالتقاط والاقتناص عند التلميذ والأستاذ معا ، وبعض تلك الطرق شائعة ومعبدة بفعل خبرات الغير ، والبعض لايزال يحتاج إلى جهد إضافى للتخطيط والتعبيد.

هذه هى العناصر الأساسية ، وهذه هى صورتها التى يجب أن تتوافر بها وهى صورة أقل ما توصف به أنها فاعلة أكثر منها منفعلة ، متوجهة إلى النشاط وليست خاملة ، فإذا توافرت علي هذا النحو الذى رسمناه أو قريبا منه فنحن بصدد صورة جنينية لمدرسة علمية تدب فيها النبضات الأولى لحياة مبشرة بالخصوبة .

المدرسة العلمية كمنظومة فعالة

إذا نحن تركنا المراحل شديدة التبكير ، حيث كل إمكانات فى طريقها إلى التخلق واتجهنا إلى النظر فى أحوال المدارس العلمية فى مراحل تالية من عمرها ، مراحل النضج والاثمار ، وجدنا المشهد أمامنا عبارة عن منظومة لا تكف عن النشاط ، وإن هذا النشاط ينتظم فى قالب له معالم مستقرة . فهناك توزيع لادوار محددة الي حد كبير ، وهناك ايقاع معين للخطى التي يمضى بها هذا النشاط ، وهناك دورة يكملها هذا النشاط ثم يجددها أو يجدد نفسه من خلالها ، وهناك أدوار مركزية وأخرى هامشية . وهناك عوامل جذب وعوامل طرد تتولد وتحدد اتجاهاتها وشدتها بناء علي هذه الحركة الدائبة .

فى هذا المنظور يحتل الاستاذ مكانة محورية ، فهو مصدر تحديد المجال الرئيسى لاهتمامات المدرسة البحثية ، ذلك أن كل فرع من فروع العلم الرئيسية ينقسم إلى مجالات أضيق ،

والاستاذ يختار واحدا من هذه المجالات الضيقة ، ويركز فيه جهود تلاميذه .

وعلى هذا النحو اتجه ماكس ڤيرتهايمر وتلامذته للعمل فى مجال الادراك ، واتجه كورت ليفين وتلامذته للعمل فى مجال التفاعل داخل الجماعات الصغيرة ، واتجه هانز ايزنك إلى البحث في مجال الشخصية .. الخ .. ومثل هذا يحدث فى فروع المعرفة الاخرى . هكذا يحدد الاستاذ مجال النشاط الذى يضمه هو وتلامذته . وهو الذى يحدد صياغة المشكلات الرئيسية التي تتعرض لها المدرسة ، وبذلك يحدد زاوية النظر أو المنحنى الرئيسى الذى يتبعه هو وتلامذته فى دراسة الظواهر التى يتصدون لدراستها : ففى العلم قد تتعدد زوايا النظر للظاهرة الواحدة ، وبالتالى تتعدد مناحى الدراسة التى نتناولها بها وعلى هذا النحو سار ايزنك وتلامذته أشواطا بعيدة فى دراسة الشخصية من زاوية بعينها ، هى زاوية الأبعاد الرئيسية للشخصية وكيفية قياسها وقياس آثارها فيما يصدر عن الفرد من سلوكيات معينة دون سلوكيات أخرى . وعلى هذا النحو أيضا قطع جيلفورد وتلامذته مسافات طويلة فى دراسة التفكير الابداعي - وخاصة فى مجال العلم والتكنولوجيا - من زاوية تحديد الابعاد الرئيسية لهذا النوع من التفكير ، بينما اتجهنا نحن وعدد من

تلامذتنا فى جامعة القاهرة إلى دراسة الابداع من زاوية كونه عملية تمر بمراحل متعددة بدءا من اللحظات الأولى فى النشاط الابداعى وحتى اكتمال الانجاز ، وكان اهتمامنا منصبا بصورة خاصة على فنون القول والتشكيل ، وإلى جانب تحديد المجال الضيق للتخصص ، وتحديد زاوية النظر ومنحى التناول فالاستاذ هو الذى يقوم بتوزيع الأدوار الرئيسية والتنسيق بينها بحيث تتكامل جهوده وجهود تلامذته في عمل كبير يتحقق فيه الوحدة من خلال تنوع الأدوار . شأنه فى ذلك شأن قائد الفريق السيمفونى المتمكن .

وحول الاستاذ ينتظم التلاميذ فى حركتهم ومساراتهم ، تتفاوت حركاتهم فى إيقاعها وتتقاطع مساراتهم فى اتجاهاتها من حين لآخر . وتقترب بعض المسارات أحيانا من قلب المنظومة النابض وتبتعد احيانا أخرى . وفى هذا الاقتراب وهذا الابتعاد تكمن كثير من مصادر القوة والتكامل للمنظومة ، ويكمن أيضا العديد من مصادر التهديد والتفكك ، لأن المعيار هنا سواء من جانب الاستاذ أو من جانب المريدين يكون فى العادة مزيجا مرهف التوازن من العوامل الموضوعية التى تمليها مقتضيات العمل ، والعوامل الذاتية التى تحركها دوافع انسانية قد يفلت عقالها من قبضة أصحابها . ومعنى ذلك أن المدارس العلمية لاتحمل مناعة

خاصة ضد عوامل التدهور والتحلل . إنما هى تكتسب القدر المتاح لها من المناعة فى أية مرحلة من مراحل حياتها نتيجة لتضافر الجهود بين مجموع مقوماتها ، الاستاذ بكل مايصدر عنه من صغار الأمور وكبارها ، والتلاميذ بكل مايصدر منهم واليهم ، والمشروعات البحثية التى تكتسب كيانا خاصا بها بعد بلوغها مستوى معينا فى عملية الانجاز ، وشبكة التواصل التى استقرت داخل هذه المنظومة .

الطريق إلى النضوج :

بين مراحل البزوغ ومرحلة النضوج كيف يكون السير على الطريق ؟

هذا فى رأينا سؤال مهم ومركزى فى هذا المقال .

هناك وظائف لا تفارق الاستاذ فى أية مرحلة من مراحل أستاذيته ، لكن ابعادها قد تتغير بعض الشيء ، فى مقدمة هذه الوظائف أنه مشغول دائما بمشكلة بحثية ، يتغير مضمونها بين الحين والحين ، لكن التغير يظل محدودا فى معظم الأحيان ، أما الانشغال الذى يعنى دوام التفكير المصحوب بالقلق فلا يكاد يتوقف بالليل أو النهار ، ويلى هذه الوظيفة مباشرة مداومة العمل المتعلق بتلك المشكلة ، فهو منشغل بالقراءة حول الأسئلة المثارة أو مهتم بتسجيل بعض خواطره وأفكاره ، أو منصرف إلى عمل

تخطيطى أو تنفيذى يتصل بالمشكلة الاساسية أو بعض ماتفرع عنها . العمل عنده لايخضع للايقاع المعهود ، ست ساعات يوميا أو مايقرب من ذلك . العمل يمتد ليشمل معظم ساعات اليقظة ، وربما اقتطع من ساعات النوم أيضا ، ولايخضع للقيود الخاصة بأيام العطلة الرسمية أو ما شابهها . العمل ينظمه جدول زمنى تحدده عوامل داخلية تمليها تفاعلاته اللحظية والمرحلية فى سياق حوار لاينقطع بينه وبين مشكلة البحث . وفى ذلك يقول بومروى عن استاذه ألفرد كنزى أنه كثيرا ما كان يواصل العمل ثمانى عشرة ساعة يوميا . وأن ابرز صفاته كانت الالحاح والمثابرة . ويروى فى سيرة الاستاذ كيف أنه كان يرهق نفسه فى مواصلة العمل أحيانا حتى يصل إلى درجة من الاعياء والمرض تلزمه الفراش .

وفى ممارسة الاستاذ التفكير والعمل على هذا النحو ، وخاصة فى المراحل المبكرة من الاستاذية يرحب ببعض من يقتربون منه ليتتلمذوا عليه فيجندهم للعمل معه ، مدفوعا احيانا برغبة جامحة إلى تعليم الغير . وأحيانا أخري بإغراء تصور معين مؤداه أن انضمام جهودهم الى جهده سوف يضاعف من حجم انجازه ووزنه .

وهنا يلزمنا أن نستذكر قول فرانك ويلارك ليبى ، الاستاذ فى جامعة كاليفورنيا لوس انجيلوس ، والحائز على جائزة نوبل فى

الكيمياء : «إنك لاتعرف شيئا عن العلم بتلقى المحاضرات فى مقرر ما ، قد تلم ببعض نواحيه الرسمية ولكنك لا تشعر بنشوة العلم وبهجته وسحره بالجلوس فى قاعة المحاضرات أو فى المعمل ، حيث المقررات جافة ومبتورة .. إنما الطريق الوحيد لاثارة اهتمام التلاميذ هو البحث . ولهذا لايمكن أن تثير اهتمامهم بالعلم فى مدرسة لا أبحاث فيها» . هنا فى هذه الوظيفة الثالثة يتمثل الفرق بين استاذ يقود مدرسة ، وأستاذ آخر لايقل عنه نبوغا لكنه لايريد ولا يطيق أن يقود مدرسة وقد عرف تاريخ العلم كلا من النموذجين كان ألفرد كنزى من الطراز الأول وكان السير رونالد فيشر ، نابغة الاحصاء الرياضى فى مستهل القرن العشرين ، من الطراز الثانى، عندما ظهرت علامات النجابة على فيشر عرضت عليه مناصب جامعية ، لكنه فضل العمل منفردا فى محطة زراعية مغمورة ليتفرغ لانجاز اكتشافاته الرياضية وخاصة فيما يتعلق بما عرف فيما بعد بأسلوب تحليل التباين . وعلى الضد من ذلك كان حال كنزى ، الذى لا نجد أجمل ولا أدق من وصف بومروى له على النحو الآتى : «من الناحية الرسمية كنا معاونى كنزى ، لكن ربما كانت كلمة أسرة هى الوصف الأشد دقة ، لقد كنا نعمل من أجل عبقرى فتنا به ، وسعدنا معه وهو يدفعنا إلى درجة ارهاقنا ،

وزيادة على ذلك كله أنه ألهمنا جميعا كيف نشاركه فى تفانيه الذى لا حدود له» ..

فى هذه الوظائف الثلاث ،، دوام الاهتمام بالبحث اهتماما مبطناً بالقلق ، ودوام العمل على طريق الانجاز ، واجتذاب التلاميذ للعمل بهم ومن أجلهم تتمثل أوضح معالم النهج الذى ينتهجه الاستاذ فى الطريق بمدرسته الى النضوج واكتمال العطاء .

ثم ماذا عن حركة التلاميذ ؟ المادة الخام التى يتميز بها تلميذ يقترب طواعية من مثل هذا الاستاذ . لابد أن يتوافر فيها أصلا قدر معقول من الذكاء ، وامتزاج شديد بين صورة الذات (كيف يرى التلميذ نفسه) . ومجموعة من الدوافع التى تصب فى النشاط والانجاز العلمى ، ومن خلال تشكيل هذه المادة الخام بين يدى الاستاذ يتخلق التلميذ العالم. والطريق إلى ذلك شاق بالنسبة لطرفى العلاقة الأستاذ والتلميذ ، لكنه يمكن أن يكون ممتعا كذلك، وربما كانت أهم عناصر الحركة من جانب التلميذ فى هذا المضمار ثلاثة : حالة التأهب المستمرة ، والتسليم الممتزج بالتكريس ، والفرح بالجديد . أن يكون التلميذ على أهبة الاستعداد دائما للتلقى وللمعاونة بما يكافىء الانشغال والعمل المتواصل من جانب الاستاذ واستعداده الدائم للتلقين والتدريب والتوجيه . وأن يتعلم

وينمى فى نفسه ميلا إلى الاطمئنان للأستاذ يوما بعد يوم ليصنع منه الأستاذ خليفة له فى علمه ، والغالب أن يعترى هذا الاطمئنان وما يقتضيه من تسليم نوع من الفتور من حين لآخر ، لكن العبرة بالاتجاه الغالب على المدى الطويل . وأخيرا ، لابد للتلميذ من أن ينمى فى نفسه القدرة على الفرح بالمعلومة الجديدة ، فهذه قدرة لها بذرتها الطبيعية فينا جميعا متمثلة فى دافع حب الاستطلاع ، لكنها ، شأنها فى ذلك شأن معظم استعداداتنا الفطرية ، يمكن أن تكون رصيدا تنمو على أساسه مهارات ومكتسبات شتى بالغة الأهمية . شريطة أن نتعهدها بالرعاية الدائمة .

بهذه الوظائف الثلاث من جانب الاستاذ ، وما يقابلها من استعدادات عند التلميذ تفصح عن نفسها شيئا فشيئا ، يلتقى الطرفان حول المشروع البحثى الذى يؤلف بينهما . فتتخلق عن ذلك منظومة المدرسة العلمية ، وتكون لطرق التواصل وأدواته السائدة بداخلها أهمية كبيرة فى تحديد مستوي التكامل الذى يتحقق للبنيان .

يستطيع القارىء بعد هذه الجولة أن يستخلص عناصر الحبكة فى قصة نشوء المدارس العلمية وارتقائها : الاستاذ الذى يدركه تلاميذه على أنه مشغول دائما ، فكرا وعملا ، بهموم البحث ،

والتلميذ الذى يدركه الاستاذ على أنه مرحب دائما بالتلقى مستعد دائما للامتثال . والتخلق المتواصل لقسمات المشروع البحثى كشاهد على سلامة الفكر والعمل المتواصلين داخل المنظومة .

وأحسب أن القارىء ، وقد طرحنا أمامه هذا المنظور عن المدرسة العلمية . ماهيتها وكيفية نشوئها وارتقائها ، يبادر فيطرح علينا سؤالا تمليه الخبرة والبصيرة : وماذا عن المناخ الذى تحيا فيه المدرسة العلمية . فإذا أجبنا علي هذا السؤال كان بإمكاننا وبإمكان القارىء أن نواجه معا سؤالنا الأصلى : هل توجد فى مصر مدارس علمية ؟ .

البحث العلمى فى مصر
بين التنشيط والتعـويـق

فى العصر الحديث بكل ما يمتاز به من تكثيف للخبرة والتقدم والطموح أصبح قيام المدارس العلمية هو الضمان الرئيسى لقيام نشاط علمى فى أفضل صورة ممكنة من حيث الكم والكيف ، فى أى مجتمع ، لكن المدرسة العلمية كيان له مكوناته الاساسية ، وله دورة حياته الخاصة ، وله بالتالى متطلباته التى تكون فى مجموعها البيئة اللازمة لتخلقه ، أو المناخ اللازم لنموه نموا صحيحا معافى. ومن هنا فإن المعرفة بهذا المجموع ، والنظر الأمين فيما هو متوافر وما هو غير متوافر لدينا من شروط التخلق والنمو والبقاء من شأنه أن يمكننا من أن نقرر بشجاعة أدبية وضمير مطمئن ما إذا كانت توجد لدينا مدارس علمية ، بل ويمكننا من أن نحدد المؤشرات على الطريق إلى العمل على ترسيخها ، وإتاحة الفرصة أمامها لكى تصبح جزءا من نسيج حياة إجتماعية فاعلة .

عــود على بــدء

ولكى يظل الحديث ملتقى للفكر الواضح بين الكاتب والقارىء نعود فنتوقف عند المقصود بالمدرسة العلمية وما نعنيه بقولنا أن لها دورة حياة خاصة بها ، حتى يعيننا ذلك على الرؤية المفصلة لشروط التخلق ، وبزوغ الدورة وتمامها .

أركان المدرسة العلمية أربعة : استاذ فى حالة نشاط فكرى يغلب عليه التوهج والتوجه ، وتلميذ تتشكل هويته فى اتجاه مزيد من الارتباط بمناشط العلم وقيمه ، ومجال تخصص يجتذب معظم ألسنة الوهج الذى يشتعل فى نفس الاستاذ ، وشبكة بالغة التعقيد تمهد لطراز بعينه من التواصل بين الاستاذ والتلميذ . هذه الاركان الأربعة أساسية ، وبدونها مجتمعة لاتقوم المدرسة العلمية. أما عن دورة الحياة الخاصة بهذا الكيان أو بهذه المدرسة فلها ثلاث مراحل كبرى : مرحلة التخلق أو المرحلة الجنينية وفيها تظهر العناصر الأساسية التى هى الاستاذ والتلميذ ومجال التخصص ، وشبكة الاتصالات . لكنها جميعا تكون فى صورة براعم تكشف عن استعدادات لا عن انجازات ، ثم يتغير وجه هذه المرحلة شيئا فشيئا لتصبح مرحلة مسيرة نحو النضج . فإذا بعض الانجازات العلمية تظهر ولكن من خلال بنية تنطوى على قدر من الهلامية ،

سواء فى المهام التى يقوم بها الأستاذ ، أو الأدوار التى يؤديها التلاميذ ، أو فى استقرار التخصص على مساحة بعينها ، أو فيما يتعلق بقنوات الاتصال داخل هذا الكيان ، وفى نهاية المطاف نصل إلى مرحلة النضج ، حيث الأدوار متبلورة ، ورقعة التخصص محددة بحدود بارزة . وابعاد الانجاز بل وامتداداتها المستقبلية مرئية لكل ذى عينين وشبكة التواصل التى تكتنف هذا كله مستقرة عالية الكفاءة .

يحتاج الانسان من حين لآخر إلى أن يتذكر أمورا هى أقرب إلى البديهيات أو المسلمات لكى يستقيم فكره ، ومن أمور البداهة فى موضوعنا الراهن أن المدارس العلمية لاتقوم فى فراغ ، بل تنشأ فى سياق اجتماعى له مكوناته وتاريخه وانماط تفاعلاته السائدة المستقرة ، ومن ثم فإن مايجرى على هذا السياق من أحداث تتجمع آثارها فى شكل أزمات ، أو تقلبات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية ، أو فى شكل نقلات حضارية لابد وأن تؤثر فى هذه الكيانات التى نسميها المدارس العلمية ، فتصيبها ايجابا أو سلبا بالتنشيط أحيانا ، وبالتثبيط أحيانا أخرى ، وبالتشويه أحيانا ثالثة وبالاجهاض أحيانا رابعة .

من هنا كان لزاما علينا ونحن نتكلم عن المدارس العلمية ، وما إذا كانت توجد ، أو يمكن أن توجد ، في مصر ككيانات فاعلة في الحياة العلمية خاصة والاجتماعية عامة ، أن نتحدث عن المناخ المحيط بالبحث العلمي في وطننا ، حتى تكتمل لدينا صورة صادقة بكل أبعادها الواقعية ، فنتمكن بفضلها من أن ننفذ إلى الاجابة المفصلة على كل ما يحيط بهذه المدارس من علامات استفهام .

المقصود بالمناخ السائد حول البحث العلمي في مصر ، أو في أي مجتمع ، مجموعة العوامل الاجتماعية ، في أوسع وأضيق دوائرها ، مما يحيط بالبحث العلمي في صورته الحية ، ويؤثر في هذه الصورة بأي شكل وعلى أي مستوى ، ولما كانت هذه العوامل شديدة التعدد . ودائمة التفاعل فيما بينها بصورة بالغة التعقيد بحيث يتعذر علينا أن نتصور أو نتابع تأثير عامل واحد منها دون تدخل من العوامل الأخرى ، لذلك ساد بين الكتاب ، وخاصة المشتغلين منهم بالتأليف في الدراسات النفسية والاجتماعية استخدام مصطلح «المناخ» أو «المناخ الاجتماعي» للاشارة الى هذه العوامل في تجمعها وتفاعلها معا .

وللحديث عن المناخ بهذا المعنى يمكننا أن نختار عددا محدودا من محاوره الرئيسية التي تنتظم حولها هذه العناصر أو العوامل

العديدة المشار إليها لبيان الدور الخطير الذى تؤديه فى الحصيلة النهائية للمساعى والآمال المتعلقة بنشوء المدارس وارتقائها .

فى رأينا أن المحاور الرئيسية التى يلزمنا ابرازها وتركيز الكلام عنها ثلاثة ، هى : المحاور السياسية ، والاقتصادية ، والاعلامية ، وغنى عن البيان أننا لن نوفى هذه العوامل حقها فى مثل هذا الحديث بأبعاده المحدودة ، لكن هذا لايمنع من قول المختصر المفيد سعيا وراء تقديم تصور يبرز الاتجاهات الرئيسية للموقف الراهن ، موقف العلم فى سياق الحياة الاجتماعية المصرية الحاضرة . وبالتالى يعيننا على الاجابة فى نهاية المطاف على السؤال التالى : ما العمل ؟

نبدأ بالحديث عن البعد السياسى للمناخ السائد من حيث هو مؤثر فى المؤسسة العلمية المصرية ، ولما كان الحديث فى أمور السياسة يثير دائما شحنات من الانفعالات التى قد يصعب السيطرة عليها ، فيلزمنا تحسبا لذلك وترويضا لهذه الانفعالات أن نتمثل منذ البداية تلك الحكمة العربية الثمينة : «صديقك من صدقك لا من صدقك» .

فى خلال الخمسين سنة الأخيرة أى منذ قيام الحرب العالمية الثانية ، غلب على الوجه السياسى للحياة المصرية التقلب أكثر من

الاستقرار والتسلط بالقهر والتخويف أكثر من اللجوء إلى أساليب الاغراء والاقناع . والبطش بكل مايقف ومن يقف فى وجه هذا التسلط ولم تقتصر هذه السمات على السلوك السياسى على مستوى الخطوط العريضة للعبة السياسية بل تسربت كما تتسرب المياه الجوفية فى طبقات الأرض إلى أعماق بعيدة ، تسربت هذه السمات إلى أسفل حتى صبغت وجه الادارة العامة لمعظم مرافق الدولة . كبيرها وصغيرها ، حتى بلغت القاع . ولا نريد أن يتشعب الحديث بنا أكثر من ذلك ، حتى لايتوه منا الخيط الذى نتابعه .

فى هذا الاطار أصاب الجامعات ضربتان كان فيهما مايقرب من القضاء على كل غرس طيب ، كانت الضربة الأولى سنة ١٩٥٤ بفصل مايقرب من خمسين عضوا من أعضاء هيئة التدريس بقرار سياسى . وقبل أن تفيق الجامعات من آثار الضربة الأولى جاءتها الضربة الثانية سنة ١٩٨١ تنكيلا بأعضاء هيئة التدريس مرة أخرى ، بعضهم بالنقل إلى وظائف إدارية خارج نطاق العمل الجامعى ، وبعضهم بالسجن ، هذا بالاضافة إلى كم كبير من الاعتداءات الأقل فجاجة والأشد مهارة فى التخفى ، لاتزال تنتظر جهود أساتذة تاريخ مصر الحديث للكشف عنها ، وحصرها ،

وبيان دلالتها ، مادمنا نكثر من الحديث فى هذه الأيام عما لدينا من حرية وديمقراطية نباهى بها الأمم .

ثم ماذا عن البعد الاقتصادى للمناخ ؟ الضائقة الاقتصادية التى تجثم بثقلها على أنفاس الحياة الاجتماعية فى مصر فى السنوات الأخيرة حقيقة موضوعية لاجدال فيها ، ونحن لا نجادل فى أن هناك محاولات تبذل للتخفيف من وطأتها ، لكننا لانتحدث هنا فى إطار السنوات القليلة الماضية . بل نتحدث فى إطار الخمسين سنة الأخيرة ، لأن هذا الامتداد الزمنى هو الذى يصنع المناخ ، على مر هذه الفترة الزمنية تعرض البعد الاقتصادى للحياة المصرية لتقلبات متلاحقة وعنيفة أحيانا . مما جعل بعض آثارها تضاف إلى آثار البعد السياسى فى تعميق جذور القلق واختلال الاطمئنان نحو الحاضر والمستقبل ولست اتحدث هنا كخبير فى علم الاقتصاد . ولكنى أتناول الآثار النفسية لأمور الاقتصاد على نفوس المواطنين عامة ، والافراد العلميين بوجه خاص ، أى مايدركونه ويعانون منه لأنه يقع عليهم مباشرة وعلى مؤسساتهم العلمية ، فالذى يشهدونه ويقاسون منه هو انخفاض القدرة الشرائية لدخولهم ، واستمرار اتساع الفجوة بين هذه القدرة من ناحية واحتياجاتهم المعيشية والمهنية من ناحية أخرى ،

وما يولــده ذلك لــديهم من تــوتــرات واحباطات واجهاد نفسى لا يستحقونه . وهم فى الوقت نفسه يلاحظون تقتيرا لاتخطئه العين فى الانفاق على مؤسساتهم العلمية ، ولدهشتهم وغضبهم يلاحظون إلى جانب ذلك أنواعا من السفه فى الانفاق المظهرى ومقتضيات النفاق الاجتماعى داخل مؤسساتهم وخارجها لايستطيعون ردها ، ولاتحجيمها ولامحاسبة القائمين عليها .

ثم نأتى إلى البعد الاعلامى ، كان الاعلام حتى قبيل الفترة الزمنية التى نتحدث عنها ، بل وفى السنوات المبكرة منها ، هامشيا ، فى وجوده وفى وطأته على حياتنا الاجتماعية ، ولكنه بدأ يكتسب وزنا متزايدا منذ أواخر الاربعينيات وأوائل الخمسينيات بصورة لافتة للنظر ، وفى الوقت نفسه بدأت الدولة تحكم قبضتها عليه ، وكأنها تنبهت فجأة إلى فاعلية هذا السلاح فى تشكيل الحياة الاجتماعية فى العصر الحديث . والقصة هنا مليئة بفصول الإثارة منذ عين الملك فاروق مستشارا صحفيا له هو كريم ثابت . فى أعقاب الحرب العالمية ، ورصدت السراى الملكية مبلغا كبيرا من المال للاعانة فى انشاء جريدة تكون مهمتها الأولى تلميع صورة الملك وتلويث صورة حزب الوفد (القديم) وصادر رئيس الوزراء اسماعيل صدقى فى آخر وزارة له فى النصف الثانى من الأربعينات سبع صحف معارضة بقرار واحد بين يوم وليلة ، ثم

ماحدث من معارك كلامية فى أوائل الخمسينيات بين «صلاح سالم» وعائلة «أبو الفتح» انتهت بوقوف دبابة فى شارع قصر العينى أمام مبنى جريدة كانت تعرف باسم جريدة «الشعب» إلى آخر المطاف عندما كانت تصادر يوميا جريدة «الأهالى» فى نهاية السبعينيات وأول الثمانينيات . قصة طويلة نتركها هى الأخرى لأهل الاختصاص العلمى بين أساتذة التاريخ المصرى الحديث .

العلم .. والحرية :

أين هذا البعد الاعلامى من حركة البحث العلمى فى مصر ؟ والاجابة تتمثل فى النقاط الأربع التالية :

أولا : كان الاعلام المصرى شديد الاحتفال بأخبار السياسة ، وخاصة مايتعلق بالحكام ، وبأخبار الرياضة وخاصة مايتعلق بكرة القدم ، وبأخبار النجوم وخاصة فى عالم السينما والمسرح والغناء، وتلك مادة تروج فى مجموعها لقيم بعينها ونماذج حياتية وسلوكية لايجوز أن تعطى كل هذا البروز فى حياة الشباب خاصة وفى توجهات المواطنين عامة .

ثانيا : كان الاعلام المصرى ولايزال شديد الاقتصاد فى متابعة المؤتمرات العلمية الجادة التى لايحظى المشاركون فيها بلون معين من النجومية التى لاصلة لها بالعلم أصلا ولا فرعا .

ثالثا : قام الاعلام المصرى فى فترة الخمسينيات والستينيات بوجه خاص بدور مدمر بالنسبة لكثير من القيم والسلوكيات اللازمة لتنشئة الشباب على حب العلم والتعلق به كالتفرغ ، والتكريس ، والزهد فى بعض المغانم المادية العاجلة .. الخ .. فسمى التفرغ سلبية ، والتكريس تقوقعا والزهد فى المغانم المادية العاجلة لامبالاة ، الخ .. وتحت هذه المسميات الجديدة اشتدت حملات التأثيم والتجريح لأية دعوة إلى التوجه المبكر نحو التعلق بالعلم والحياة العلمية ، بل وأصبحت صفة الاكاديمية محل سخرية وتأنيب صريح أحيانا ومستتر أحيانا أخرى .

رابعا : فى السنوات الأخيرة بدأت بعض تباشير الانفراج ، وأضحت بعض الصحف تخصص من حين لآخر صفحة أو مساحة معقولة للحديث عن العلم والمشتغلين به ، إلا أن هذا الاتجاه سرعان ماتناوله الفساد بغلبة الطابع الإعلانى عليه ، وهو طابع اعلانى شخصى فى معظم الأحوال يقدم وكأنه تضحية من الجريدة بنشر إعلان غير مدفوع الأجر .

تلك هى الملامح البارزة للأبعاد الرئيسية الثلاثة للمناخ الاجتماعى السائد حول البحث العلمى فى مصر يجدها القارىء موجزة غاية الايجاز ، لكنها ناطقة بدلالات غاية فى البلاغة والافصاح .

المدارس العلمية والمناخ

في ظل هذا المناخ تبدو الاجابة واضحة ومبررة ، لاتوجد لدينا مدارس علمية بالمعنى الدقيق لهذا الاسم لأن مكونات المناخ الاجتماعى السائد لاتسمح بذلك بل وتعوقه ، واعتقد أن القارىء يستطيع اذا أجهد نفسه قليلا أن يتتبع علاقات السبب والنتيجة بين طرفى القضية : المناخ الاجتماعى كما وصفناه ، والمدارس العلمية كما حددناها ورصدنا دورة نموها .

فالمدارس العلمية بهذا التحديد المتعارف عليه فى عالم الاشتغال الجاد بالعلم (لا الاشتغال المظهرى) تحتاج إلى توافر حد أمثل من الاستقرار والاطمئنان الذى يسود علاقة العاملين فى الحقل العلمي بالسلطة داخل مؤسساتهم بوجه خاص وفى المجتمع العريض من حولهم بوجه عام ، والمقصود هنا هو الاستقرار طويل المدى الذى يدوم عبر أجيال عدة بحيث يسمح بالتخلق التلقائى لمجموع القيم والضوابط المكتوبة (فى اللوائح والقوانين) وغير المكتوبة . ثم إذا بطاقات الابداع العلمى تنطلق كنمو كيفى جديد يتوجه فى نهاية الأمر ظهور المدارس العلمية ، وللأسف الشديد أن هذا الاستقرار المطلوب كشرط لتوليد الاطمئنان المشار إليه لقى ما لقى فى بلادنا ، فكان الخاسر فى النهاية هو المجتمع بأسره ، ولايعنى تركيز الحديث فى هذا المقام على الجامعات . إن مراكز

البحوث كانت بمنأى عن حقيقة ما أصاب الجامعات ، بل لقد أصاب المراكز ما أصاب الجامعات ، ولكن كان لهذا الذى أصابها صور ومسارب أخرى .

ثم أن المدارس العلمية تحتاج إلى قدر معقول من الانفاق ، على المعامل والمكتبات ، والاجتماعات والاسفار ، ومن الأمور التى يجب أن تعرف وتقال فى هذا السياق أن البحث العلمى فى العصر الحديث مكلف فعلا ، ولم يعد الأمر كما كان فى القرن أو القرنين الماضيين ، بل ولم يعد كما كان في أوائل هذا القرن العشرين ، البحث العلمى الآن مكلف بصورة لايمكن أن يطيقها الجيب الخاص ، ولاتكفى لمواجهتها الميزانيات الهزيلة المصنفة تحت بند «البحوث» فى ميزانيات الكليات الجامعية ، فإذا ظل التقتير هو القاعدة ، وإذا ظلت القاعدة الاضافية هى اختلال الترشيد فى انفاق القليل المتاح . وإذا أضيف إلى ذلك كله الاتساع المتزايد بين القدرة الشرائية لدخول الأفراد الباحثين واحتياجاتهم الحياتية ، فالنتيجة معلومة ، مسبقا ، ومظاهرها مسجلة فى كل أشكال الهجرة (وهى الوجه الحاد لاختلال الاستقرار) بعيدا عن العلم وطموحاته . وعن المؤسسة العلمية ومساراتها الطبيعية ، بل لقد أصبحت هذه المظاهر مسجلة فى أشكال أخرى ربما كانت أمعن فى الإضرار بمستقبل العلم فى بلادنا من سلوكيات الهجرة

(وأحاديث البحوث الممولة تمويلا اجنبيا يصحبه غالبا إملاء نوعية المشكلة المطلوب بحثها ، وأسلوب البحث ، وتوجيه توظيف النتائج. تمثل قصة قائمة بذاتها . اشتعل حولها الجدل على صفحات ،. «الأهرام الاقتصادى» فى أوائل الثمانينيات ولاتزال بقية فصولها تنسج بعيدا عن الأضواء) . والنتيجة الأسوأ من ذلك كله أن المحاولات المحدودة التى لايزال يتشبث ببذلها ندرة من العلماء الأفراد لاجتذاب تلميذ هنا وتلميذ هناك نحو البحث العلمي كقيمة . هذه المحاولات أصبح لها رنين الافراط فى نوع من الخيال لا صلة له بالواقع فكيف والحال هذه يمكن أن تقوم للاستاذ نفسه قائمة .

وأخيرا هناك الاعلام ، المقروء والمسموع والمرئى ، بما يترسب منه فى الوجدان العام ، سواء عن طريق مايقدمه أو ما لايقدمه ، ويستطيع القارىء أن يتتبع بنفسه الخيوط التى تصل بين النقاط الأربع التى أوردناها بصدده ومتطلبات التربة الصالحة لاستنبات قيم البحث العلمى والمدارس العلمية .

هذه هى الصورة فى أعم خطوطها بالقدر الذى يسمح به المقام. خلاصتها أنه لاتوجد لدينا مدارس علمية بالمعنى الدقيق الذى رسمنا حدوده ، وذلك لأن الشروط التى يلزم توافرها فى المناخ الاجتماعى السائد لاتسمح بهذا الوجود ، وأكاد أقول أنها لاتسمح به بدءا من مرحلة التخلق الجنينى .

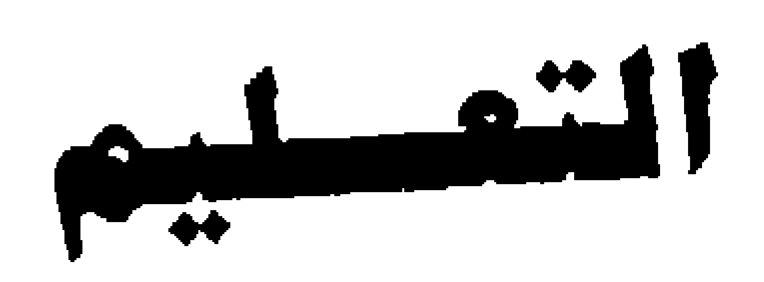
ولكن ليس معنى ذلك أنه لم تقم ، ولاتقوم لدينا بالفعل ، محاولات في هذا السبيل ، الواقع أنه قامت وتقوم لدينا محاولات في هذا السبيل ، غير أنها نادرة . واندر من ذلك بكثير نسبة مايقدر له أن يصل إلى مستوى متواضع من التوفيق .

عنصر الأمل :

لسنا هنا بصدد قصة من قصص الأدب الرخيص يحرص فيها المؤلف على تقديم النهاية السعيدة ، ولكننا بصدد وصف أمين للواقع المصرى الراهن ، دون افراط ولاتفريط ، موطن الأمل القائم فعلا في واقعنا المصرى الحاضر يتمثل فى أن جميع العناصر الأربعة الرئيسية اللازمة لتكوين المدرسة العلمية ، وهى الاستاذ ، والتلميذ ، والمعرفة الايجابية بمجالات التخصص على اختلاف درجات جاذبيتها ، وأدوات الاتصال موجودة فعلا . ولكن كعناصر متفرقة يعلوها بعض الصدأ . لدينا كم من الأساتذة ، وكم من التلاميذ ، كم كبير يسمح ببروز الكيف . وعندنا قدر لا بأس به من الانفتاح على العالم المتمرس بالعمل العلمى الجاد ، ولدينا كذلك خبرة بالتعامل مع أدوات الاتصال (النشرات والدوريات والحلقات الدراسية والمؤتمرات) . كل هذا موجود فعلا . ولدينا كذلك رصيد تاريخى من سير الشخصيات الفكرية والعلمية الفذة التى اسهمت باجتهاداتها فى ترسيخ الفكر والعلم كقيمة ،

من أمثال رفاعة رافع الطهطاوى ، وعلى مبارك ، وعبد العزيز فهمى، وأحمد لطفى السيد وطه حسين ، وعباس العقاد ، وعلى مصطفى مشرفة ، وعبد الحليم منتصر ، ومصطفى عبد الرازق ، وأمين الخولي ، وعبد العزيز الأهوانى ، ومصطفى زيور وغيرهم ، من الأحياء الذين يمثلون أصالة المعدن النفيس فى حياتنا ، بل لقد امتدت اجتهادات بعضهم إلى إقامة الصالون الفكرى وهو صورة تقترب بعض الشيء من هيكل المدرسة العلمية وأن لم تكن مطابقة له تماما ، ولكنها على كل حال تزيد من خصوبة التربة الوطنية لقيام مدارس العلم بصورتها المرجوة .

وما يقنصنا الآن فعلا هو الاصلاح الجذرى (الارادة والفعل) لكل ماينتمى إلى ما أسميناه «المناخ العام» وتلك مهمة بالغة الصعوبة لكنها ليست ضربا من المحال ، ومسئوليتها قسمة مشتركة بين الحاكم والمحكوم .


التعليم

صغار اليوم كبار الغد

دراسة حول: الغش فى الامتحانات، الزوغان من المدرسة، الإساءة فى قاعات الدرس، التطاول على المدرسين

الأمر الطبيعى أن نهتم بالأبناء . ونحن نرعى هذا الاهتمام لأنه يصادف هوى فى نفوسنا . وأغلب الظن أن الحياة تتقدم بنا ونحن ننفذ مشيئة هذا الاهتمام دون أن نتوقف لحظة واحدة لنتأمل دلالته، ومرماه : لماذا ؟ وإلى أين ؟ غير أننا إذا قدّر لنا أن نتعالى بفكرنا ووجداننا على جزئيات الواقع وأتيح لنا أن ننظر فى علاقتنا بالأبناء عامة دون أن نحصر فكرنا وآمالنا فى أبنائنا الذين هم من أصلابنا سهل علينا أن ندرك مغزى هذا الاهتمام ، وأن ننظر فى مساره فنرى ما قد يتعرض له هذا المسار من اعوجاج أحياناً ومن تعثر أحياناً أخرى ، وسهل علينا كذلك أن نقبل ونقدّر حاجة هذا المسار إلى الترشيد من حين لآخر .

يخيَّل إلينا أن أحد الدواعى الرئيسية التى تدعونا إلى الاهتمام بالأبناء (هكذا بصورة عامة) هو علاقتهم بمنظور المستقبل كما نتعامل معه ؛ فلا شىء فى محيطنا يتجه بطبيعته إلى المستقبل ، ويشدُّنا إليه فى كل لحظة ، سوى الأبناء . ولما كان همنا الرئيسى دائماً هو التدبير للمستقبل (القريب جداً ، والقريب ، والبعيد) لأننا لا نملك غير ذلك ، فالماضى قد أفلت وانتهى أمره ، والحاضر يتسرب لحظة بلحظة من بين ثنايا أفعالنا ليلحق بالماضى ، وكلما أفقنا وجدنا أنه لا مناص من التوجه نحو المستقبل ، لهذه الأسباب مجتمعة نجد الأبناء أمامنا دائماً فى مركز الأفق .

فى هذا السياق أكتب فى هذا الموضوع ، شأنى شأن غيرى : وحيثما وليت وجهى أجدنى مشدودا دائماً إلى مركز الأفق . ثم هناك سبب آخر يجعل الكتابة فى هذا الموضوع أمراً واجباً ؛ فنحن لا نعرف الشىء الكثير عن الشباب المحيطين بنا ، سواء أكانوا غرباء عنا أم كانوا تلاميذنا ، ولا نعرف الكثير حتى عن أبنائنا ، ومع ذلك فهم طرف فى معادلة أساسية تنتظم حياتنا ، طرفها الآخر هو التدبير للمستقبل . ونحن إذن نتحرك فى إطار معادلة شديدة الصعوبة لأن أحد الحدين الرئيسيين فيهـــا مجهول لنا ، والجواب الذى نسعى إلى تدبير المستقبل طلباً له مجهول كذلك . من أجل هذا نرى أنه لابد من الترحيب بأية فرصة

تتيح لنا أى قدر من المعرفة عن هذا الحد المجهول، وتتيح نشر هذه المعرفة على مشهد من الجميع ، وتأذن بدعوة الجميع إلى استيعاب هذه المعرفة .

لمن نوجه الخطاب ؟

الخطاب موجّه أساساً إلى كبار اليوم، لسبب رئيسى هو أنهم هم الذين يتحكمون فى كثير من أمور الحياة الاجتماعية ؛ هم الذين يحكمون المؤسسات الاجتماعية التى تقوم على رعاية الشباب، كالمدارس والجامعات ، ومعاهد التعليم والتدريب بكافة أنواعها ، والنوادى ، وقبل هذا وذاك هم الذين يحكمون الأسرة ، وهم الذين يضعون التشريعات ويقومون على تطبيقها، وهم الذين يحددون معايير السلوك ودرجات الإلزام بها ، وأشكال الجزاء لمن يحيد عنها ، ... كل هذا وأكثر. وربما كانت الصيغة الجامعة فى إيجاز لهذه الأمور جميعاً أن نقول إن الكبار هم الذين يشكّلون قوالب البناء وقواعد النشاط فى الحياة الاجتماعية ، ويحددون بالإضافة إلى ذلك سعة الهوامش المسموح بالحركة فيها حول هذه القوالب والقواعد . هم يحددون الصواب المقنّن وحدود الخطأ المقبول . ومادام الأمر كذلك فعليهم تقع مسئولية حسن التدبير للمستقبل المنشود ، لأن المسئولية إنما تكون بقدر ما يملك المسئول من قدرات الحكم والتقويم . من أجل ذلك نوجه الخطاب إلى كبار

اليوم ، هكذا مجتمعين . ومع أن مسئولية الكبار فى هذا المجال مسئولية تضامنية فإننا نوجه خطابنا إليهم باعتبار أدوارهم التى يقومون بها فى عمليات التنشئة ، والتربية، والتوجيه ، كُلٌّ حسب جسامة الدور الذى يؤديه فى هذه العمليات التى هى فى مجموعها حبل الوريد بين الأجيال ، وهى الجذر الحقيقى لكل ما نسميه التاريخ الحضارى للإنسان . هذا الخطاب موجّه إلى الآباء ، وإلى ممثلى سلطة التربية ، والتعليم، والتوجيه على اختلاف مجالاتهم، وتفاوت مستويات قدرة التحكم التى يمثّلونها ، وإلى كل من خوّلته صلاحياته القانونية والاجتماعية حق محاولة التأثير فى الأجيال الناشئة .

الصغار موضوع الحديث

لا نتناول فى هذا الحديث كل صغار المجتمع ، ولكن نتناول من بينهم فئة محدودة ، ومع ذلك فهى ذات خطر كبير فى توجيه حياة المجتمع ، وفى الصورة التى سوف يتشكل من خلالها مستقبله ، هذه هى فئة التلاميذ أو الطلاب الذين ينتظمون فى سلك الدراسة الثانوية والجامعية بأقسامها المختلفة . أما لماذا اخترنا هؤلاء موضوعاً للحديث فلأنهم - بحكم هذه التلمذة - هم الرصيد البشرى الذى يتعهده المجتمع فى الحاضر ، ويرشحه ليتولى فى المستقبل ، كل ما هو قيادى فى تسيير عجلة الحياة الاجتماعية

وتوجيهها . بدءاً من الأعمال التى تعلو فوق مجرد العمل العضلى ، وحتى أعلى مراتب القيادة فى مجالات الحياة الاجتماعية ومرافقها ولا يعنى ذلك أننا لا نقيم فى تفكيرنا وزناً «للصغار الآخرين» من أبناء المجتمع ، أولئك الذين اصطلحنا على أن نسميهم «بالمتسربين من العملية التعليمية» ، والذين يكوّنون جزءاً من كتلة الأمية فى الحاضر ، ومن رصيد الفقر والتخلف للمستقبل ، لكن هؤلاء لهم شأن آخر ، ولهم حديث آخر ، ومن الخير ألا تتداخل موضوعات الحديث فتعوق وضوح الرؤية والفهم ، وكفاءة التدبير والفعل .

القضية المطروحة ؟

والقضية التى نطرحها فى هذا المقال تدور حول أنواع معينة من السلوك الضار والمستهجن ، يشيع صدورها عن أعداد كبيرة من التلاميذ وطلاب الجامعات فى الوقت الحاضر . وقد آن الأوان لكى نتحدث عن هذه السلوكيات فنسميها باسمها الحقيقى بدلاً من استمرار اللف والدوران ، ونواجهها فى أمانة وشجاعة ، ونقدر حجمها بطرق العلم الموضوعى . ثم نحاول أن نفهم ما وراءها من أسباب أو عوامل أدت إليها . وما ينتظر أن تسفر عنه أو تؤول إليه من نتائج . وعلى ضوء هذا كله نتقدم لتدبير العلاج .

أتناول فى حديثى الراهن أربعة نماذج من هذا السلوك الذى أصفه بالضار والمستهجن : وهى : الغش فى الامتحانات المدرسية

والجامعية ، والزوغان من المدرسة ، وإساءة التصرف فى قاعة الدرس بما يستتبع الطرد أحياناً ، والتطاول على المدرسين بأشكال أهونها اللفظ الخارج وقد تصل فى قبحها إلى ما هو أسوأ من ذلك بكثير .

وقد أتيح لى مع مجموعة من الزملاء الباحثين أن ندرس هذه السلوكيات المستهجنة فى إطار دراسة مسحية تمتد لتشمل سلوكيات أخرى كثيرة بين تلاميذ المدارس الثانوية والجامعات ، غير أننى أكتفى باجتزاء النماذج الأربعة المذكورة لأن المقام لا يسمح بأكثر من ذلك . وتتلخص النتائج التى حصلنا عليها من هذه الدراسة فيما يأتى : أولاً : اعترف لنا ٤٢٪ من أفراد عينة تلاميذ المدارس الثانوية بأنهم غشُّوا فى الامتحانات . ثانياً : أقر ٢٩٪ من التلاميذ بأنهم سبق لهم الزوغان من المدرسة . ثالثاً : أقر ٣٠٪ من التلاميذ بأنهم سبق أن أساءوا التصرف فى قاعة الدرس إلى درجة استوجبت طردهم من القاعة . رابعاً: اعترف ١٣٪ بأنه سبق لهم أن تطاولوا على مدرسيهم بأشكال وبدرجات مختلفة وصلت أحياناً إلى حد التشاجر . هذه هى نماذج السلوكيات الأربعة التى وصفتها بأنها ضارة ومستهجنة ، وهذه هى أحجام حدوثها بين شباب المدارس الثانوية (البنين) .

أما عن نظائر هذه النماذج بين شباب الجامعات فقد ارتسمت أمامنا الصورة الآتية : اعترف ٢٦٪ من الطلاب الذكور و٢١٪ من الإناث بموضوع الغش في الامتحانات . وأقر ١٦٪ من الذكور و٨٪ من الطالبات بأنهم أساءوا التصرف في بعض المواقف مما استدعى طردهم من قاعة المحاضرة . كما أقر ١٥٪ من الطلاب و٩٪ من الطالبات بالتورط في المشادة مع الأساتذة والتطاول عليهم . أما مسألة الزوغان فلا محل للنظر فيها بالنسبة للجامعة .

هذا هو مضمون السلوكيات الضارة والمستهجنة التي اتخذ منها موضوعاً للقضية المطروحة في هذا المقال . ولكي يطمئن القارىء إلى مصداقية الأرقام التي أوردناها ، وإلى قيمتها في تحليل الحاضر واستشفاف المستقبل أبادر فأقرر أن هذه الأرقام مستخلصة في إطار بحث ميداني على درجة عالية من المنهجية العلمية المنضبطة ؛ فالبيانات الخاصة بتلاميذ المدارس الثانوية مستمدة من عينة من التلاميذ كبيرة بكل المقاييس بلغت ١٤٦٥٦ تلميذاً . وهي منتخبة كما ينبغي أن يكون انتخاب العينات العلمية حسب قواعد علم الإحصاء لتمثل جمهور تلاميذ المدارس الثانوية الذكور في جميع أنحاء الجمهورية بما في ذلك الريف والحضر والواحات .

والبيانات المتعلقة بطلاب الجامعات تعتمد في استخلاصها كذلك على عينة كبيرة تمثل تمثيلاً أميناً طلاب جميع الكليات بجميع الجامعات على مستوى الجمهورية أيضاً ، وقد بلغ عددهم أكثر من عشرين ألف طالب وطالبة ، منهم ١٢٧٩٧ من الذكور و٧٢٥٥ من الإناث . وهناك شروط منهجية أخرى غير أحجام العينات وحسن انتخابها ، لابد من مراعاتها في مثل هذه البحوث وقد حرصنا بالفعل على توفير هذه الشروط جميعاً بأفضل صورة ممكنة ، غير أن المقام هنا لا يسمح بتفصيل القول فيها ، ومع ذلك فهي مسجلة وموثقة ضمن المنشورات العلمية للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية الذى تعهد هذه البحوث بالرعاية الأدبية والمادية . أقول هذا لأن من حق القارئ أن يتساءل عن مدى مصداقية الأرقام المذكورة في مثل هذا المقام حتى يتبين إلى أي مدى يستطيع أن يوليها ثقته ويبني عليها توقعاته ومخططاته . وقد رأيت من واجبي أن أحترم هذا الحق وأستجيب لمقتضياته داخل الحدود التي يسمح بها المقام .

الأسئلة التي تثيرها القضية

تثير هذه القضية عدداً كبيراً من الأسئلة المهمة ، التي تشف عن مغزاها ، ويقتضي بعض هذه الأسئلة إجابة فورية ، ويستثير بعضها الآخر أفكاراً وتأملات تقوم كمشروعات إجابة ، وربما

احتاجت إلى مزيد من النظر طلباً لقدر معقول من التنسيق والتكامل فيما بينها لتتوفر لها درجة مُثلى من الوضوح والفاعلية . يأتى فى مقدمة هذه الأسئلة سؤال تفرضه البداهة : لماذا نثير هذه القضية ؟ والإجابة هى أننا نثيرها لأنها تتعلق بسلوكيات تصيب العملية التعليمية فى صميمها ، ومن ثم تعرّض مستقبل هذه العملية ، ومستقبل الشباب المنخرط فيها ، ومستقبل المجتمع المصرى كله لأخطار مدمّرة . وقد اخترت لفظ «الدمار» هنا لأننى أعنيه تماماً ؛ فالسلوكيات التى وصفناها تدمّر العملية التعليمية بمعنى أنها تستأصلها من جذورها ، ومن ثمّ تدمّر مستقبل الشباب، وتخرّب مستقبل الوطن . ولا جديد فى هذا القول بالنسبة لطبيعة هذه السلوكيات إذا تمكنت من فرد بعينه من بين الطلاب ، كلنا نعرف ذلك وكلنا نتحدث عنه فى حدود الظروف والمصالح الضيقة . ولكن الجديد إنما يتمثل فى الأبعاد التى بلغتها هذه السلوكيات فى انتشارها بين جمهور التلاميذ . هذه الأبعاد التى ذكرناها أبعاد انتشار وبائى ، مما استوجب القول بأننا بصدد خطر يهدد بدمار واسع النطاق . هذا عن السؤال الأول . ثم يأتى بعد ذلك سؤال ثان : ولماذا اخترنا هذا التوقيت لإثارته ؟ والجواب مركّب ينطوى على عدة عناصر : منها أن الأبعاد التى ذكرناها آخذة فى التمدد والتضخم بحيث قاربت أن تصبح هى القاعدة

بينما العكس هو الاستثناء . ومنها أن كل من له صلة بالتعليم يعرف بوجود هذه السلوكيات ، ومع ذلك فالصمت العام يغطيه ويسترها لأسباب متعددة تتراوح بين التواطؤ (الذى ينطوى على المعرفة الممتزجة بالمنفعة الأنانية) والتجاهل (الذى ينطوى على غياب المعرفة بأبعاد الظاهرة فى أحدث مراحل تفاقمها) . ومنها كذلك أن الحديث يدور هذه الأيام وتزداد نغمته ارتفاعاً يوماً بعد يوم حول إصلاح التعليم. ولا أظن أن من يهتم اهتماماً صادقاً لوجه الله والوطن والضمير بإصلاح التعليم يمكنه أن يتغاضى عن هذا الموضوع الذى نحن بصدده . ومن ثم فقد رأينا فى إصلاح التعليم إطاراً ملائماً نقدم من خلاله هذا الحديث لكل مسئول عن إدارة مرفق التعليم : بدءاً من الأستاذ الدكتور وزير التعليم ، إلى الأساتذة رؤساء الجامعات وعمداء الكليات ، إلى السادة المسئولين عن سلامة العملية التعليمية فى المعاهد المتوسطة والمدارس الثانوية والإعدادية ...... إلخ .

ثم يأتى سؤال ثالث عن الأسباب أو العوامل التى تضافرت فيما بينها فأدت إلى ظهور الظاهرة على هذا النحو الخطير .. ثم سؤال رابع عن التشابك والتغذية المتبادلة بين هذه الانحرافات التى ذكرناها على وجه التحديد وانحرافات أخرى تهدد أخطارها بشكل مباشر وحاد مسيرة المجتمع وكيانه . ثم سؤال خامس عن

الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه السلوكيات الضارة وأشباهها تمهيداً لتقليص حجمها أملاً فى القضاء عليها . وثمة أسئلة أخرى كثيرة تتداعى حول الموضوع . غير أننا نرجئ النظر فيها إلى حديث آخر .

أما حديثنا الراهن فيكفينا منه أنه أتسع لطرح القضية ، وكل ما نرجوه بعد ذلك أن يثير لدى متلقيه الشعور برؤية جديدة لجانب مهم من جوانب الموقف التعليمى فى بلدنا ، وأن نعيش مع هذه الرؤية بعض لحظات الصدق مع النفس ، لكى نتيح لعقولنا حسن التوجه نحو ما تقتضيه هذه القضية من تدبير وترشيد .

انحرافات الطلاب فى معاهد التعليم

كيف حدث ما حدث ؟

الأمر الطبيعى أن نتكلم عن طالب منحرف ، طالب واحد ، أو عن قلة من الطلاب المنحرفين . أما أن نتحدث عن أعداد كبيرة من هؤلاء تصل نسبتها إلى ما يزيد على ثلث التلاميذ جميعا فى المدارس الثانوية (للبنين) ، وخُمس الطلاب الجامعيين فى جميع الكليات التى تضمها جامعاتنا (المدنية) على مستوى الجمهورية ، وأن تكون هذه الانحرافات من النوع المدمر للعملية التعليمية من أصولها إلى فروعها ، فهذا هو الأمر غير الطبيعى ، بمعنى أنه أمر لا يجوز السكوت عليه ، ولا التهوين من شأنه ويمعنى أنه لابد أن يكون دليلا على فساد عميق ، أو على وقوع سلسلة من الأخطاء بالغة التركيب والتشابك أصابت ولا تزال تصيب مرفق التعليم فى مجتمعنا .

كيف نشأت هذه الانحرافات وشاعت ؟

الفهم هو الطريق إلى التفسير ، والتفسير هو الطريق إلى العلاج . نقطة البدء أن نستبصر بحقيقة وضعنا ونعترف بأن المشكلة التى نحن بصددها طال عهدنا بها مما أدخل عليها درجة عالية من التعقد زادت وتزيد من تفاقمها . كذلك يلزمنا أن ندرك ونسلِّم بأن مشكلة بهذا الحجم لا يمكن أن تكون قد نشأت وتفاقمت نتيجة عوامل فردية كأن تكون سمات شخصية فى هؤلاء الطلاب على وجه التحديد الذين خرجوا ويخرجون بسلوكياتهم عن الحدود اللائقة أو الواجبة ، بل لابد أن تكون العوامل المسئولة اجتماعية بطبيعتها تتعدى حدود الأفراد المنحرفين إلى مؤسسات المجتمع نفسها . فإذا سلَّمنا بهاتين المقدمتين معاً ، أى التراكم من طول ما تركنا المشكلة تستشرى ، واجتماعية العوامل المسئولة، فقد أصبح الطريق إلى الفهم والتفسير ميسورا وإن لم يخلُ الأمر من قدر معقول من المشقة .

هناك عدد كبير من العوامل الاجتماعية المشاركة فيما نحن بصدده ، بعضها مسئول مسئولية مباشرة والبعض الآخر مسئوليته غير مباشرة . وسوف نفرد هذا المقال لاستقراء هذه العوامل وبيان كيف كان تدخل كل منها وإسهامه بنصيب فيما آل الوضع إليه ، ثم بيان كيف كان تفاعل هذه العوامل جميعا فيما

بينها بحيث ترسب [illegible] هـ[illegible] المجـ[illegible] كله كيـان متكـامل يدعـم بعضـــه بعضـا فيعـمل على ترسيخ التدهور والدفع فى سبيل تحقيق المزيد منه .

عوامل مباشرة :

نقصد بالعوامل المباشرة مجموع الآليات والعمليات التى ينصبُّ تأثيرها على المعاهد التعليمية مباشرة، أى دون وساطة. وتحت هذا العنوان نجدنا بصدد عاملين رئيسيين : أحدهما تغيُّر الوظيفة الاجتماعية للمدرسة (أو الجامعة أو أى معهد تعليمى) ، والثانى هو تآكل مفهوم العقاب حتى شارف على الانقراض . ومع أن العاملين ترتَّبا أصلا كنتيجتين (ضمن نتائج أخرى) لأساليب اللعبة السياسية كما مورست فى جزء كبير من تاريخ مصر الحديث فإنه مما يساعد على مزيد من وضوح الفهم لهذا الموضوع الذى نحن بصدده ألا ندمجهما معاً ، لأن إدماجهما فيه من الخسارة للفهم المدقّق أكثر مما فيه من الربح .

١ - تغيُّـر الوظيفـة الاجتمـاعيـة للمـدرسـة والجامعة :

المدرسة مؤسسة اجتماعية ، وتعليم النشء (أى تلقينه مجموعة من المعلومات النظرية وتدريبه على مجموعة من المهارات العملية) وتربيته (أى غرس منظومة بعينها من القيم فيه) هما شقا

الوظيفة الأصلية التى من أجلها أنشئت هذه المؤسسة . لكن من سنن الحياة الاجتماعية أن وظيفة أية مؤسسة لا تثبت على حال واحد آماداً طويلة ، بل تتوالى عليها تغيرات لا آخر لها ، يضاف بعضها إلى الوظيفة الأصلية فينميها ويدعمها ، ويتدخل البعض الآخر ليعرقل تلك الوظيفة وربما تهددها فى صميم وجودها . وقد حدث هذا بالنسبة للمدرسة (نقصد لدور العلم جميعا) فى مجتمعنا ، ووقع عليها التغيير بفعل قوى متعددة الطبائع والمصالح والأوزان ، فكانت المحصلة النهائية (من خلال سلسلة من التفاعلات بالغة التعقيد) تقليص الدور الأصلى من ناحية ، وتشويهه من ناحية أخرى ؛ فأما عن التقليص فقد انكمش الدور التعليمى الى أقصى درجة فأصبح لا يزيد على تعبئة مجموعة من المعلومات فى الأدمغة ثم إعطاء أصحابها شهادة مختومة بأن الدماغ امتلأ بقدر كذا . وأما عن التشويه فقد جاء من خلال العمل السياسى ؛ إذ اكتشف رجال السياسة عندنا (فى عهد الأحزاب، ثم بعد أن ألغت الدولة الأحزاب، ثم بعد أن عادت الأحزاب من جديد) أن المدرسة من حيث كيانها المادى البشرى إن هى إلا حشد من صغار الشباب في مكان بعينه وزمان بعينه ، فلم لا يستغل هذا الحشد كأداة فى لعبة السياسة ؟ ومن ثم فقد أقدموا على استغلال هذا الحشد فعلا ، بصورة أخذت تزداد تبلوراً مع

الأيام منذ الثلاثينيات، ولا يزال هذا يجرى تحت سمعنا وبصرنا فى أيام التسعينيات التى نعايشها . وقد تغير اللاعبون على مر هذه العقود جميعا ، وتغيرت بعض القواعد الرئيسية للعبة ، بينما بقيت ميكانيكيتها التفصيلية على ما هى عليه . أما الذى ضاع نتيجة لجهود الجميع فهو المدرسة كمؤسسة اجتماعية نشأت أو أنشئت بهدف تعليم النشء وتربيته . ومع ضياع الكل (الذى هو المدرسة) ضاعت هوية الأجزاء (الامتحان، والمواظبة، والاحترام)، ضاعت فعلا من وجدان الجميع .

٢ - تآكل مفهوم العقاب :

بغض النظر عن مفهوم المدرسة وما أصاب هذا المفهوم ومحتواه من ضياع فقد جرت عملية أخرى أسهمت بنصيب كبير فى تفاقم مشكلة الانحرافات التى نحن بصددها . وتتلخص هذه العملية فى وقوع سلسلة من التغيرات المتلاحقة أصابت مفهوم العقاب فى وجدان مواطنينا (نحو أبنائهم بوجه خاص) فشلّت معظم فاعليته كعنوان على مجموعة من الإجراءات التى لابد من تطبيقها فى بعض المواقف التربوية . ومع ذلك لا يجوز أن يغيب عن خاطرنا أن مفهوم العقاب لايزال يلقى عناية علماء النفس والتربية المعاصرين، ولا تزال البحوث تتوالى حول أفضل الشروط التى إذا روعيت عند تطبيقه-أمكن الحصول منه على أفضل عائد .

ويتلخص ما حدث لدينا فى وقوع نوعين من التغيرات ، جرى أحدهما على المستوى النظرى ، وجرى الثانى على المستوى العملى. ولابد من الرجوع بذاكرتنا قليلا إلى الوراء لكى نفهم كيف حدث ما حدث. تبدأ القصة بانتهاء الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٤٥، وعودة الاتصال الميسَّر بيننا وبين الخارج (وهو الغرب فى معظم الأحيان) . ومع مزيد من تكثيف الاتصال ، عبر أدوات الإعلام وعبر المبعوثين خاصة والمثقفين عامة بدأت ترد إلينا كثير من الأفكار والنظريات فتلقى لدينا حظوظا متفاوتة من الاهتمام والترحيب . وكان من بين هذه الأفكار والنظريات ما يمس موضوعات التربية بوجه عام وموضوع العقاب بوجه خاص . وكان التوجه الرئيسى لهذه الأفكار والنظريات يدعو إلى تأكيد قيمة الحرية والتلقائية فى تنشئة الصغار ، ورفض العقاب وتجريحه كوسيلة تربوية ، واعتباره دليلا على فشل المربى أكثر منه دليلا على عيب في النشء . بدأت هذه الدعوة (كما هى العادة فى كثير من الدعوات) خافتة الصوت محدودة النطاق ، ثم ما لبثت أن انتشرت لتملأ أعمدة جرائد الفترة ومجلاتها ، ثم أصبحت تردد على ألسنة كثير من المواطنين فى أحاديثهم العادية . حدث هذا على المستوى النظرى ، ولا تزال بقاياه تطالعنا من حين لآخر حتى يومنا هذا وخاصة فى العيادات النفسية من خلال أحاديث الخلافات بين

الوالدين حول ما جرى وما يجرى بسبيل تربية أطفالهما. والنتيجة العامة فى نهاية المطـاف هى إمـراض الضمائر حول مفهوم العقاب .

وننتقل الآن إلى ما حدث على المستوى العملى . ويعود المشهد بنا مرة ثانية إلى ما فعلته اللعبة السياسية ، ولكن من زاوية جديدة مغايرة لمنظورنا الذى أوردناه منذ قليل . فالمنظور السابق (الخاص بلعبة السياسة أيضا) يتناول تفريغ معاهد العلم من محتواها المعنوى إذ تبدو فى نظر اللاعبين مجرد حشود شبابية تنتظر من يستغلها لمؤازرة هذا الحزب أو ذلك التيار (ولا يهم بعد ذلك أن تصبح معاهد علم بلا علم) . أما المشهد الجديد فيبدأ فى الخمسينيات ، وتنتظم أحداثه من خلال عمليتين رئيسيتين قامت عليهما اللعبة فى معظم فصولها ؛ هاتان العمليتان هما : «ترويع القيادات التربوية» ، و «عبث أهل الثقة بعد تحييد أهل الخبرة» . هذان عنوانان على كم هائل من الأحداث لانستطيع أن نعرضها بما يوفيها حقها فى هذا المقام مهما أوتينا من الإعجاز فى القدرة على الإيجاز . ولذلك يكفينا فى هذا الصدد ذكر بعض الإشارات المحدودة. فقد ورث نظام الحكم الجديد في يوليو سنة ١٩٥٢ بيئة تعليمية هشة ، شكلا ومضمونا كما أوضحنا من قبل . هذه حقيقة تاريخية لابد من الشهادة بها . لكن إحقاقا للحق أيضاً لابد من أن

نضيف أن هذه البيئة لم تكن أنقاضا . كانت هشة فقط ، لكنها ظلت محتفظة بهيكلها قائما على قدر من التماسك رغم تهافته . تدفقت الأحداث السياسية بعد ذلك بغزارة شديدة يشيع فيها ومن حولها شعور عام بالتوتر يتردد مضمونه بين الترقب والتخوف والقلق . وقد أصاب معاهد التعليم وأهلها من ذلك عنت كبير ، ما بين حملة للتطهير ، وتهديد بمزيد من التطهير ، وتعريض ببعض أساتذة الجامعات تلميحا أحيانا وتصريحا أحيانا أخرى ، ثم ما كان من أحداث مارس ١٩٥٤ ، وما أعقبها بعد بضعة شهور من طرد ما يقرب من خمسين عضوا من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وإلغاء نظام انتخاب عمداء الكليات ليحل محله تعيينهم من قبل السلطة السياسية مباشرة .. الخ وكانت الحصيلة النهائية لهذه الأحداث جميعا أن آمن أهل العلم والتعليم بأن أمورهم لم تعد بأيديهم ؛ وهكذا تم ترويع أعمدة السلطة التربوية فشملتهم نتيجة لذلك جميع أعراض «انكسار الروح المعنوية» ؛ وكان من أهم هذه الأعراض انحسار دور المعلّم، أو اختزاله ، فبعد أن كان دورا ثريا لأنه مركّب من أدوار جزئية متعددة ، فيها التعليم ، والتربية ، والتثقيف ، والصداقة ، والقدوة ، بل وتقديم العون والحماية المادية والأدبية أحيانا ، أخذ فى الانكماش والتراجع عن آفاقه ليقترب ما أمكن من أداء جزئية واحدة هى

تلقين المعلومات داخل قاعة الدرس فى الوقت المحدد حسب جدول الدراسة المحدد ، وأسقطت الأجزاء الأخرى تماما ، عن وعى أحيانا ، وعن ذبول بغير وعى أحيانا أخرى ، (مجرد نمط جديد للتكيف يضمن السلامة فى مواجهة ظروف بيئية شديدة التهديد لكيان المعلّم) .

وصحب تيار الترويع هذا . منذ أيامه المبكرة ، ظهور البوادر الأولى لتيار آخر سار وتقدم مع الأول بالتوازى ، وهو ما سمى فيما بعد « الاعتماد على أهل الثقة » (فى مقابل أهل الخبرة) . وظهر أهل الثقة فى الميدان وتولوا تسيير دفة الأمور . وكان شغلهم الشاغل أن يظلوا أهلا للثقة لدى الحاكم ، وترجموا ذلك بأن يحققوا له أكبر قدر من الهدوء والسكينة حول مسيرة العملية التعليمية ، وكان هذا الهدوء يعنى أشياء كثيرة أخذت تسفر عن وجهها الحقيقى يوما بعد يوم : فى البدء كان يعنى أن التعاطف مع الأساتذة المفصولين لا يجوز ، وأن أى رأى يحمل شبهة النقد للأمور العامة (ناهيك عن الأمور السياسية) محظور ، ثم اتسعت جعبته ليشير بأن لا داعى لما يسمى بالمحاضرات الثقافية العامة وما شابهها من نشاطات جامعية ، ثم ازدادت الجعبة اتساعا لتشير فى نهاية الأمر بأن أى شىء يثير جدلا أو ضوضاء (كاحتدام خلاف بين بعض الأساتذة) مرفوض لأنه سوف يقلل من ثقة الحاكم فى أهل الثقة ، ثم تطور

مطلب الهدوء فأصبح مطلبا للتكتم حتى على المخالفات، وخاصة إذا صدرت عن من هم أهل حظوة عند أهل الثقة سواء أكان أصحاب الحظوة هؤلاء طلابا أم عاملين أم كانوا من بين أعضاء هيئة التدريس .

وتفاعل التياران فيما بينهما ، «ترويع أعضاء هيئة التدريس» و«التكتم على مخالفات ذوى الحظوة» ، وأسفر الحساب الختامى لهذا التفاعل عن تآكل مفهوم العقاب ، وانقراض إجراءاته فى معظم الأحوال .

عوامل غير مباشرة :

السمة الرئيسية للعوامل غير المباشرة أنها لا تعتمد فى وجودها أصلا على وجود المؤسسة التعليمية ، ومن ثم فإن فاعليتها لا تكون موجهة بالضرورة إلى التأثير فى هذه المؤسسة. أى أن تأثيرها فى مؤسسات التعليم يأتى بالعرض لا بالجوهر . هذا هو أساس التفرقة التى نقيمها بين عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة . وقد رأينا أن العاملين المباشرين اللذين أتينا على ذكرهما يعتمدان من حيث كيانهما على وجود المعاهد التعليمية وجودا مادياً .

من ينظر فى حياتنا الاجتماعية الراهنة نظرة المفكر الأمين سعيا وراء التدبير المخلص يجدها زاخرة بالعوامل التى تنخر فى

كيان معاهد التعليم لدينا ، بل وفى صميم العملية التربوية كلها (فى المدرسة وفى البيت) . غير أننا سنعرض بشىء من التفصيل – فيما يلى – لعاملين اثنين من بين هذه العوامل المتعددة لأنهما يأتيان فى رأينا على رأس القائمة :

١ – تشوُّه الضمير العام :

جاء فى لسان العـــرب أن كل شـىء لا يوافق بعضه بعضاً أشوه ومشوَّه . والشوَه مصدر الأشوه والشوهاء ، وهما قبيحا الوجه والخلقة . وجاء كذلك تشوَّه له أى تنكَّر له . وهذا بالضبط ما حدث للضمير العام فى مجتمعنا على مر الخمسين سنة الماضية ، فقد أصابته تغيرات غير منتظمة ولا محسوبة ، ومن ثم فقد أصبح يموج بمجموعات من القيم ليس بينها اتساق ولا تناسق ، كما أنها تنطوى على قدر كبير من التنكر لمنظومات قيمية أخرى كانت من قبل تنفرد بالساحة أو تكاد . فإذا نظرنا من هذه الزاوية إلى انحرافات الطلاب (فى حدود الفئات الأربع التى سبق أن عرضنا لها) وجدنا أنها جزء من كل . فما يقع منهم تقع نظائره فى مجالات أخرى ، وما تلقاه انحرافاتهم هذه من تغاضٍ أحيانا ، وتواطؤ أحيانا أخرى يحدث مثله تماما مع النظائر التى شاعت من حولنا فى جميع أرجاء المجتمع. وأخطر أبعاد التشوُّه بصورته الواقعة فعلا هو ما أصاب إدراكنا للقيم التى نحتكم إليها فى

حكمنا على بعض الأفعال ؛ ففعل الغش بوقائعه المادية المعروفة كنا نراه حتى أوائل الخمسينيات فندركه مباشرة على أنه فعل مجرم ، ومن ثم فقد كان مجرد إدراك وجوده يحمل معنى استنكاره ويحفز إلى معاقبة مقترفه . غير أن هذا الإدراك دبّت فيه عوامل التحلل على مر الأعوام حتى وصلنا إلى ما نحن فيه الآن ، فقد أصبح معظمنا يرون وقائعه المادية فيدركون فيها دليلا على أن فاعلها يطلب نجدة ، ومن ثم فهم يسارعون إلى نجدته (يتطوع الآن كثيرون من المراقبين فى لجان الامتحان بالمسارعة إلى تقديم النجدة المطلوبة أى إلى تقديم عناصر الغش ، بشكل أو بآخر) . وقد لا يكون لبعضهم مصلحة شخصية في ذلك ، مما يعنى أنه حدث تشوه حقيقى فى الضمير العام، ولم تعد المسألة تقتصر على سلوك مجموعات من المنتفعين ومنتهزى الفرص . هذا ما يحدث فعلا بالنسبة للغش ، ويحدث ما يعادله بالنسبة لسائر أنواع الانحرافات التى ذكرناها . وما يقع فى محيط الطلاب ليس إلا صدى لما يحدث في المجتمع العريض، بمؤسساته الرسمية وغير الرسمية انظر مثلا فى ظاهرة الرشوة .

٢ - الإعلام المرئى :

تشير البحوث الميدانية المتعددة ، وقد أجريت فى كثير من المجتمعات ، إلى خطر الإعلام المرئى من حيث قدرته على التأثير

فى نفوس مشاهديه ، تأثيرا ينفذ إلى مشاعرهم وسلوكياتهم. صحيح أن التأثير لا يتوزع بمقدار واحد على الجميع، فهناك فروق بين الأفراد فى هذا الصدد تتدخل فى حسمها عناصر كثيرة كالعمر والخبرات السابقة والاتجاهات النفسية الأساسية ... إلخ ، ولكن التأثير موجود على كل حال ، وخاصة إذا ما توافرت شروط بعينها ؛ وتتوافر كثير من هذه الشروط عادة فى حالات المشاهدين من الشباب . وجدير بالذكر أن التأثيرات التى نعنيها لا يمكن تتبعها تفصيلا كأن نقول مثلا إن هذا الفيلم بالذات يترتب عليه كذا، بينما يترتب على ذاك المسلسل تأثيرٌ اسمه كذا ... إلخ ولكن التأثيرات الجزئية تتجمع فيما بينها ، وتجرى عليها تصنيفات تلقائية مختلفة فى نفوس مشاهديها (تماما كما يجرى على جزئيات خبراتنا وهى تتجمع فى وعاء الذاكرة بعيدة المدى) فينتهى الأمر بها إلى إكسابهم توجهات معينة لا تلبث أن تصبح قوالب آسرة لسلوكياتهم . وما يعنينا فى هذا المقام هو هذا الترسيب العام الذى يحتوى على كثير من بذور قيم بديلة تحاول أن تنغرس فى نفوس متلقيها لتقوم لديهم كسند داخلى يحرّضهم ويقويهم على رفض ما تحاول بقايا المؤسسات الاجتماعية التى لا تزال قائمة أن تغرسه . فى هذا السياق يلزمنا أن نشهد بأن الإعلام المرئى (وأنا أخصه بالذكر هنا لا لأن سائر أنواع الإعلام لا تأثير

لها ولكن لأنه أقواها) أباح ولا يزال يبيح لنفسه (باسم الجانب الترويحي من رسالته وبفعل الجانب الاقتصادى من نشاطه) ، السخرية من كثير من المقدسات الاجتماعية ، وقد جاءت معظم هذه السخرية شديدة الفجاجة بما يتناسب وفجاجة الذوق فى كثير من الأعمال التمثيلية لدينا . ومن ثم فقد أسهمت ولا تزال تسهم بقوة فى مزيد من إفساد مناخ التنشئة الاجتماعية لدينا بصورة عامة . وجدير بالذكر أن الأعمال الكوميدية ليست وحدها مصدر الأذى لهذا المناخ فيما يعرض إعلامنا ، ولكننا نخصها بالذكر لأن أمرها قبيح قبحا متكاملا فى الشكل والمضمون . ولكن هناك مواداً أخرى كثيرة تسهم بنصيبها كذلك فى دعم مناخ الانحراف وتمزيق الستار الفاصل بين ما يجوز وما لا يجوز . (كالإعلانات وما يعرض فى معظمها ، ومباريات كرة القدم وما نشاهده أثناءها فى الملاعب والمسلسلات الأجنبية وما تمطرنا به من قبائح ... وغير ذلك كثير). وأمام هذا الوابل من الغذاء المعنوى الفاسد يصبح من المحال على النفوس ألا تمرض ، وبصورة خاصة نفوس الشباب .

خاتمة :

أما بعد ، فقد وضعت نصب عينىّ أن أوضح كيف نشأت انحرافات الشباب التى سبق أن ذكرناها وكشفت عنها الدراسة الميدانية فى مدارسنا وجامعاتنا ، وفى هذا السبيل تكلمت عن

عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة أسهمت فيما وصلت إليه معاهدنا التعليمية من أحوال تثير الأسف على الحاضر ، والإشفاق من المستقبل . وغني عن البيان أننا راعينا الإيجاز فيما ذكرنا من عوامل سواء فى حصرها وفى وصفها وفى تحليل آثارها ، ومعنى ذلك أن هناك عوامل أخرى مباشرة غير ما ذكرنا ؛ مثال ذلك عامل الزحام داخل قاعات الدرس وهو ما يغرى بالكثير من العبث والفساد الذى يتخفى فى هذا الزحام فلا يمكن ملاحقته ، ومثال آخر قصور الخدمة التعليمية نفسها المرتبطة بضعف تأهيل أعداد كبيرة من المدرسين أو بفتور همتهم . كذلك هناك عوامل أخرى غير مباشرة تضاف إلى ما ذكرنا ؛ من هذا القبيل مستوى التفكك الذى بلغته كثير من الأسر نتيجة لظروف الحياة التى لم تعهدها معظم هذه الأسر من قبل ، ومن هذا القبيل أيضا ندرة وجود القدوة أمام الشباب فى حياتهم الاجتماعية الراهنة .

خلاصة القول أن ما ذكرناه قليل من كثير ، ولكن العبرة فى هـذه الأمـور بتبليغ الرسـالة فى جوهرها ؛ ويبقى بعد ذلك أن نتساءل : وكيف يكون العلاج ؟ .

إصلاح ما أفسد الدهر

فى التعليم

فى عدد من الدراسات الميدانية المنضبطة ، التى تم إجراؤها على امتداد السنوات القليلة الماضية ، وتناولت سلوكيات أعداد كبيرة من تلاميذ المدارس الثانوية (البنين) ، وطلاب الجامعات (الذكور والإناث) فى واقعنا المصرى ، تبين لنا شيوع أنماط من الانحرافات بينهم من شأنها تدمير عملية التعليم من جذورها إلى فروعها - وقد توقفنا عند أربعة من هذه الأنماط هى : الغش فى الامتحانات ، والزوغان من الانتظام فى الدراسة ، وإساءة التصرف فى قاعة الدرس بما يستوجب الطرد من القاعة ، والتطاول على المدرس فى كثير من الأحيان . ونحن نتكلم عن شيوع هذه السلوكيات بين نسب كبيرة من التلاميذ وطلاب الجامعات لا عن وقوعها من أفراد قليلين . ولما كانت الدراسات التى كشفت عن هذه الحقائق قد أجريت على عينات من التلاميذ

والطلاب روعى فى انتخابها توفير جميع الشروط الإحصائية التى تجعلها ممثلة تمثيلا دقيقا لجمهور الطلاب فى المدارس الثانوية وكليات الجامعات المصرية فى جميع أنحاء القطر فمعنى ذلك أن لنا الحق أن نستنتج أن هذه الانحرافات شائعة بين طلابنا على مستوى القطر كله بنسب لا تكاد تختلف عما كشفت عنه عيناتنا التى تناولتها التحليلات الفعلية . وهو ما يعنى أننا بصدد ظاهرة بالغة الخطورة ، شديدة التهديد لمستقبل شبابنا ، ومستقبل التعليم لدينا .

وفي محاولتنا أن نفهم ونفسر وقوع هذه الظاهرة ، وكيف وصل الأمر بها إلى بلوغ ما بلغته من أبعاد واضحة الدلالة تبين لنا أن وراء هذه الظاهرة عمرا مديدا قضته فى مزيد من الانتشار والاستفحال، وأنه على طول هذا العمر كانت هناك عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة تفعل فعلها فى إذكاء هذا الانتشار وهذا الاستفحال . فأما العوامل المباشرة ففى مقدمتها عاملان رئيسيان، هما تغير الوظيفة الاجتماعية للمدرسة (والجامعة) من مؤسسة للتعليم والتدريب والتربية إلى مجرد مجمّعات للحشود الشبابية تصلح للاستعمال كأدوات للضغط فى لعبة السياسة ، هذا عامل . والعامل الثانى هو تآكل مفهوم العقاب إلى درجة الانقراض التام فى كثير من الأحيان . وأما العوامل غير المباشرة

(وهى عوامل أصابت المجتمع بأسره بما فيه من مؤسسات تعليمية) فيأتى على رأسها عاملان كذلك ، هما :

١ - تشوه الضمير العام مما أدى إلى اختلال القدرة على إدراك وجه التأثيم أو التجريم لبعض الأفعال .

٢ - رسائل الإعلام عموما ، والمرئى منه بوجه خاص ، وما أتت به هذه الرسائل من عدوان على كثير من المقدسات الاجتماعية .

ونحاول الآن نجيب عن السؤال الذى يفرض نفسه بعد ما قدمنا من وصف وتحليل ، وهو : ما العمل؟

الطريق إلى الحل :

هناك منطق عام يصدق على جميع الحلول التى يجب الاتجاه إليها عندما نكون بصدد مشكلات اجتماعية طال العهد عليها فتعددت عناصرها وتشابكت عواملها، وتراكمت رواسبها بحيث أصبحت شبيهة بالأمراض المتوطنة . وبمقتضى هذا المنطق يلزمنا أن نتوجه منذ البداية إلى السير فى طريقين معاً ؛ أحدهما طريق ابتكار الحلول قصيرة الأجل أو سريعة العائد ، والثانى هو التخطيط والتدبير للحلول طويلة الأجل أو بطيئة العائد . الحلول العاجلة مطلوبة لأن تدهور الحال فى المؤسسات التربوية قد جاوز

كل مبررات الصبر أو التغاضى وأصبح ينطوى على أخطار تنذر بأوخم العواقب فى الحاضر والمستقبل (ويخيل إلينا أن البوادر المنذرة قد بدأت فعلا) ، ولأن صورة مؤسساتنا التعليمية كما تشهدها الضمائر الأمنية (فى الداخل) والعيون المتربصة (فى الخارج) أصبحت تدعو للرثاء عند الأولين ، وتذكى الشماتة عند الآخرين ، بينما يُجمع الطرفان على وضع علامات استفهام كثيرة حول مصداقية هذا الكيان فى أداء الوظيفة الموكولة إليه أصلا .

والحلول الآجلة مطلوبة أيضا لتكون بمثابة إطار عام يضمن التآزر والتنسيق بين الحلول العاجلة كما يملى من التدابير ما يجعلها خطوات فى الطريق إلى سياسة جديدة مستقرة .

وفى الفقرات التالية سوف نقدم عددا من التوجهات العامة التى يجب أن تنتظم فى إطارها جميع الحلول والتدابير المصاحبة. وجدير بالذكر أننا لا نقدم هنا صياغات جاهزة للتنفيذ ، لأن هذا المستوى من صياغة الحلول يجب أن يترك أمره للسلطات المعنية فى مواقعها ، فهى أدرى بالظروف والملابسات التفصيلية المحيطة بها . والمهم هو وضوح الهدف والاستقرار على السير فى الطريق المؤدى إليه .

الحلول العاجلة :

أولا : كل خطوة فى الطريق إلى رد الاعتبار للمعلم (أيا كانت مرتبته فى التدرج الوظيفى) بصفته سلطة تربوية تعتبر خطوة على الطريق الصحيح ، بدءاً من سد الاحتياجات المادية ، إلى تخفيف أعباء العمل وترشيد مساره بحيث يصبح مجديا ، وفى الوقت نفسه لائقا بكرامة هذا الانسان «المعلم» . وكل خطوة فى الطريق إلى رد الاعتبار إلى المدرسة (أو الجامعة) باعتبارها مؤسسة تحمل فى ذاتها مجموعة من القيم شبه المقدسة التى تثير فى القادم نحوها قدرا من مشاعر الاحترام والتبجيل تعتبر خطوة على الطريق السليم ، بدءاً من إعدادها المادى اللائق كمبانٍ وتجهيزات معملية ومكتبية وتربوية ، إلى تطبيق اللوائح التأديبية حيث ينبغى لها أن تطبق ، دون تهاون باسم الرحمة ، أو تواطؤ باسم المجاملة ، أو تراخٍ باسم المجاراة لما أصبح مألوفا من تبلد الشعور بالواجب العام أو المصلحة العامة . يدخل فى ذلك بداهة كل ما يتعلق بالامتحانات ، ومجمل سلوك الطالب فى قاعات الدرس وفى حرم المدرسة أو الجامعة ، ويدخل فيه كذلك كل ماينعكس على صورة المعلم لا باعتباره سُلطة فحسب ، بل وقدوة أيضا .

ثانيا : لا يجوز أن تستمر ظاهرة «الدروس الخصوصية» بأى شكل من الأشكال مهما بلغت قدرة هذا الشكل على التخفى .

ذلك أن كل من كانت له دراية علمية بطبيعة العلاقات الانسانية وتفاعلاتها يستطيع إذا تعرض بالتحليل الموضوعي لهذه الظاهرة أن يستتشف الكم الهائل من التخريب الذى تصيب به العملية التعليمية في صميمها ، أى فى جوهر العلاقة التى يجب أن تستقر بين التلميذ والمعلّم ، والرابطة التي يجب أن تقوم بين المعلم وأدائه الوظيفى فى إطار المؤسسة . الدروس الخصوصية مهانة يقبلها المدرس صاغرا فى سبيل زيادة دخله ، وهى نقطة قوة (بطانتها الاستعلاء) يسجلها التلميذ (تدعمه الأسرة) فى محاولة لترويض هذا المدرس (باعتباره منفذاً إلى الامتحان) فى إطار علاقة قوة غير متكافئة ، وهى سلاح غير مشروع يشهره المدرس فى وجه المؤسسة التعليمية بجميع رموزها بدأت كثورة عمياء ضد الظلم المادى الذى يقع عليه ثم تطورت لتصبح أداة لابتزاز المؤسسة والتلاميذ جميعا .

ثالثا : الزحام داخل المؤسسات التعليمية ظاهرة لا يستقيم وجودها وصلاح العملية التعليمية . جوهر المشكلة أن الزحام بكل ما ينطوى عليه من عناصر يتعارض تماما مع مقتضيات التعليم . ويتمثل أبسط أوجه التعارض فى أن الزحام بطبيعته يعوق تركيز الانتباه الذى هو من ألزم اللزوميات للتلميذ صغيرا كان أو كبيرا ؛ وهو بطبيعته يثير قدرا من الانفعالية أو الاستثارة العامة (المبطنة بشعور بالضيق والقلق) وهو ما يتعارض مع مطالب العمليات

العقلية العليا التى يقتضيها الموقف التعليمى من فهم واستيعاب .
ثم إن الزحام بطبيعته يغرى المتزاحمين (وخاصة إذا كانوا شبابا) بارتكاب عدد من القبائح السلوكية نحو بعضهم البعض ، ونحو السلطة التعليمية، المعلم والمؤسسة ، وكلما ازدادت كثافته زادت قدرته على الإغراء بارتكاب هذه القبائح ، كما تزيد إمكانات التخفى والاختباء التى تتيسّر لمرتكبى هذه الأفعال. ولقد قيل إن هذا الزحام جاء نتيجة طبيعية لتطبيق الشعار القائل بأن العلم كالماء والهواء حقّ لكل مواطن ، وهذا غير صحيح ، والصحيح أنه أتى كنتيجة تراكمية لسلسلة من السياسات قصيرة النظر ، أسوأ ما يميزها أنها تبدأ بالمزايدات السياسية ، وتنتهى بالقرارات التعسفية التى يصدق عليها ما قلناه من قبل من أن القائمين بالتعليم فى قاعات الدرس فعلا يشعرون (ومعهم كل الحق) بأن أمورهم ليست بيدهم، بل ولا بمشورتهم . والمؤسف حقا أن هذا الزحام ينتهى به الأمر (سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد) إلى دعم اللعبة السياسية التى لا يرى أصحابها فى مؤسسات التعليم إلا أنها أبنية تتجمع فيها حشود شبابية تغرى باستعمالها كلٌّ حسب مخططاته . هذه مشكلة بالغة التعقيد ، لكن لا يجوز لهذا التعقيد أن يثنينا عن ابتكار «الحل الذكى» للتغلب

عليها فى الغد القريب . وكخطوة أولى نحو إعمال هذا الحل يجب الامتناع عن الإسهام فى زيادة تعقيدها ، وهو أمر لايزال يحدث حتى يومنا هذا .

الحلول الآجلة :

أولا : استقرار السياسة التعليمية أصبح مطلبا ملحًا أمام التغييرات المتلاحقة التى توالت ولا تزال تتوالى على التوجهات العامة والتفصيلية لهذه السياسة . وقعت هذه التغييرات على التعليم بجميع مراحله ، الابتدائى ، والإعدادى والثانوى والجامعى، ولا أظن أن القارىء بحاجة إلى أن أذكر له تفصيلا هذا الذى جرى والذى يجرى ؛ فآلاف الأسر لا تزال تذكر موضوع دمج السنتين الخامسة والسادسة فى التعليم الأساسى، وآلاف الشباب الجامعيين لايزالون يذكرون قرار إلغاء السنة الإعدادية التى كانت تسبق السنة الأولى بكليات الطب ، وأجيال بأسرها تذكر الحلقات السابقة ، وهى تتابع الحلقة الحالية من مسلسل الفصل الواحد أو الفصلين فى التدريس الجامعى - وآلاف القراء يقرأون هذه الأيام عن مسلسل جديد يسمى مسلسل الانتساب الموجّه ، وهو أحدث المسلسلات ، وأكاد أقطع أنه لن يكون آخرها . وجدير بالذكر أن كل تغيير يأتى ومعه تبريراته ، وبغض النظر عن مصداقية هذه التبريرات ، وبغض النظر عن كل ما تنطوى عليه فالنتيجة النهائية

التى تسفر عنها هذه الموجات المتسارعة من التعديلات ، وتعديلات التعديلات ، عندما تصل أصداؤها إلى تفصيلات العمل اليومى هى انعدام الشروط اللازمة لظهور أنماط مستقرة ومتبلورة لإجراءات العملية التعليمية ، ومن ثم انعدام الشروط الضرورية لبزوغ أنماط مستقرة من ردود الأفعال الصادرة عن آحاد البشر الذين يتعاملون مع هذه العملية التعليمية أخذاً وعطاء . هذه ألف باء الشروط الصحية اللازم توافرها فى البيئة (بما فى ذلك جبهة التعليم فى هذه البيئة) حتى ينطلق أى نشاط إنسانى منظّم فيحتفظ بنظامه الداخلى ويتقدم نحو مزيد من تفتح إمكانياته . ويبقى بعد ذلك أن نتنبأ ونحن أقرب ما نكون إلى اليقين بصدق هذا التنبؤ بأن الاستقرار المنشود لمرفق التعليم لن يتحقق إلا بالقدر الذى يتولى به أهل العلم والتعليم أمورهم بأيديهم ، والمقصود هنا أن يتولوها فعلا وحقا ، لا قولا وزيفا .

ثانيا : تخفيف جرعة التسييس التى نأخذ بها معظم مرافقنا ومقدّراتنا . هذا أيضا يعتبر الآن مطلبا ملحاً لإصلاح أمور كثيرة فى حياتنا فى الآونة الراهنة . ومن بين هذه الأمور موضوع التعليم الذى ينصب عليه اهتمامنا فى هذا الفصل . فى فترة ماضية من تاريخنا الحديث ربما كانت جرعة التسييس الشائعة أمراً لا بد منه ، كانت جزءاً من طبيعة الثورة المصرية بعد الحرب

العالمية الأولى ، وربما اقتضتها كذلك ظروف صراع القوى الوطنية ضد كل الأغلال التى كانت تتهددها . لكن ما حدث بعد ذلك أن أصبح التسييس جزءاً من مناخ الحكم الشمولى . ولا تزال الرواسب تلاحقُنا حتى الآن بدعاوى مختلفة وتحت مسميات متعددة .

ليس فى هذه الدعوة إلى تخفيف جرعة التسييس أى تعارض مع ضرورة الثقافة السياسية للمواطنين عامة ، والمثقفين منهم بوجه خاص ، لكن الاهتمام بتحصيل الثقافة السياسية ونشرها شيء ، وهذا الفيض من التسييس الذى نغمر به كل مؤسساتنا الاجتماعية شيء آخر . الثقافة السياسية تمدنا بالإطار المناسب لفهم الأحداث العامة ، داخل الوطن وخارجه ، وتمكّننا من الربط بين الطرفين ، بحيث تزودنا فى نهاية الأمر بالتوجه المناسب الذى يجعل باستطاعتنا أن نصنع لأنفسنا رأيا وموقفا أساسه الاختيار الحر. أما التسييس فهو هذا النشاط الذى نشهده متمثلا فى محاولة تسخير الكثير من مؤسسات المجتمع للدخول مباشرة فى لعبة التضاغط بين القوى السياسية . والمثال الواضح على ذلك ما حدث على مر السنوات القليلة الماضية ولا يزال يحدث على مشهد منا بالنسبة لعدد من النقابات المهنية ونوادى أعضاء هيئات التدريس الجامعية ، فقد استولت عليها جماعات سياسية لتتخذ

منها منابر لما تمثله وما تحاول أن تبثه من توجه سياسى . والنتيجة التى تعنينا هنا هى أن هذا يتم على حساب الوظيفة الأصلية التى من أجلها أنشئت النقابات أصلا . أهم الوظائف الاجتماعية للنقابة أصلا أن توفر أنواعا مختلفة من الحماية لأعضائها ، وأن تلزمهم فى الوقت نفسه بمجموعة من القواعد تدور حول أخلاقيات المهنة . أما الآن، فمع التسييس المتزايد للنقابات ونوادى هيئات التدريس الجامعية ، فإن هذه الوظائف تختفي أو تكاد.

وقد جرى على المؤسسات التعليمية موضوع التسييس هذا بصور مختلفة ، تتناسب مع طبيعة القوى التى تعهدته فى الفترات المختلفة ، وتتناسب طبعا مع كون المؤسسات التعليمية تختلف عن النقابة أو النادى ، لكن المهم أن محاولات التسييس وقعت وأصابت أقداراً متفاوتة من النجاح، تعادلها بالضبط أقدار مكافئة من فشل المؤسسات التعليمية فى أداء الوظيفة التى من أجلها أنشئت ، ألا وهى التعليم ، والتدريب، والتربية .

هذا ما حدث ، وهذا هو معنى التسييس الذى نقصده ، طمس كل المعالم الوظيفية لمؤسسات المجتمع ، وكأن المجتمع يستطيع أن يستغنى عن التعليم والطب والهندسة والصناعة والزراعة .. إلخ لينام ويستيقظ على السياسة ، يطبب مرضاه بالسياسة ، ويهندس بيوته وطرقه وجسوره بالسياسة ، ويقيم مصانعه بالسياسة ،

ويدير مزارعه بالسياسة .. إلخ . هذا بالضبط هو الذى ينبغى لنا أن نراجعه بغض النظر عن توجهاتنا السياسية ، وبغض النظر عن كوننا حكومة أو معارضة، ومن هذه المراجعة نتقدم إلى تصحيح أوضاعنا وتوجهاتنا ، وخاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية ، لأن فسادها يستتبع بالضرورة فساد الحياة الاجتماعية ، ونجاحها شرط لا بد منه لارتقاء الحياة الاجتماعية .

خـــاتمة

أما بعد - فقد حرصنا فى هذا الفصل على أن نقدم ما قل ودل من المقترحات بحلول عاجلة وأخرى آجلة . والمتأمل فى هذه الحلول يجدها وثيقة الصلة بطبيعة مشكلة الانحرافات السلوكية التى شاعت بين الطلاب وأصبحت مهددة للعملية التعليمية بأسرها، كما أنها تأخذ فى الاعتبار منشأ هذه الانحرافات والظروف التاريخية التى أدت إلى تفاقمها . ومع ذلك فبالإمكان التفكير فى مقترحات أخرى للحلول العاجلة تأتى فى الأهمية بعد الاقتراحات الثلاثة التى قدمناها ، ولكن لا يجوز تجاهلها : من ذلك مثلا إعادة النظر فى طبيعة الامتحانات ؛ أيجوز أن تستمر أسئلة الامتحانات بصورتها الراهنة ومعظمها أسئلة لتقدير كفاءة الذاكرة الآلية؟ أم يجب التحول إلى ما يسمى بأسئلة حل المشكلات ؟

أى النوعين يخدم الأهداف الحقيقية للتعليم ؟ وأى النوعين يجعل الغش سهلا ميسورا وأيها يعوقه؟ كذلك لا بد من إعادة

النظر فى نظم الرقابة المعمول بها فى الامتحانات ، فى المدارس ، وفى الشهادات العامة ، وفى الجامعات ؛ لا بد من ابتكار نظم أكثر كفاءة وأقل إتاحة للتسيب .

ولا بد من العمل على سد الثغرات التى تغرى بالعدوان على القانون ، ما العمل فى موضوع «أبناء الأساتذة» وفى موضوع أبناء كبار المسئولين فى الدولة وأقاربهم ؟ أى استطراد فى الحديث عن هذين الموضوعين يعتبر الآن من لغو الكلام ، فقد سبقنى إلى الكتابة الصريحة فيهما كثير من الكتّاب الأفاضل ، ومن ثم فالمعرفة بأمرهما شائعة ، ولم يبق إلا أن نسلك الطريق إلى المقاومة والتقويم . كذلك لا بد (ونحن فى غمرة هذه الاقتراحات الإضافية) من مزيد من ترشيد الإعلام ، والإعلام المرئى بوجه خاص ، والمسئولية فى هذا الصدد موزعة بين الإعلاميين الرسميين والكتّاب ذوى الحس النقدى المرهف والقدرة على الحكم الصادق الأمين . هذه بعض مقترحات إضافية تقع تحت ما أسميناه بالحلول العاجلة ، ومن يتقدم لحمل المسئولية بأمانة سوف يجد المزيد من هذا الطراز .

وكذلك فيما يتعلق بالحلول الآجلة ؛ هناك الكثير من التوجهات التى يمكن إضافتها إلى ما سبق أن ذكرناه ؛ ويأتى فى مقدمتها الحاجة إلى المزيد من دعم القانونية فى الحياة ؛ يتصور البعض أن

ضمائر الأفراد شيء واستقرار القانونية في حياة المجتمع شيء آخر ، وهذا تصور غير دقيق ، وحقيقة الأمر أن الصلة وثيقة بين القانونية الاجتماعية والضمير ، فإذا اختل إعمال القانون أو اختل التوازن بين مفردات منظومة القيم التي يدافع عنها اختلت ضمائر الأفراد . ثم إنه لا بد من مزيد من دعم استقلال الجامعات وإلا فستظل سياسات التعليم فيها مملاة عليها ؛ وأخيرا وليس آخرا لا بد من الإسراع في مسيرة الإصلاح الاقتصادي حتى تصل بمنجزات هذا الإصلاح إلى المستوى الذي يحس به المواطن الفرد في حياته الخاصة والعامة ..

والمهم في كل ما ذكرنا أن تتناوله إرادة الفعل ، فعل التغيير .

العمـــل

الفكر والفعل وجهان لعملة واحدة ،
هـــى العمـل الإنســـانى .

العمـــل
فى حياة المواطن المصرى

يحتل موضوع العمل فى حياة أى مواطن ، فى مصر أو فى أى بلد آخر ، مكانة مرموقة ، وذلك بغض النظر عما إذا كان المواطن يعايش هذه الحقيقة بشعوره ووجدانه أم لا ، وبغض النظر عما إذا كان متنبها لكل مضامينها ومايترتب عليها أم لم يكن ..

أما فى مصر فهناك مشكلة معقدة حول علاقة المواطن بالعمل .. وتبدو بعض معالم هذا التعقد من خلال الأزمة الاقتصادية الراهنة .. ومع أن لهذه الأزمة جذورا متشعبة .. يتمثل بعضها فى أوضاع عالمية بعينها ، ويضرب البعض الآخر بجذوره فى السياسات غير الحكيمة التى اتبعتها عدة حكومات متوالية ، مع ذلك فإن قدرا من جذور الأزمة لا يمكن التهوين من شأنه يتمثل فى العمل كما يبذله المواطن المصرى كما وكيفا .. ويشعر كثير من

كتابنا ومفكرينا بهذه الحقيقة ، وفى سبيل القاء الضوء علي الدور الذى تسهم به في تعقيد الأزمة ، وفى سبيل الانطلاق منها إلى اقتراح الحل الأمثل للمشكلات الأساسية التى يعانى منها الاقتصاد والاجتماع المصرى يصوغ كتابنا فروضا متعددة توزع المسئوليات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، كأطر تنظم النشاط الاقتصادى للمواطن المصرى ، وفروضا أخرى تلقى بالمسئولية على عاتق هذا المواطن الذى لاينتج بقدر مايستهلك أو بقدر ما يجب أن يستهلك .. ومهما تكن الأسباب فهناك علامة استفهام كبرى تتعلق بالعمل .. تشغل حيزا لايستهان به فى وجدان المواطن الذى يعنيه الهم العام .. لذلك رأينا أن نكرس هذا المقال لموضوع «العمل» ، لعلنا نسهم بذلك فى تجلية بعض غوامض هذا المجال ، وغنى عن البيان أننا سوف نقتصر فى حديثنا هذا علىَ الجوانب النفسية ، والنفسية الاجتماعية التى تربط العامل بالعمل ، ونتائج هذا العمل ، لأن هذا الميدان ، ميدان العوامل النفسية والنفسية الاجتماعية هو الذى يمكننا أن نأمل في الاسهام فيه برأى قد يكون مفيدا ..

العمل والحياة الانسانية :

من وجهة النظر النفسية الاجتماعية يعتبر عملا كل نشاط يصدر عن الفرد بصورة منظمة ويؤدى بشكل مباشر أو غير مباشر الى انتاج سلعة أو تقديم خدمة ..

ويستطيع المتأمل فى هذا التعريف أن يفهم لماذا يعتبر كثير من علماء النفس وعلماء الاجتماع أن للعمل دورا كبيرا فى تشكيل الحياة النفسية للفرد ، والحياة الاجتماعية للمجتمع ، بل ويستطع أن يفهم لماذا احتفل به تراث الانسانية على مر العصور كما تكشف عن ذلك أساطير شعوب الأرض المختلفة ، واعداد كبيرة من طقوسها . ذلك أن العمل ، حسب التعريف الذى ذكرناه يعتبر قناة اتصال بين الفرد والمجتمع تفوق فى اهميتها أية قناة اتصال أخرى (بما فى ذلك اللغة ، والعضوية فى الاسرة) ..

فهو من ناحية يضخ الدم فى جسم المجتمع فيحفظ عليه حياته (بما يقدمه من سلع وخدمات) . كما أنه ينشط نموه (بما يقدم من ابتكارات فى هذه السلع والخدمات قد تثُور الحياة فيه) . وهو من ناحية أخرى يعود على الفرد الذى قدم هذه السلع والخدمات بأنواع من العائد أو المردود تحفظ عليه هو ايضا حياته وتنشط نموه وتثرى كيانه .. وبعبارة أخري إن العمل يقيم بين الفرد والمجتمع علاقة تبادلية بالغة الأهمية بالنسبة لكل منهما ، لأنها فى نهاية الأمر هى الدعامة التى تحفظ لكل من الطرفين كيانه (أى هيكله ، وما يتفاعل داخل هذا الهيكل من وظائف) وتضمن له نمو هذا الكيان . على هذا الأساس نستطيع أن نفهم كيف أن

فيلسوفا اقتصاديا بارزا مثل هنرى دى سان سيمون (وقد عاش فى جنيف فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر) . يقول إن فرنسا تخسر كثيرا إذا فقدت ثلاثة آلاف من أبنائها العاملين فى ميادين الصناعة والعلوم والفنون ، ولكنها لاتخسر شيئا ذا بال إذا فقدت ثلاثين ألفا من وجهائها . كذلك نستطيع أن نفهم كيف أن السلطان سليم الأول الذى فتح مصر سنة ١٥١٧ ليضمها إلى الامبراطورية العثمانية أصابها فى مقتل حينما أمر بعد الفتح بنقل العمال المهرة منها إلى الأستانة ، ونستطيع أن نفهم كيف أن هجرة العاملين المصريين المهرة باعداد متزايدة خلال العقدين الأخيرين تمثل خطرا كبيرا على حاضر مصر ومستقبلها المنظور .. نقول هذا رغم ترحيب حكوماتنا بهذه الهجرة ، ولكن السبب وراء هذا التفاوت بين رؤيتنا ورؤيتهم هو أنهم يفكرون فى المستقبل القريب ونحن نفكر فى المستقبل البعيد للمجتمع المصرى.

على أن هذه الرؤى الثلاث ، رؤية الفيلسوف الاقتصادى النابه ، وما ينطوى عليه الحدث التاريخى الأول (بالنسبة لماضينا) والحدث التاريخى الثانى (بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا القريب) أنما تصور أحوال المجتمع وشدة اعتماده فى حياته وحيويته على العمل .. ولكننا نترك هذا الجانب إلى الجانب الآخر من القضية .

لأنه فى رأينا لايحظى بالاهتمام اللائق به . ونعنى بذلك الطرف الخاص بالعلاقة بين العمل والفرد ..

العمل والحياة النفسية للفرد :

تشير كثير من البحوث النفسية الحديثة إلى أن للعمل آثارا متعددة الجبهات والمستويات على العاملين انفسهم .. وأن من هذه الآثار ما يمس الصحة النفسية ، بل والبدنية للعامل ، ومنها ما يسهم بشكل أو بآخر فى تحديد مستوى لياقته النفسية .. ومن هنا يستطيع القارىء أن يدرك سبب اهتمامنا بهذا الموضوع . والقضية التي تعنينا بالضبط فى هذا الصدد يمكن أن تصاغ على النحو الآتي : إن العمل بمعناه الحقيقى للمنتج لا يلقى فى حياتنا الراهنة الاهتمام اللائق به ، ومن هنا تأتى شكوى رجال السياسة والاقتصاد (متمثلة فى الحديث الذى لاينقطع عن الانتاج) ، ولكن من هنا أيضا تصدر شكوى أخرى ، هى شكوى المعنيين بأمور الصحة عامة والصحة النفسية بوجه خاص .. ومعنى ذلك أن إهدار العمل (المنتج) لا تقتصر أضراره على شح الثروة الاقتصادية فى المجتمع (وهو أمر بالغ الخطورة فى حد ذاته ، وفى نتائجه السياسية القريبة والبعيدة) ولكنها تمتد كذلك إلى الإضرار بالصحة النفسية للأفراد ، وإلى تشويه لياقتهم النفسية أيضا ..

وسوف نحاول فى الفقرات التالية أن نوضح القضية بدءا من جذورها السوية ، فنبين كيف أن للعمل فى نفوس الأفراد آثارا بالغة العمق ، وشديدة التعقد ، لأنه هو المسئول الرئيسى عن الهيكلة النفسية للأفراد ...

البنية الأساسية للشخصية :

هناك مستوى عميق فى بنائنا النفسى ، ربما كان أعمق مستويات تنظيم الشخصية ، وفيه يكون التأثير من نوع يشبه ما نسميه فى حياتنا اليومية وضع قواعد البنية الأساسية لأى بناء (بناء المدن مثلا) . حيث يقوم العمل بدور المربى الذى يكسب الفرد مجموعة الخصال الأساسية التى تمثل الحد الأدنى لقبوله عضوا فى المجتمع .. وفيما يلى ذكر أهم هذه الآثار :

أ - قدر معين من ضبط الأداء : ويبدو ذلك فى اكساب الفرد مجموعة من المهارات اللازمة للقيام بأداءات بعينها وما تستلزمه هذه الأداءات من تشغيل محسوب لمختلف الوظائف الذهنية والحركية التى لابد منها للوفاء بحق هذه الأداءات ، كالادراك الدقيق ، وتركيز الانتباه ، والتحكم فى الحركة ، ويستطيع القارىء أن يتخيل أنواعا مختلفة من الأعمال بدءا من الأعمال اليدوية البسيطة كالنسج على الأنوال اليدوية إلى الأعمال الأعقد قليلا كالكتابة على الآلة الكاتبة إلى الأعمال الأشد تعقيدا من ذلك

كقيادة السيارات والطائرات . جميع هذه الأعمال تقتضى للتدريب عليها إكساب المره قدرات التشغيل المحسوب لوظائف الادراك الدقيق ، وتركيز الانتباه والتحكم فى الحركات الغليظة والدقيقة بكفاءة عالية ، وتدخل هذه الوظائف جميعا فى علاقات متبادلة فيما بينها لاتلبث أن تتبلور فى شكل قوالب للفعل تزداد رسوخا فى نفس صاحبها من استمراره فى أداء تلك الأعمال .. بحيث نستطيع أن نتكلم ، اذا ما بلغ للرسوخ مبلغا معينا ،. عن اتقان للأداء رفيع المستوى ..

ب - قدر معين من الانضباط الذاتى : ويتجلى فى تدريب الشخص على المواءمة بين مطالب العمل والعادات الشخصية .. من ذلك مثلا الارتباط بمواقيت محددة للعمل ، وتطويع عادات الشخص وموازين المفاضلة لديه لما تقضى به ظروف العمل . والحياة مليئة بالأمثلة الموضحة لهذه النقطة ..

وتقوم معظم هذه الأمثلة على مبدأ التنازل الطوعى أو ما نسميه أحيانا بالتضحية بالرغبات أو النزوات اللحظية لا لشىء إلا لأنها تتعارض مع بعض مقتضيات العمل ، كأن أتنازل عن سهرة ممتعة حتى أستطيع الاستيقاظ مبكرا وفى حالة مزاجية وعقلية طيبة تضمن لى حسن الأداء فى عملى صبيحة اليوم التالى أو كأن يتنازل

العاملون فى محطات خدمة البنزين عن تدخين السجاير ماداموا فى أوقات العمل داخل محطاتهم التى يعملون فيها .. وأمثلة أخرى أبسط من ذلك أو أعقد .. لا تقع تحت حصر ..

جـ – تنمية قدرات التعاون مع الغير بالصورة التى تلائم نوع الخطوات التى ينقسم إليها العمل الذى يسهم الفرد فى القيام به مع غيره من الأفراد .. ويتطلب ذلك من الشخص درجة معينة من الإلمام بالهيكل الكلى للعمل . ومن الادراك لحدود الدور الموكول إليه هو شخصيا داخل هذا الهيكل ، وكلما ارتقت قدرات التعاون لديه كان ذلك ايذانا بمزيد من الاتقان للدور الذى يقوم به ، لنفرض مثلا أنه ، حرصا على مزيد من التعاون استمر الشخص مبقيا على قنوات الاتصال مفتوحة بينه وبين زملائه المشاركين معه فى إقامة هيكل المشروع (أو العمل) المشترك ، يطلب مشورتهم أو يستمع إلى ملاحظاتهم التلقائية من حين لآخر ، أكبر الظن أن هذا السلوك سوف يؤدى به إلى اعادة النظر فيما انجز من عمل خاص به وادخال سلسلة من التعديلات والتصويبات من شأنها أن تزيد من احتمالات الاتساق أو التناسق بين الجزء الذى يقوم هو بانجازه وسائر الأجزاء التى يحمل مسئوليتها الآخرون .. وأكبر الظن كذلك أنه ، وقد رأى ايجابية النتيجة المترتبة على حرصه على

الاستزادة من التعاون سوف يزداد حرصا على تحقيق مثل هذا التعاون فى أعماله المقبلة .

د - تنمية قدرات التخطيط للمستقبل ، وهذه مجموعة من القدرات يقتضيها أى عمل من الأعمال التى نقوم بها فى حياتنا الأجتماعية ، سواء أكان هذا العمل ذا طبيعة إدارية أم صناعية أم تجارية ، وتنطوى هذه القدرات على عدد من الوظائف ، يأتى فى مقدمتها وظيفة التصور أى تكوين صورة ذهنية للناتج كما نتخيله فى المستقبل ، ثم توجيه خطواتنا بدءا من اللحظة الراهنة صوب تحقيق هذا التصور .. وقد نزيد على ذلك تصورا لجدول زمنى محدد لانجاز العمل .. كما نصوغ تصورا للتكلفة المادية التى يتطلبها الانجاز .. وربما وضعنا كذلك تصورا للفوائد التى سوف تترتب على تحقيق هذا العمل ، وآخر لما يحتمل أن يظهر من آثار جانبية (غير مرغوب فيها) للمشروع ، وللأسلوب الذى يمكن اللجوء إليه لمواجهتها .

هـ - تنمية آليات تصحيح الفعل : هناك مجموعة من العمليات شديدة التعقيد ، تعرف باسم آليات تصحيح الفعل ، بعضها نفسى إلى حد كبير ، والبعض الآخر نفسى اجتماعى ، والبعض الثالث اجتماعى فى المقام الأول ، وعندما تنشط هذه العمليات تجدها تلتقى جميعا فى اتجاه تصحيح الأفعال التى نقوم بها ، أيا كانت طبيعة هذه الأفعال (ذهنية أو حركية) .

وأيا كان مستواها من البساطة والتركيب ، وهى عمليات بالغة الأهمية في حياتنا ، لأنها هى التى تكمل العملية الكبرى والرئيسية في حياتنا بأسرها ، ألا وهى عملية التوافق مع ظروف البيئة المحيطة بنا ومطالبها ، وتأتى فى مقدمة هذه الآليات التصحيحية خمس عمليات ، هي : عمليات المردود ، وعمليات النقل والتعميم ، وعمليات المحاكاة والاقتداء ، ثم التقويم ، وأخيرا عمليات الثواب والعقاب ، والمردود هو الصدى المباشر لأى فعل نقوم به ، صداه في نفوسنا ، هذا الصدى قد يكون حسيا (كما يحدث عندما نسمع صوت محرك السيارة يرتفع فى أعقاب الضغط بالقدم على بدال السرعة) . أو عضليا (كما يحدث عندما نضغط أزرار الصعود أو الهبوط بالمصعد فنشعر بثقل جسمنا وهو يحمل إلي أعلى ، أو وهو يسقط إلى أسفل) . وقد يكون المردود فكريا ، وقد يكون وجدانيا أما عمليات النقل فهى التى تضمن انتقال أثر ما تعلمناه في موقف معين إلى ما يليه من مواقف مشابهة ، وبذلك يحدث ما نسميه بالتعميم ، وأما المحاكاة والاقتداء فهى عمليات التقليد التى نقوم بها لما يصدر أمامنا عن القدوة .. وأما التقويم فهو مجموعة العمليات التي ينطوى عليها النظر فيما أنجزناه لمضاهاته بما كنا نستهدفه ، وتقدير مواضع التفاوت بين النموذجين -

والحكم لهذا التفاوت أو عليه ، وأخيرا فإن معنى الثواب والعقاب معروف .. وهما فى أغلب الأحوال من طبيعة اجتماعية إذ يقعان علينا بفعل الآخرين ممن يحيطون بنا ، أردنا ذلك أم أبينا .

نحن والبنية الأساسية للشخصية

والآن وقد حصرنا هذا العدد من الآثار التى ينفذ بها العمل فى نفوس القائمين به لوضع دعائم البنية الأساسية ، نعود إلى جوهر القضية التى تعنينا ، والتى أوضحناها فى صدر هذا الحديث ، ومؤداها : أن العمل بمعناه الحقيقى (المنتج) لايلقى فى حياتنا الراهنة الاهتمام اللائق به .

وأن ذلك أمر لاتقتصر أضراره على تقليص حظ المجتمع من الثروة الاقتصادية ، بل يمتد ليوقع الضرر بالصحة واللياقة النفسية . نعود إلى هذه القضية لنواجه السؤال الذى يطرح نفسه ، وكيف يقع الضرر ؟

ماذا يعنى إهدار العمل المنتج ؟ ماذا يعنى تفويت الفرصة على أنفسنا أن نتعرض لعمليات ضبط الأداء ، والانضباط الذاتى ، وشحذ قدرات التعاون ، وتنمية قدرات التخطيط ؟ وماذا يعنى ضياع فرصة تنمية آليات تصحيح الفعل فى نفوسنا ؟

هذه أسئلة نفرد للاجابة عليها حديثا قائما بذاته ..

العمــل

ركيزة للصحة النفسية

الحديث عن العمل حديث عن ميدان بالغ الاتساع ، يمكن أن يمتد ليشمل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ والحضارة والسياسة ، وكل مايتعلق بالإنسان ، بل إن بإمكاننا أن نعيد على أساسه تعريف الإنسان فنقول إن الإنسان حيوان عامل : ذلك أن الانسان يتفرد دون سائر أعضاء المملكة الحيوانية بالقيام بالعمل ، من حيث إن العمل نشاط منظم (أى يمضى حسب خطة تصورية قائمة فى ذهن فرد بعينه أو عدد من الأفراد) يهدف إلى انتاج سلعة أو خدمة ويستتبع بناء على ذلك مسئولية ، وما يقال عن وجود «العمل» فى خلية النحل أو قرية النمل إنما هو من قبيل المجاز فقط ، لأنه فى حقيقة الأمر مجرد سلسلة من النشاطات الغريزية العمياء ، لا تحمل خصائص العمل الإنسانى بأى حال من الأحوال :

ومع جلال شأن العمل على هذا النحو فقد أحاطت به الشوائب في بعض المجتمعات ، وفي عدد من مراحل التاريخ ، بحيث شوهت صورته وسيرته في نفوس أعداد غفيرة من البشر ، فلم يعد يذكر إلا مقرونا بالشقاء ، وربما بمعاني الذل والهوان ايضا . ويكفي أن نتذكر في هذا الصدد تاريخ اقترانه بالعبودية وبالسخرة وبكثير من أشكال القهر والاستغلال التي برع الانسان القديم والحديث على السواء في ابتكارها .

وفي هذا الخضم تشير كثير من الدلائل إلى أن كثرة من مواطنينا قد فسدت العلاقة بينهم وبين العمل لأسباب تكمن في الظروف المحيطة به ، كظروف التنظيم الاداري المليء بعناصر التثبيط والتعقيد والمعاكسة . وقيادات العمل التي لاتعرف شيئا عن أصول القيادة السليمة ، ونظام الأجور الذي لم يعد فيه مايغري أو يرضي ، والنتيجة أن أصبح الكثيرون وقد غلبت عليهم مظاهر النفور من الالتزام بمعظم متطلبات العمل . ناهيك عن مقتضيات إتقانه ، وأصبحت علاقاتهم به شديدة السطحية ، وشديدة الشكلية بحيث يمكن القول بأن الناس ، في نفورهم من الظروف المحيطة بالعمل أصبحوا نافرين من العمل نفسه ، وهنا يكمن عدد من مؤشرات الخطر الذي يتهدد مستقبل الصحة النفسية في مجتمعنا ومع ذلك فعلى الرغم من هذا الركام التاريخي الهائل في الماضي ،

ووطأة الظروف المعاكسة في الحاضر ، يظل للعمل ، أمام النظرة الفاحصة بريقه الذى يدل على قيمته الحقيقية كبريق الماس فى ظلمات مناجم الفحم الكئيبة . فالعمل كما يتضح من واقع دراسات الأمراض النفسية يعتبر واحدا من أهم المعايير التى تقوم عليها التفرقة بين اقتراب الشخص من الصحة النفسية وابتعاده عنها نحو المرض النفسي . وهو كذلك واحد من أهم الأدوات وأكثرها فعالية فى الوصول بنا إلى مستوى اللياقة النفسية . التى تعلو على مجرد الخلو من المرض ، وقد رأينا أن نكرس جهدنا فى الفصل الراهن لبيان الأوجه المتعددة للعلاقة بين العمل والصحة النفسية فى أدنى مراتبها حيث ينتفى المرض ، وفى أعلى درجاتها حيث تتوافر اللياقة النفسية .

العمل والصحة النفسية

للعمل علاقات متعددة بالحالة النفسية للفرد فى تأرجحها بين الصحة والمرض . وأولى هذه العلاقات وأوضحها أن ارتباط الشخص بالعمل يعتبر معيارا مهما من المعايير التي يرجع إليها الطبيب أو المعالج النفسى فى تقويمه لحالة مرضاه ، وذلك من ناحيتين ، أولاهما الانتاج ، وثانيتهما تاريخ الاستقرار فى العمل ، فأما عن الانتاج فمن أهم الأسئلة التى يطرحها الطبيب على المريض النفسى أو على أهله السؤال حول-ما اذا كان المريض

مواظبا على عمله (الذى يحصل منه على أجره أو دخله) . ومنتجا فيه (بمعايير الانتاج السائدة) . فإذا كان مواظبا ومنتجا فهذه علامة طيبة تحسب للمريض ، أما إذا كان قد انقطع عن العمل وآثر البطالة أو العزلة أو الشرود فتلك علامة سيئة وذات وزن كبير فى سوئها ، وأما فيما يتعلق بمسألة تاريخ الاستقرار فى العمل فأحد الأسئلة التى لايغفلها الطبيب أثناء استقصائه تاريخ مريضه أن يسأله حول تاريخه فى العمل أو الأعمال التى اشتغل بها ، وإلى أى مدى ينبىء هذا التاريخ باستقرار أو بتغييرات متوالية على فترات قصيرة نسبيا ، ومع التسليم بأن الاستقرار وحده قد لايكون دائما مؤشرا صادقا لحالة صحية طيبة ، فإن كثرة التغييرات المتوالية للعمل فى فترة زمنية محدودة تعتبر مؤشرا صحيحا إلى وجود اضطراب نفسى أو استعداد للاضطراب النفسى لا يمكن اغفاله .

ثم هناك علاقة ثنائية بين العمل والمرض النفسى ، خلاصتها أن العمل يتخذ أحيانا ، أى فى بعض الحالات المرضية ، وفى بعض مستويات المرض النفسي ، يتخذ أداة (بين عدد من الأدوات الأخرى) للعلاج النفسى . ومن هنا نجد أن كثيرا من المصحات النفسية تضم قسما لما يسمى صراحة «قسم العلاج بالعمل» . ويتلخص هذا العلاج بالعمل فى جعل العمل وسيطا بين المعالج والمريض ، وذلك بدلا من الكلام الذى يسود فى كثير من أنواع

العلاج النفسى المعتادة . وفى هذا الصدد يحاول المعالج استكشاف أقرب الاعمال إلى قدرات المريض واهتماماته أو هواياته ، ثم يحاول أن يدفعه إلى ممارسة هذا العمل فى سياق برنامج من المسئوليات المحددة ، التى تتدرج من حيث المدة التى يستغرقها الأداء والدقة التى يتطلبها على أن تصحبه عناصر الحفز والتشجيع والمكافأة وقد يكون سياق العمل فرديا أو جماعيا . إلى آخر الشروط التى تمليها اعتبارات علمية محددة ، والمفروض أن تنطلق فى أثناء ذلك ، ومن خلال العلاقة التفاعلية بين المريض وعمله عدة عمليات نفسية يكون من شأنها إقرار حالة الشفاء والصحة النفسية المنشودة .

ثم هناك علاقة ثالثة بين العمل والاضطراب النفسى كذلك . مؤداها أن العمل يتخذ طريقا رئيسيا فى إطار ما يسمى ببرامج «إعادة التأهيل» تطبق على نسبة كبيرة من مدمنى تعاطى المخدرات والمسكرات . فمن الأمور المعروفة أن الادمان اذا اشتد بالمدمن أوقعه فى قدر من التدهور النفسى والاجتماعى يكون من أهم مظاهره تفكك الروابط بينه وبين عمله ، وكذلك بينه وبين محيطه الاجتماعى بما فى ذلك اسرته ، كما يكون من أهم مصاحباته النفسية نوع من التسيب والتفكير وفى العادات الشخصية والضوابط الأخلاقية . وليس أفضل من هذه الأحوال

اللجوء إلى برامج إعادة تأهيل الشخص بتدريبه على التوافق مع مقتضيات مواقف عمل محددة تعين له حسب مواصفات يحددها أهل الاختصاص تراعى فيها درجة تدهوره ، كما تراعى فيها البقية الباقية لديه من مهارات العمل الذى كان يشتغل به قبل الادمان ، ومدى استعداده للعودة إلى تعلم هذه المهارات وإتقانها واضافة الجديد المطلوب إليها . ومن شأن هذه البرامج اذا أحسن تطبيقها أن تعيد إلى المدمن الناقه روابطه مع العمل والأسرة ، كما تعيد إليه مستوى من الانتظام والانضباط النفسى لابأس بهما .

العمل واللياقة النفسية

يشير مفهوم اللياقة الى مستوى من التناسق وكفاءة التشغيل بين الوظائف النفسية الكبرى ، يعلو على مستوى الخلو من المرض. والسؤال الآن ، وقد فرغنا من الحديث عن العلاقة بين العمل والبرء من الأمراض . هل هناك علاقة بين العمل واللياقة النفسية ؟ وكيف تنشأ وكيف ترسخ هذه العلاقة ؟

والجواب المباشر ، هو نعم توجد علاقة . فاللياقة النفسية أحد النواتج المهمة أو ما نسميه بالنواتج الاضافية المترتبة على العمل . بعبارة أخرى شارحة هناك على أقل تقدير ناتجان يترتبان على أى عمل أقدم عليه . الأول هو السلعة أو الخدمة المستهدفة أصلا من

العمل . والثاني هو ماطرأ عليّ وما اكتسبته من خبرات إضافية (تضاف إلى ما كان عندى من قبل) أثناء مرورى بخبرة القيام بهذا العمل . فأما الناتج الأول فهو من اختصاص المشتغلين بالاقتصاد . وإما الثاني فهو من اختصاص علماء السلوك ، وعلماء النفس والاجتماع منهم بوجه خاص . هذا الناتج الثانى هو الذى يدخل فى صميم تكوين اللياقة النفسية فكيف يكون دخوله ورسوخه ؟

ينفذ تأثير العمل إلى نفوسنا من خلال خمسة منافذ رئيسية هى : التعرض لآليات ضبط الأداء . والتعرض لآليات الانضباط الذاتى ، ثم التعرض لعمليات التعاون مع الغير . ثم التعرض لعمليات التخطيط للمستقبل . وأخيرا التعرض لآليات تصحيح الفعل ، ومن خلال هذه القنوات الخمس الكبرى ينفذ تأثير العمل في نفوسنا ، بأن ينشط لدينا مجموعة الوظائف النفسية الأساسية كالادراك – وتركيز الانتباه ، والتذكر ، والتخيل ، وردود الأفعال الوجدانية والتحكم الحركى . إلخ) . وفى الوقت نفسه ينسق بين هذه التنشيطات المختلفة فتنطلق معا فيما يشبه تناسق العزف السيمفوني ، مما يرسى مزيدا من دعائم عمليات «التحكم المحسوب» (أى التحكم الذى يمنع التضارب بين نشاط الوظائف

النفسية المتعددة ، ويعمل لحساب تكامل هذا النشاط) ، وفيما يلي شرح موجز للكيفية التى يتم بها هذا التنشيط والتحكم السيمفونى المعقد :

أولا : التعرض لآليات ضبط الأداء : عندما نؤدى عملا معينا ونحاول اتقان خطواته فإننا نضطر فى هذا السبيل إلى تنشيط عملية تركيز الانتباه فى الأجزاء التى نعمل علي إنجازها ، كما نعمل على تنشيط الإدراك الدقيق لخصائص هذه الأجزاء ، والأجزاء الأخرى التي أنجزناها من قبل . كذلك نعمل على مزيد من التحكم فى حركتنا التى نستخدمها فى إتمام هذا العمل ، تصور مثلا أننا مكلفون بتقليد صورة مرسومة وذلك بأن نرسم صورة مماثلة لها ، أو أننا مكلفون بصنع منضدة بناء على أوصاف مكتوبة أو مرسومة أمامنا فى هذه الأمثلة البسيطة تستطيع أن تدرك دلالة العمليات السلوكية التى نشير إليها . وهى تركيز الانتباه . ودقة الادراك . والتحكم فى حركات اليد والأصابع .

ثانيا : التعرض لآليات الانضباط الذاتي : كثيرا مانتعرض أثناء قيامنا بالعمل لتيقظ رغبات معينة فى نفوسنا طلبا لأمور قد تسعدنا ، ولكن لا صلة لها بالعمل الذى بين أيدينا . كأن أتذكر مثلا صديقا أود أن أراه وليس لهذا أية علاقة بالعمل الذى أقوم

به. فأقرر فورا أن أعطل هذه الرغبة فى اللحظة الراهنة على أن أشبعها في لحظة أخرى مناسبة ، وذلك منعا من تعطيل العمل ، واستمر فى عملى الذى أنا بصدده .

ويتكرر ذلك من حين لآخر ، ومن خلال هذا التكرار أزداد تمكنا من التحكم فى رغباتى ونزواتى فى سبيل مزيد من التنسيق بين مطالب العمل ومطالب الذات .

ثالثا : التعرض لآليات التعاون مع الغير : هنا تنشط عندى مجموعة من العمليات تدور حول إدراك دور الطرف الآخر الذى أتعاون معه ، وذلك لكى أعرف أين ينتهى دوره وأين يبدأ دورى ليتكامل معه فى الناتج الأخير . وكلما كان إدراكى لمهمة الشخص الآخر دقيقا كان ذلك أدعى إلى أن أؤدى مهمتى المكملة لوظيفته على وجه أفضل ، أى دون تضارب معه ، بل ومع مراعاة قواعد النسبة والتناسب بين دورى ودوره فى هذا السياق وأمثاله ينمو التدريب على إدراك ما نسميه «الأدوار الاجتماعية» كما تنمو القدرة على قيامنا بما يخصنا من هذه الأدوار ، وتهذيب هذا الجزء الذى يخصنا .

رابعا : التعرض لآليات التخطيط للمستقبل ، ومن خلال هذه القناة تنشط وتنمو وظائف التصور أو التخيل ، ويكون النمو فى هذه الحالة صحيا لأنه يكون محكوما بمقتضيات العمل ، فهو نمو

داخل إطار محكوم ، وليس نشاطا هلاميا كشطحات الخيال في أحلام اليقظة المرضية التي تنطلق دون ضوابط من الواقع المحيط بنا .

خامسا : التعرض لآليات تصحيح الفعل ومن خلال هذا المنفذ تنمو لدينا قدرات الملاحظة المنعكسة على ذواتنا . فنتعلم كيف نرصد كل صغيرة وكبيرة مما يصدر عنا من أفكار ومشاعر وأفعال ، وكيف ننظر فيها بنظرة ناقدة . وبالتالى كيف ندخل عليها أقدارا متفاوتة من التغيير والتعديل من حين لآخر حتى يستوى لنا أفضل أداء ممكن ، هنا تجتمع لنا وتتضح معنا مجموعة من القدرات تصب فى وظيفة كبرى نسميها «وظيفة التعديل الذاتى المتواصل» وهى وظيفة تقوم فى جوهرها على أن نكون فاعلين ومنفعلين فى الموقف الواحد ، وفى اللحظة الواحدة .

علي هذا النحو تنطلق لدينا فى مواقف العمل مجموعة من العمليات الأساسية ، بعضها فى اتجاه التنشيط . تنشيط الوظائف النفسية المختلفة . وبعضها فى إتجاه التحكم في سرعات هذا التنشيط ، وفى تحقيق أعلى مستويات التكامل بين المسالك المختلفة لهذا التنشيط . والبعض الثالث فى اتجاه مزيد من وعى مركز التحكم (الذى هو الذات الفاعلة) وذلك بتنمية قدرته على مزيد من التحكم بحيث تصبح قدرة على التحكم فى التحكم .

هذا هو مسار آثار العمل في نفوسنا ونحن في حال الصحة نلخصه فيما يلي :

التدريب على تنشيط الوظائف ، وعلى التحكم فى نظام التنشيط ، وعلى مزيد من الوعي بدورنا الفعال فى تحريك عمليات التنشيط وعمليات التحكم معا . هنا فى هذا الموقع بالضبط تتمثل قيمة العمل كركيزة أساسية للصحة النفسية بأشمل معانيها ، فى هذه البؤرة حيث تتجمع عمليات التنشيط ، والتحكم والوعى بهذا التحكم . وهذا بالضبط هو الشيء الذى نخسره عندما نهمل العمل. ونحن نخسره بدرجات متفاوتة ، تتناسب مع مستوى السطحية أو الشكلية الذى نأخذ به العمل ، وقد قلنا من قبل أن جوهر اللياقة وهى أعلى مستويات الصحة النفسية ، يتمثل فى عملية الهيكلة ، أى فى إكساب النشاط النفسي هيكله الداخلى فتنطلق لدينا عمليات (أو منظومات) الفكر ، والعاطفة ، والفعل ، وقد احتفظت كل منها بقسماتها الداخلية واضحة مفصلة ، وبتناسقها فيما بينها بدرجة عالية من الكفاءة . ونضيف الآن أن العمل يعتبر من أهم الأدوات القائمة فى حياة الانسان لتحقيق هذه الهيكلة لأنه من أقوى المؤثرات التي تحرك فى نفوسنا عمليات التنشيط وعمليات التحكم والوعى بها جميعا .

من أجل ذلك يعز علينا ، نحن المختصين بدراسة هذه الموضوعات . (لذلك ندرك هذه الصلة بين العمل والصحة النفسية في أدنى مستوياتها وفي أعلاها بهذا الوضوح) يعز علينا أن نرى الكثرة الغالبة من مواطنينا (وهى كثرة غالبة فعلا ولاسبيل إلى المجاملة الضارة في هذه الأمور) يتخففون من كثير من التزامات العمل ومقتضياته ، وذلك في غمرة غضبهم على بعض عناصر السياق الاجتماعي المحيط بالعمل . يعز علينا أن نرى هذه الكثرة الغالبة وهم يسعون بخطوات متسارعة نحو الإخلال بصحتهم النفسية ، والبقية الباقية لديهم من مقومات اللياقة النفسية ، وهو سلوك يوشك أن يكون سلوكا انتحاريا .

أما الطريق إلى الوقاية من عواقبه فيبدأ بالوعي بضرورة التفرقة بين العمل من ناحية ومايحيط به من عناصر مثيرة لمشاعر الغضب والاحباط من ناحية أخرى . فإذا أفلحنا في ارساء هذه الخطوة الأولى فسوف يكون علينا أن نتبعها بخطوات أخرى تمضي كلها نحو مزيد من توثيق علاقتنا بالعمل ، رغم كثرة الظروف المعاكسة وتكاثرها . لأن العمل يستحق منا ذلك وأكثر .

الآثار النفسية للبطالة

رغم الاعتراف بأن العمل لم يأخذ حقه بعد من الدراسات المستفيضة والمتعمقة عند علماء النفس . فإن القدر المتوفر من هذه الدراسات في وقتنا الراهن كفيل بأن يطلعنا على ما له من أثر خطير فى حياتنا النفسية فى أمور الصحة والمرض على السواء. وعملا بالقاعدة القائلة «وبضدها تعرف الأشياء» فبإمكاننا أن نستفيد من البحوث التى تناولت الآثار النفسية للبطالة فى إلقاء مزيد من الضوء على الدور الجليل الذى يقوم به العمل فى حياتنا .

فى خلال الثمانينات نشر عدد لابأس به من الدراسات العلمية حول الأضرار النفسية المترتبة على البطالة . ويمكن حصرها مبدئيا فى النقاط الخمس التالية :

أ – الارهاق الناجم عن الشعور بالسأم والملل .

ب – التقدم تدريجيا نحو تبلد الشعور وفقدان الأمل .

جـ – الشعور بالهوان ، أو تضاؤل قيمة الشخص فى نظر نفسه .

د - زحف المزيد من الشعور بالاكتئاب .

هـ - ومع زيادة مدة البطالة طولا تزداد وتعمق مظاهر سوء الصحة النفسية بوجه عام .

ولاتقتصر النتائج السلبية للبطالة على تلوين مضمون الحالات الشعورية بهذا اللون الكئيب بل تتعداه إلى إلحاق الضرر بتصرفات الشخص وسلوكياته العملية فى الحياة . فتكثر الخلافات الزوجية ، وتتزايد نسب الطلاق ، كما قد يجنح البعض إلى إدمان المخدرات والمسكرات ، ويصل البعض إلي محاولات الانتحار . وجدير بالذكر أن هذه الدراسات نفسها تشير إلى أن النتائج السلبية الغليظة للبطالة لاتظهر فى التو واللحظة عقب فقدان الشخص عمله ، ولكنها تستغرق وقتا يتراوح بين خمسة وستة شهور حتى تفصح عن الصورة التي ذكرناها . كما تشير إلى أن الأضرار لاتصيب جميع الأفراد المتعطلين بنفس الشدة وبنفس السرعة . ولكنها تتفاوت من فرد إلى آخر نتيجة لعوامل متعددة يؤدى بعضها إلى الاسراع بأخطارها ، والبعض الآخر إلى التخفيف قليلا من وطأتها دون إزاحة هذه الوطأة تماما .

إن الحصر المبدئى للأضرار النفسية للبطالة ، كما أوردناه فى السطور القليلة السابقة ، إنما هو حصر يعتمد على النظرة السطحية العابرة ،، ومن ثم يظل السؤال واردا عن الأسباب

النفسية العميقة الكامنة وراء النقاط الخمس التى ذكرناها . وفيما يلى بيان بهذه الأسباب وكيف تتفاعل فى نفوس الأشخاص العاطلين وفى سياقات حياتهم :

١ - ضياع معالم الجدول الزمنى للحياة اليومية للشخص :

إذا نحن أخذنا مجموعة من الأشخاص يمثلون فى جملتهم جمهور المواطنين الأصحاء الذين تقع أعمارهم بين العشرين والستين وسألنا كلا منهم ماذا يفعل بيومه منذ أن يستيقظ فى الصباح وحتى يستسلم للنوم فى المساء . ثم قمنا بتحليل علمى دقيق لهذه الاجابات فسنكتشف مايمكن أن يسمى جدول الأعمال اليومى لكل من هؤلاء المواطنين . ومع أن هذا الجدول يتغير من يوم إلى آخر فإن التأمل فى عدد من الجداول المتتالية للمواطن الواحد يكشف عن أن هناك نمطا مستقرا لهذا الجدول لكل مواطن رغم التغيرات التى تطرأ من حين لآخر على هذا البند أو ذاك من بنوده . أى أن الأساس هو ثبات الاطار العام للجدول وأن مايطرأ من تغيرات على بعض مضامينه مسألة ثانوية . ومعنى ذلك إذن أن لكل منا جدولا زمنيا يقوم على نمط مستقر فيما يتعلق بالشكل الذى نوزع به الساعات الأربع والعشرين التى تملأ يومنا نوزعها بين النوم واليقظة ، وكذلك بين أنواع النشاطات الرئيسية المختلفة التى نقوم بها على امتداد الساعات بين الاستيقاظ من النوم والعودة إليه . وسنكتشف غالبا أن الأمر يختلف بين أيام الأسبوع المختلفة .

فهناك نمط لجدول الأعمال فى أيام العطلة الرسمية . ولايعنى هذا الكلام أبدا أن الشخص العادى يكون على وعى بجدول الأعمال هذا في وحدته وتكامله ، ولا بالطريقة التى ينشأ بها ويتبلور على صيغة معينة . ولا بالقوانين النفسية التى تنظم نشوءه واستقراره ، ومع ذلك فالجدول ينشأ ويستقر والشخص ينظم نشاطاته اليومية من خلاله سواء وعى ما وراءه من عوامل وقوانين أم لم يكن على وعى كاف بها . والاسم السائد لهذا الجدول بين أهل الاختصاص هو الجدول الزمنى ، وتشير هذه التسمية إلى وظيفته التى يؤديها فى حياتنا ، فهو يقوم بدور الخريطة التى تنظم حركتنا فى الزمن ، فيحدد لنا التوجه العام (مثال ذلك : اليوم عمل وليس يوم عطلة) ، وكأنه يحمل التوجهات الرئيسية التى يجب أن نلتزم بها ، ثم أنه يحدد لنا الأقسام أو الفقرات الكبرى لليوم (مثال ذلك : هذه ساعات النهار وتلك ساعات الليل . بكل ما لهذه الاشارات من مضامين تخص توجيه نشاطنا) . ويحدد لنا كذلك نوعية النشاطات التي يجب أن تتوالـى واحـدا بعـد الآخر داخل كل قسم أو كل فقرة .. إلخ .

والجدول الزمنى بهذه المواصفات حقيقة نفسية بالغة الأهمية فى حياة كل منا ، فله وجود موضوعى ذو ثقل يفرض نفسه علينا فنتبعه فى معظم الأحوال فى حياتنا العملية اليومية بقليل من

التردد وكثير من القبول المسلم به آليا ، كما يؤدى لنا خدمة أخرى تمس جانب الحياة الوجدانية فينا ، إذ يشيع فى نفوسنا شعورا هادئا متصلا بالاطمئنان لأننا (كما يقال عادة) نعرف «أولنا من آخرنا» ، منذ اللحظات الأولى للاستيقاظ فى الصباح ، وحتى آخر الليل فى المساء .

خلاصة القول إذن أن هناك حقيقة نفسية مهمة فى حياتنا هى ما يسمى «بالجدول الزمنى» والوظيفة الرئيسية التى يؤديها بالنسبة لنا هى إعطاؤنا الشعور بالتوجه فى نشاطنا وحركتنا عبر ساعات اليوم الواحد . وعبر الأيام ، ثم إنه مع مزيد من نضجه ونضجنا يعطينا الشعور بالتوجه عبر الأسابيع والشهور والأعوام.

هنا فى هذا الموضع من الحديث لابد لنا من أن نذكر القيمة الايجابية للعمل ، فى مقابل القيمة السلبية للبطالة ، فالعمل هو الدعامة الأساسية التى ينتظم حولها الجدول الزمنى لكل منا . والبطالة هى العنصر الأساسى الذى يصيب جدولنا الزمنى فى صميم وظيفته وبنائه ، فتضعف فاعليته فى تنظيم حياتنا ، ويتفسخ بناؤه الذى كنا ندركه ونتعامل مع فقراته .

وينعكس ذلك على صفحة شعورنا فى بداية الأمر فى تزايد الاحساس بالملل والسأم ، ثم يتطور شيئا فشيئا إلى فقدان

الشعور بالتوجه ، وحلول الشعور بالضياع ، وكأن الشخص يقف طوال وقته وسط صحراء تتشابه فيها الجهات والتوجهات .

والعمل المقصود هنا (فى هذا الحديث بكامله) هو العمل بالمعني النفسى الاجتماعى العميق ، فهو النشاط المنظم الذى يصدر عن الشخص وينتهى إلى تخليق سلعة أو تقديم خدمة ويستتبع نتيجة لذلك مسئولية اجتماعية وبالتالى فنشاط ربة البيت فى بيتها عمل رغم أنه غير مأجور . ونشاط الطالب فى متابعة دروسه عمل رغم أنه غير مأجور ، وكذلك العمل التطوعى . وبالتالى فلا يشترط فى سياقنا هذا أن يستتبع النشاط أجر لكى يصبح عملا ، لكن الشىء المهم هو أن تترتب علي النشاط مسئولية اجتماعية محددة فيصبح عملا .

العلاقات الإنسانية

٢ – ذبول أو تآكل نسبة كبيرة من العلاقات الانسانية المحيطة بالشخص : تتخذ علاقتنا الانسانية اشكالا لاحصر لها ، ودرجات من التوثق لا آخر لها ، وهى تنتظم من حولنا فيما يشبه شبكة خيوطها العلاقات وعقدها الأشخاص الذين تربط بيننا وبينهم هذه الخيوط وهى تكون جزءا مهما معاً نسميه البيئة الاجتماعية التى نتعامل معها ومن خلالها . ولكل منا شبكته الخاصة به . وتتفاوت شبكات الأشخاص المختلفين فيما بينها من حيث نمط التنظيم ، ومدى الاتساع ودرجة التعقد .

وللشبكة بمعناها العام جوانبها الايجابية حيث الخيوط من نسيج المودة بدرجاتها المختلفة ، وجوانبها السلبية حيث الخيوط من نسيج الكراهية بدرجاتها المتفاوتة . وهى بهذا المعنى والكيان العام تؤدى بالنسبة لنا وظيفة نفسية مهمة خلاصتها تملأ علينا حياتنا وتعطينا معنى ومذاقا خاصا تترتب عليه فى مشاعرنا وسلوكنا نتائج متنوعة لا آخر لها .

وقد اهتم عدد كبير من علماء النفس فى السنوات العشر الأخيرة بدراسة الجانب الايجابى لهذه الشبكة بوجه خاص . وأطلقوا عليه اسم «شبكة العلاقات الاجتماعية المساندة» . وتشير معظم البحوث المنشورة فى هذا الموضوع إلي الأهمية القصوى للشبكة المساندة فى كل أمور الصحة النفسية بدءا من توفير الوقاية من الاضطرابات النفسية وحتى ترسيخ اجراءات العلاج والتأهيل من آثار المرض النفسى والعقلى الحاد والمزمن .

والجدير بالذكر فى سياق فصلنا الراهن هو أن مواقف العمل تسهم بنصيب كبير فى تخليق شبكة العلاقات الانسانية من حولنا ، وفى صيغتها المساندة بوجه خاص ، وتقوم بدور مهم فى رعايتها ودعمها .. ففى سياق مواقف العمل نجد أنفسنا وسط زمالات يتطور بعضها ليصير صداقات تبطنها درجات مختلفة من مشاعر الاطمئنان والمودة.- ولما كانت مواقف العمل تفرض علينا

فى معظم الأحيان لقاء يوميا يمتد لعدد كبير من ساعات اليقظة قد يصل إلى ثلثها أو نصفها ، وإلى أكثر من ذلك أحيانا ، كما أنها تواجهنا بموضوعات وأحداث لاتلبث أن تثير لدينا أطرافا من اهتمامات متشابهة أو مشتركة ، فإنها بذلك تفرض نفسها علينا ، لا كمصدر مهم وأساسى لخلق الزمالات التى تتطور إلى مكونات مهمة فى شبكة علاقاتنا الانسانية المساندة فحسب ، ولكنها تمدنا في الوقت نفسه بظروف يندر أن تجود بها الحياة فى مجالاتها الأخرى للامتحان الدائم والمكثف لسلامة اختياراتنا ، ورعاية الاختيارات التى تثبت صحتها ، وتجديد الدعم لنتائجها فى حياتنا الخاصة والعامة صحيح أن القرابات الأسرية قد تكون معينا إضافيا فى هذا الصدد ، وكذلك قد تكون علاقات الجوار ، والعضوية فى بعض النوادى ، وقد ينضاف إلى هذا محصول بعض مصادفات الحياة غير المتوقعة ، كل هذا أمر وارد ولكن حساب الاحتمالات لايزال يرجح مواقف العمل كأخصب المصادر وأشدها كرما فيما توفره من فرص لنشوء العلاقات الانسانية المساندة ورعايتها ودعمها ، وهنا تبدو الآثار المدمرة للبطالة فهى تحرمنا من استمرار معايشة مواقف العمل ، وبالتالى تحرمنا من احتمالات إضافة الجديد إلى علاقاتنا المساندة ، كما تقوض بالتدريج دعائم ما كان قد استقى منها لأن العلاقات الانسانية

كالنباتات تحتاج إلى العديد من مقومات الرعاية المتصلة ، وإلا ذبلت وانقضت حياتها .

وهناك قدر من الصدق مر المذاق ، لكنه هو الصدق ، فى القول الشعبى المأثور «البعيد عن العين بعيد عن القلب» .

٣ - النمو السرطانى لمشاعر الهوان الشخصى : إذا كانت شبكة العلاقات الانسانية المساندة تمدنا بما يشبه الأوتاد التى تشدنا إليها فتمنحنا قدرا كبيرا من الاطمئنان والثبات فى وجه عواصف الحياة العاتية ، فإن عالمنا الداخلى لابد له من أن يقوم على دعامة مركزية هى التى تعطى معنى واتجاها لارتباطاتنا بأوتاد الشبكة الاجتماعية المساندة فهذه الشبكة تقوم من حولى أنا، وتساندنى أنا ، وفى ذلك ما يشهد بأن الشبكة تؤمن بى من ناحية ، وما يشهد كذلك بأننى أعطى الشبكة مايدل دوما على أن استحق مؤازرتها إياى هذا هو دور الدعامة المركزية التى نشير إليها ، وقد اصطلح علماء النفس على تسميتها «تقدير الذات» ويعتبر «تقدير الذات» هذا هو صورة الذات أمام ذاتها ، صورتنا أمام انفسنا بقدر ما نعيها ، ولكنها ليست مجرد صورة موجودة فحسب ، أى ليست مجرد كيان محايد أو خامل ، إنما هى صورة مشحونة بشحنات إيجابية وأخرى سلبية ، فأنا أرضى عن نفسى فى بعض الأمور ولا أرضى عنها فى أمور أخرى ، ولكن الغالب أن

تكون الشحنات الإيجابية أكبر بكثير من الشحنات السلبية . المهم أن البحوث النفسية تشير في مجموعها إلى أهمية هذا الكيان الذى نسميه «تقدير الذات» فيما نسعى إليه من تحقيق مستوي معقول من الصحة النفسية ، وفى دعم هذا المستوى .

وفى مقابل ذلك تشير هذه البحوث أيضا إلى أن «تقدير الذات» لدينا يصيبه الضعف والتدهور مع اختلال أحوال الصحة النفسية لدينا . والغالب أن يصل إلى أسوأ درجات ضعفه فى حالات الاكتئاب ، إذ تغلب علينا فى الاكتئاب مشاعر «تحقير الذات» ويرجح لدينا الشعور بتفاهتنا وإتهام ذواتنا بنقائص وسلبيات لا آخر لها ، وبالتالى يحل لدينا «هوان الذات» محل «تقدير الذات» .

عند هذه النقطة نتوقف لنرى أين تقع من موضوع العمل والبطالة . وفى هذا الصدد تشير نتائج الدارسين إلى أن «تقدير الذات» يتأثر بشدة بأحوال العمل والبطالة ، وتشير كذلك إلى أن البطالة إذا طالت ، فإنها تصيب هذه النواة المركزية فى نفوسنا اصابات مدمرة ، وتبدأ الاصابة عادة على هيئة شكوك تنتاب العاطل فى قيمته الذاتية ، ثم لا تلبث هذه الشكوك أن تختفى ليحل محلها اتهام صريح للذات ، فأنا السبب ، وأنا المسئول عما أعانيه من بطالة ، والعيب قائم فى شخصى أنا بدليل أن آخرين غيرى

لايزالون فى أعمالهم ، ويضاعف من سرعة ظهور الاتهام وتشعب جذوره ما يصحب البطالة عادة من ظهور بعض مظاهر انصراف المعارف والأصدقاء عن الشخص ، وضيقهم به ، وهو ما أشرنا إليه من قبل على أنه ذبول. أو تآكل فى بعض أجزاء الشبكة الاجتماعية المساندة وأخيرا تختفى جميع عناصر التقدير الايجابى للذات ولا تبقى غير عناصر التهوين من شأنها . فإذا تطور الأمر بعد ذلك الى فقدان الأمل فى أى قدر من تحسن الأحوال أصبحت احتمالات محاولة الانتحار واردة .

عـــود على بدء

على هذا النحو يكشف عدد متزايد من البحوث النفسية الحديثة عن آثار أساسية ثلاثة للبطالة . شديدة العصف بمقومات اللياقة والصحة النفسية .

هذه الآثار هى : ضياع معالم الجدول الزمنى للحياة اليومية لدينا ، وذبول نسبة كبيرة من شبكة العلاقات الانسانية المساندة من حولنا ، والنمو السرطانى لمشاعر الهوان الشخصى .

ومادامت هذه الآثار تترتب على البطالة فالاستنتاج المنطقى السليم هو أن مقلوباتها تترتب على ارتباطنا بالعمل واستقرارنا فى سياقه . فالعمل هو الذى يعطينا الظروف المناسبة لكى يتخلق

جدول زمني لحياتنا يحدد لنا التوجه والايقاع لنشاطاتنا التى نملأ بها الحياة عبر الأيام والأسابيع والشهور والأعوام . والعمل هو الذى يشدنا إلى زملائنا فيضاعف أمامنا فرص نشوء شبكة من العلاقات الانسانية التى لا غنى عن مساندتها إيانا .. وهو الذى يزكى مشاعر تقدير الذات فينا مما يتيح لنا قواما نفسيا صلبا في داخلنا يكافىء شدة ارتباطنا بأوتاد شبكة العلاقات المساندة من حولنا .

من أجل ذلك نقول ، ونعيد القول ، يعز علينا أن يبادر الكثيرون منا ، باسم الغضب من الظروف المحيطة بأعمالنا (بكل أنواع هذه الظروف) الى تقطيع الصلة بينهم وبين العمل نفسه ، فتقل كل دلائل الاقبال على العمل نفسه . ناهيك عن الانصراف عن اتقانه ، حتى لقد أصبح من يدعو إلى الاتقان مثيرا للدهشة ، والتعجب ، بل والغضب أحيانا ، ومع ذلك فالدعوة إلى الرجوع إلى الاقبال على العمل الآن ، وفي ظل هذه الظروف المعاكسة . والدعوة الى استعادة الاتقان المفقود ، انما هى دعوة الى إنقاذ ما يمكن انقاذه لأنها دعوة على الابقاء على جزء صحى فى حياتنا لابديل ولاغنى لنا عنه ، يبدو من مجموع الدراسات التى أشرنا إليها والتحليلات التي قدمناها أن العمل ليس مجرد طريق للحصول على الأجر

الذى يقيم حياة معظمنا ، ولكنه فى الوقت ذاته (وربما دون أن ندرى ودون أن نقصد) طريق شديد الفاعلية فى توفير شروط الصحة النفسية ، ومن بعدها إلى تحقيق المستوى الأمثل للياقة النفسية .

لكل ذلك تقضى الحكمة بوجوب التمسك به ما أمكن وترويض النفس على الاقبال عليه ، والتزود بقدر من البصيرة يجعلنا نفرق تفرقة حاسمة بينه وبين ما يحيط به من ظروف معاكسة ، وقد نغضب من هذه الظروف ونخاصمها ، ولا ضير علينا فى ذلك ، أما مخاصمة العمل نفسه فسلوك فى غير محله ، لأن هذه المخاصمة فيها هلاكنا ، ولأن المصالحة الواجبة فيها بقاؤنا ، ومن ثم اقتدارنا على السير قدما نحو تحسين أحوال هذا البقاء.

الثقافة العلمية

«يجرى على المجتمع الإنسانى فى الوقت الحاضر تغير جذرى في بنيته ، وسوف تحسم نتيجة هذا التغير بقدر اعتماد كل بلد على المعرفة العلمية» .

إيريك بولك

مدير المؤسسة القومية للعلوم

بالولايات المتحدة

ثقافة العلوم

نقصد بثقافة العلوم مجموع المعارف التى يحصل عليها المواطن غير المتخصص فى فرع علمى بعينه ، والتى تتناول أى فرع من فروع المعرفة العلمية المختلفة . والمقصود بهذه الفروع كل ما يصنف تحت أى من هذه البطاقات الأربع : العلوم الطبيعية ، والبيولوجية ، والسلوكية ، والرياضية ، والموضوع الذى نعرض له بالمناقشة يتناول القدر الشائع من هذه الثقافة بين المهتمين بالاطلاع والتفكير من مواطنينا .

ونحن ندعى أولا أن هذا القدر ضئيل بالنسبة لما هو متاح من الأنواع الأخرى من مكونات الثقافة العامة ، وندعى ثانيا : أنه ضئيل كذلك بالنسبة لما يمكن وما يجب أن يكون الحال عليه فى مجتمع تتوافر له ظروف مجتمعنا المصرى المعاصر . وندعى ثالثا : وأخيرا أن علاج هذه الحال واجب ، وأنه ميسور فى ظل الإمكانات البشرية والمادية المتاحة لدينا فعلا . وسوف نختتم هذا الفصل بإشارة موجزة إلى الكيفية التى يمكن أن يتم بها علاج هذه الحال .

ضآلة الثقافة العلمية الشائعة

لما كان من أعراض الاضطرابات النفسية الاجتماعية التى شاعت فى مجتمعنا المصرى فى الآونة الأخيرة الزيادة المطردة فى أعداد السادة المغرمين بالكلام من أجل الكلام ، فقد أصبح لزاما على الكاتب الحريص على وقته وعلى أوقات القراء الجادين أن يدخل أفضل قدر ممكن من الضوابط على أقواله حتى يقلل من فرص استشراء لغو الحديث ، والتزاما بهذه القاعدة فقد رأينا أن نحدد محك الضآلة التى نحتكم إليه فى موضوعنا الذى نحن بصدده ، إذ مما لاشك فيه أن مسألة الضآلة أو الوفرة مسألة نسبية ، ولذلك وجب التحديد الصريح لمحك التنسيب . وفى هذا الصدد نقرر أننا ندخل فى اعتبارنا محكين : أحدهما هو مايقدم لمثقفينا من مكونات أخرى للثقافة غير المكونات العلمية . والمحك الآخر هو تصورنا للحجم الأمثل الذى نحتاج إليه فعلا من عناصر الثقافة العلمية فى هذه المرحلة التاريخية من حياة مجتمعنا المصرى بكل ما تنطوى عليه من مقومات موضوعية .

الوزن النسبى الراهن لثقافتنا العلمية

فأما عن المحك الأول فلنا أن ننظر فيما تقدمه المجلات الثقافية التى تصدر فى مصر الآن ، وتلك التى كانت تصدر فى بعض الأوقات على مر الثلاثين سنة الماضية أو نحو ذلك ثم احتجبت

لسبب أو لآخر . ولنا أن ننظر فى الكتب المؤلفة والمترجمة التى لا تفتأ تصدر تحت مظلة الثقافة العامة . ولنا أن ننظر أيضا فيما تقدمه بعض الصحف الأسبوعية واليومية بين الحين والحين ، وما تقدمه الإذاعة المسموعة والمرئية . هذه هى الأوعية الرئيسية التى يجد فيها مواطنون زادهم الثقافى على اختلاف ألوانه . ومن ثم فإن نظرة فاحصة على ماتحوى هذه الأوعية كفيلة بأن تضع النقط فوق الحروف فيما يتعلق بالمحك الأول الذى نحتكم إليه . وفى هذا الصدد تبدو نتيجة الفحص أمامنا واضحة لا لبس فيها ، فحجم تقديم العلوم فى هذه الأوعية جميعا كان ولايزال شديد الضآلة بحيث لابد من وصفه بالندرة يكفى أن نذكر فى هذا الصدد تحقيقا عمليا محدودا قمنا به أخيرا ، وذلك بتحليل المادة المنشورة على امتداد السنوات الثلاث ، منذ بدء عام ١٩٩٠ إلى نهاية عام ١٩٩٢ ، فى إحدى مجلاتنا الثقافية الشهرية الرصينة التى يتسع أفقها ليشمل ألوانا شتى من المادة الثقافية . فقد كشف التحقيق عن أن مجموع ماتم نشره فيها خمسمائة وسبعون مقالا ، ليس بينها سوى عشرين مقالا فى العلوم بالصورة الصريحة المباشرة التى نعنيها فى معالجتنا الراهنة ، أى بنسبة لاتزيد على ٤,٣٨٪ أى أنه بين كل مائة مقال لايوجد سوى أربعة تقريبا تقدم فيها

الثقافة العلمية ، والباقي وعددها ستة وتسعون مقالا تكرس للمكونات الأخرى للثقافة من آداب وفنون وآراء فى السياسة والإصلاح الاجتماعى .. إلخ . وجدير بالذكر هنا أننا لم نصنّف تحت هذه المقالات الستة والتسعين أى عمل من الأعمال الإبداعية التى نشرتها المجلة من قبيل القصص وقصائد الشعر . فإذا تركنا فئة المجلات الثقافية العامة فما عداها مما ينتظم فى مستواها مجلات ثقافية مخصصة بكاملها لفروع بعينها من الدراسات السياسية والأدبية والفنية أو لأنواع بذاتها من الإبداع الأدبى . وعلى سبيل الاستزادة من التحقيق فى هذا السياق فقد رجعت إلى كثير من أعداد مجلتى «المجلة» و«الفكر المعاصر» وكانتا تصدران فى الستينيات ، فلم أجد حال العلم فيها خيراً مما هو عليه الآن . بل لعل حالنا الآن أفضل قليلا .

فإذا تركنا بند المجلات الثقافية العامة واتجهنا نحو النظر فيما يصدر لدينا من كتب تستهدف المثقف العام وجدنا أن الأمر فيها لايختلف عن ذلك فى قليل أو كثير وقد نظرت لهذا الغرض فى قائمة المنشورات التى تحصى ما أصدرته دار نشر حديثة التأسيس مشهود لها بالنشاط ، فوجدت أن من بين مائة

وثلاثين إصدارا تضمنتها القائمة لايوجد سوى أربعة إصدارات تقدم موضوعات العلم ، أى بنسبة ٣,٠٨٪ ، وتشير كثير من الدلائل إلى أن دور النشر الأخرى القائمة على الثقافة العامة لاتسهم في نشر ثقافة العلوم بما يجعلها فى وضع أفضل من تلك الدار التى أشرنا إليها ، رغم التفاوت فى أعمار تلك الدور ، وفى أحجام الأموال الموظفة فيها .

وننتقل الآن إلى الصحافة . بالنسبة لصحافتنا الأسبوعية يكاد يكون هذا الموضوع غائبا تماما عن جدول أعمالها . أما الصحافة اليومية فالأمر فيها يقتصر على صحيفة واحدة هى التى تخصص من حين لآخر صفحة أو بعض صفحة لما يبدو وكأنه ثقافة العلوم بالتحديد الذى نعنيه ، ولكن هذا غير صحيح . وقد حاولنا أن نحدد طبيعة هذا الذى ينشر فى تلك المساحة وذلك بالنظر فى مضمون ماظهر فيها على امتداد شهر كامل هو شهر مارس الماضى فوجدناه يقع تحت واحدة من فئات أربع ، هى : الدعاية (المجانية) لأطباء بأسمائهم وأحيانا بصورهم ، أو الدعاية لوزير بعينه ، أو لبضعة أساتذة جامعيين لدواعى «النجومية» غالبا ، أو الدعاية لجهاز أو أجهزة تباع آنذاك بشكل مباشر أو عن طريق

الوكلاء فى السوق المصرية . هذا عن الجريدة اليومية التى تقترب من إعارة موضوعنا، قدرا محدودا من اهتمامها . أما عن الإذاعة المسموعة والمرئية فالصمت أبلغ من لغة الكلام فى شأنهما .

هذا عن نصيب ثقافة العلوم منسوبا إلى العناصر الثقافية الأخرى مما تقدمه أوعيتنا الثقافية الرئيسية فى الوقت الراهن . وقبل أن ننتقل من هذا الموضوع إلى الفقرة التالية من الحديث أرجو ألا يساء فهم المقصود من الموضوع الذى نعالجه ، فنحن أولا : لم نقصد إلى التقليل من شأن العناصر الأخرى التى يتكون منها المعروض الثقافى الذى يقدم إلى مواطنينا . ونحن ثانيا : لا نستكثر هذا الذى يقدم سواء فى كله أو فى بعضه بل لعلنا نجده أقل بشكل ملحوظ مما ينبغى أن يتاح لطالبى الثقافة العامة . ونحن ثالثا : لا نشير من طرف خفى إلى المعانى التى قد تتداعى عند البعض عندما يستخدم أحدهم عبارة «المكونات غير العلمية» وهى عبارة شاع استخدامها عند من يريدون بحق أو بغير حق خفض قيمة الموصوف بها . ونحن رابعا : وأخيرا لم نستهدف إلا التنبيه إلى وجوب زيادة وزن ثقافة العلوم ضمن مقومات الثقافة العامة المعروضة .

ثقافة العلوم فى حجمها الأمثل

والسؤال هنا ، فما هو الحجم الأمثل ؟ لابد من التسليم بادىء ذى بدء بأن تحديد الحجم الأمثل فى أمر كهذا الذى نعالجه مسألة يجوز فيها اختلاف الرأى ومع ذلك فما لايمكن قبوله تحت هذا الشعار أن يبقى الحد الأمثل عند ٣٪ أو ٤٪ من حجم المعروض الثقافى ، إذ أن إقرار هذه النسبة يتعارض مع مسلّمة ذات أهمية استراتيجية فى حياة الأمم مؤداها وجوب أن تكون مقومات الثقافة المعروضة والشائعة متوازنة فيما بينها أو قريبة من التوازن من حيث فئاتها الكبرى ، فإذا قلنا إن هذه الفئات الكبرى هى : مجموعة العناصر ذات الطبيعة العلمية والشبيهة بالعلمية . ومجموعة المقومات ذات الطبيعة الفنية والأدبية وما شابهها ومجموعة المقومات ذات الطبيعة الميتافيزيقية والدينية ، بالإضافة إلى مجموعة المكونات ذات الطبيعة العملية .. فلابد من تصور أن يكون هناك سعى دائم إلى تحقيق قدر معقول من التكافؤ بين الأنصبة التى تسهم بها أوزان مضامين هذه الفئات الأربع فى الكيان الكلى للثقافة الشائعة . وقد تحدثنا من قبل عما أسميناه باللياقة النفسية للفرد . والآن نتحدث عما يقترب من اللياقة الثقافية للأمة .

وليس من المعقول ولا من الممكن فى حدود الواقع البشرى المعهود أن نطلب تحقيق التوازن داخل الكيان الثقافى العام على

أساس التساوى الدقيق رياضيا بين الأوزان النسبية لمكوناته الكبرى بحيث يكون نصيب كل منهما ٢٥٪ من الوزن الإجمالى للبناء الثقافى . ولكن هذا لايعنى بحال من الأحوال أن نرتضى الخلل على أساس أن هذا الرضا تقتضيه المرونة فى تدبر أمور المجتمع ، فكون نسبة أحد المكونات الرئيسية منخفض إلى مايقرب من ٣٪ أو ٤٪ هذا خلل لايجوز السكوت عليه ، سواء جاءت الدعوة إلى السكوت باسم المرونة أو حتى باسم الصبر على المكروه . لابد من عمل بقصد التغيير يبدأ فورا ويقوم على تخطيط واضح فى فلسفته حاسم فى توجهه نحو تعديل النسبة التى تتوافر بها ثقافة العلوم فى الكيان الثقافى العام لهذه الأمة بحيث ترتفع إلى المستوى الذى يستوجب الوصف بشىء آخر غير الخلل ، شىء أقرب إلى التكافؤ والتناسق . هذا واجبنا جميعا كل بقدر ما أتيح له من الوعى العام ، وما ألقى إليه من مسئولية فى إدارة دفة حياتنا الاجتماعية الثقافية .

ولا أظننى أتجاوز حدود الكياسة هنا إذا ذكرت على رأس قائمة المسئولين فى هذا المجال الصديقين الكريمين الأستاذ الدكتور سمير سرحان رئيس الهيئة العامة للكتاب ، والأستاذ الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس الأعلى للثقافة ، وكذلك السادة الأفاضل المسئولين عن دور النشر ، وعن الصحف الشهرية والأسبوعية واليومية .

فى البدء كان الفعل :

فى هذا الموضع من الحديث تفرض عدة أسئلة نفسها داعية إلى الإجابة الواضحة حتى تستقر فى الذهن معالم الموضوع وما بينها من علاقات وتبريرات بصورة مقنعة ، ويأتى فى مقدمة هذه الأسئلة جميعا السؤال عن السبب الذى من أجله يلزمنا أن نعتنى بالعلوم فى ثقافتنا العامة . لماذا ؟ صحيح أننا أجبنا على ذلك بما طرحناه من ضرورة تحقيق التوازن بين المكونات الكبرى لهذه الثقافة . ولكن تظل روح السؤال رغم ذلك قائمة ، ولماذا ينبغى أن يتحقق هذا التوازن ؟ لابد من تعميق الإجابة حتى نصل إلى الجذور . ولكن لأن الجواب المطلوب فى هذا الصدد يحتاج إلى جهد خاص من الكاتب والقارىء معا . جهد ينطوى على إلتفاتة ذهنية جديدة ، أو زاوية نظر جديدة دون أن يكون مجرد استمرار على وتيرة الأجزاء السابقة من حديثنا هذا ، فقد وجب أن نؤجل معالجته هو وما يتداعى معه من أسئلة متفرعة عنه إلى فصل آخر قائم بذاته .

أما الآن فالسؤال الوارد بإلحاح هو : هل يمكننا البدء فى خطوات التنفيذ على الفور ؟ وهل لدينا من يستطيعون النهوض بهذه المهمة ؟ .

نعم يمكننا البدء فى خطوات التنفيذ فورا . قليل من الكلام وكثير من الفعل هو المطلوب فى بعض المواقف . ونحن هنا بصدد واحد من هذه المواقف . ولا جدال فى أن النوع المطلوب من الكتابة (أو العرض بأية وسيلة تثقيفية) يحتاج إلى أشخاص يجمعون بين المعرفة العلمية رفيعة المستوى وقدرة الإفصاح اللغوى البليغ ، أى أن يكون من ذوى العلم والقلم ، فهل يوجد لدينا هؤلاء ؟ نعم . هؤلاء موجودن الآن ، وكانوا موجودين قبل الآن . وسوف يظلون موجودين فى المستقبل المنظور ، لأننا هنا فى مصر ، ولسنا فى «بلد ما» من بلدان العالم الثالث . كان لدينا من ذوى العلم الرفيع والقلم العربى البليغ رجال من أمثال على مصطفى مشرّفة ، وأحمد زكى ، وعبد الحليم منتصر ، ومحمد كامل حسين ، وعبد اللطيف جوهر ، وحسين فوزى ، ومحمد داود التنير ، وعندنا الآن عشرات يواصلون المسيرة ، من أمثال أبو شادى الروبى ، وعصام الدين جلال ،، وعبد العظيم أنيس ، ومحمد عامر ، وحسن عواض، وأحمد عامر وحامد عمار ، وأحمد أبو زيد ، ولهؤلاء تلاميذهم الذين يتشكلون الآن ، وسوف يملأون الساحة فى المستقبل القريب.

إن المشكلة الرئيسية التى تواجه مثل مطلبنا هذا هى فى معظم الأحوال مشكلة وجود القوة البشرية القادرة على التنفيذ . أما والحال أن هذه القوة متوافرة لدينا ، بل ولها ماض يمكن

الاسترشاد به ، فلم يبق إلا الإقدام على استثمارها لإضافة العلم إلى حصيلتنا الثقافية ، هؤلاء رجال وصلوا فى الاشتغال بالعلم تحصيلا وبحثا وتعليما إلى مستويات رفيعة ، وهم يجمعون إلى ذلك طواعية القلم ، فلماذا لا نستثمر هذا الجانب فيهم ، أسوة بما هو حادث بالفعل من استثمار جوانبهم الأخرى كمعلمين فى المدرجات أو باحثين فى المعامل ؟ وجدير بالذكر فى هذا المقام أن المهمة التى ندعو إلى الاهتمام بها لا يقوى على إنجازها إلا علماء متمكنون ، فلا يجوز أن نقع هنا فى خدعة أننا مادمنا نطلب تبسيط العلم فلنطلبه من البسطاء فى الإلمام به ، هذا خطأ لايجوز الانزلاق إليه بأية دعوى أو تبرير . إنما الصواب أنه لايقوى على تبسيط العلم إلا الراسخون فيه .

ثقافة العلوم
فى السياق الاجتماعى

ليست الثقافة ترفا يمكن الاستغناء عنه ، بل هى ضرورة نتزود بها كجزء من عُدَّتنا لمواجهة مقتضيات الحياة بصورتها الإنسانية . وما يميز هذه الحياة أساسا هو أنها تنتظم فى إطار يمكن أن نسميه بالواقعية المتعالية ، فنحن من ناحية نحترم واقعية العالم المحيط بنا لأننا لا نملك غير ذلك ، ومن ناحية أخرى نعبر حدود الواقع المباشر لنُدخل فى حسابنا فى الوقت نفسه ما وراء هذا الواقع فى المكان والزمان والإمكان بمعنى أننا نتعامل مع هذا الواقع من حيث هو جزء من عالم أكبر ، ومن حيث هو حاضر ورد إلينا من ماض بعينه ليحملنا إلى مستقبل بعينه ، ومن حيث هو إمكانات قابلة للتحقق على هيئة بديل واحد من بين بدائل متعددة .

ولأننا نتعامل مع أمور الحياة جميعا من خلال هذه الصيغة ، صيغة الواقعية المتعالية فإننا نحتاج إلى الثقافة لأنها هى التى

تمنحنا قدرة التعالى هذه . على هذا النحو تبدو الثقافة بالغة الخطر فى حياتنا الإنسانية . ومن ثم هذا أصبح لزاما علينا أن نتناولها بعناية فائقة سواء قصدنا إلى مجرد النظر فى أمر من أمورها ، أو اتجهنا إلى أن نتتبع النظر بفعل يغيّر من كيانها وفاعليتها .

وتتألف الثقافة العامة الشائعة بيننا (كما هو الحال عند أى شعب فى عالمنا هذا) من مكونات أربعة رئيسية ، يضم أحدها مجموعة العناصر ذات الطبيعة العلمية أو الشبيهة بالعلمية ، ويضم ثانيها مجموعة العناصر التى نسميها العناصر الأدبية والفنية وما إليها ، ويضم ثالثها مجموعة المكونات ذات الطبيعة العملية ، ويضم رابعها مجموعة المقومات ذات الطبيعة الدينية والميتافيزيقية . وتشير كثير من الدلائل إلى أن الثقافة العامة بصورتها المعروضة لدينا ، هنا فى مصر ، لايتحقق فيها التوازن بين مكوّناتها الأربعة الرئيسية ، كما تشير إلى أن هذا الخلل يبدو بصورة ملحوظة فى الضآلة الشديدة للوزن الذى تسهم به ثقافة العلوم فى الكيان الثقافى العام . وفى محاولة اجتهادية محدودة قمنا بها لتحديد الوزن النسبى لهذا المكون العلمى بصورة تقريبية تبين لنا أنه لايزيد على ٤٪ من مجموع الكيان الثقافى ، ونحن

نرى أنه لابد من العمل على تعديل هذا الإسهام لتحقيق توازن مقبول ومعقول . والمهمة التى نحاول أن نتصدى لها فى هذا الفصل هى بيان المبررات التى من أجلها ندعو إلى العمل على تعديل هذا الإسهام ، وماذا يمكن أن نجنى مع مسيرة هذا التعديل .

مبررات الدعوة إلى مزيد من جرعة الثقافة العلمية :

تتلخص مبررات الدعوة التي نحن بصددها في الحجة التالية :

إذا نظرنا في أي مشهد من مشاهد الحياة كما نحياها فعلا (لا كما نتأمل في معناها أو نأمل في مبناها) وجدنا أن هذه الحياة تعتمد على العلم ومنجزاته ، هذا صحيح فيما يتعلق بحياتنا الفردية والاجتماعية جميعا ، فإذا نظرنا فى الأمر نفسه بنظرة أعمق من سابقتها قليلا تبين لنا أن هذا الاعتماد على العلم يتم فى معظم الأحيان على غير وعى منا ، وفى القليل النادر تصحبه بعض مظاهر الوعى ومكوناته ، وتبين لنا أيضا أن هذا الاعتماد يتفاوت من موقف إلى آخر من حيث حداثة العلم الذى نستعين به أو قدمه ، وكذلك من حيث حقيقته أو زيفه . فنحن نستعين أحيانا بالعلم كما هو في أحدث إنجازاته ، وأحيانا أخرى نستعين بنظريات وتطبيقات علمية قديمة نسبيا ، وأحيانا ثالثة نعتمد على منجزات للعلم فات أوانها فهى بالية ، ونعتمد أحيانا رابعة على مايمكن تسميته العلم بالشائعات أى على ما تروجه الشائعات

المنتشرة بين المواطنين حول هذا العلم أو ذاك ونتائجه هذه أو تلك ، وأخيرا فإننا نعتمد أحيانا كثيرة على العلم ولكن بضمير مريض ، أى ونحن منقسمون على أنفسنا ، بمعنى أننا نعتمد عليه بالفعل دون الفكر ، أو بعبارة أخرى نعتمد على نتائجه وتطبيقاته بدافع الاحتياج الشديد لأننا لا نملك غير ذلك ، على طريقة مكره أخاك لا بطل ، ولكننا نتحاشى مبادئه المنهجية ونظرياته ، بل ونتعدى التحاشى الصامت أحيانا إلى الرفض الصريح أحيانا أخرى . ومن المحقق أن مزيدا من النظر المدقق فى مشاهد الحياة اليومية من هذه الزاوية ، زاوية علاقتها بالعلم ومنجزاته تكشف عن توجهات أخرى كثيرة . ولكننا نكتفى بما ذكرناه ، وخلاصته : أولا أننا نعتمد فى قضاء معظم متطلبات حياتنا على منجزات العلم ، وثانيا: أن هذا الاعتماد يتم غالبا بصورة آلية عمياء ، وفى القليل النادر يتم مصحوبا بدرجة ما من الوعى المناسب . وثالثا : أن هذا الاعتماد يجرى على أساس شذرات من العلم تتفاوت فيما بينها من حيث الصلاحية سواء لأسباب تتعلق بحداثتها أو قدمها أو بكونها علما حقيقيا خالصا ، أو علما تشوبه الكثير من الأوهام والترهات ، ورابعا : أن هذا الاعتماد يقع فى إطار من ضمير مريض يرحب بالنتائج ويرفض المقدمات .

بعبارة موجزة يمكن تشخيص علاقتنا بالعلم « بالنفعية الساذجة» ، وهذه تخفى وراءها حقائق نفسية متعددة ، أهم مافيها «ضيق الأفق» و «الانتهازية» و «التخلف» . ومثل هذه الحال لايجوز السكوت عليها ، لا بسبب مافى جوهرها من قبح يشوه وجه الأمة ، ولكن لما تنطوى عليه كذلك من ترسيخ لجذور العجز فى نفوس أبناء هذا الوطن عن الإسهام الجاد فى نمو العلم فى الحاضر والمستقبل رغم استمرار الحاجة إلى منجزاته ، والخطوة الأولى فى الطريق إلى تغيير هذه الحال إنما تتمثل فى تعديل المناخ الثقافى السائد بحيث ترتفع فيه تدريجيا جرعة المتاح من ثقافة العلوم .

حاجتنا إلى العلم بالعلم :

لاغبار على النفعية ذاتها فى علاقتنا بالعلم ، ولكن الغبار كله على السذاجة المقترنة بهذه النفعية ، سواء فى صورتها العفوية التى تكشف عن ضيق الأفق وتدعمه ، أو فى صورتها المدبرة التى تشى بالانتهازية وتكرس التخلف . أما النفعية نفسها (بمعناها الاجتماعى) فهى جذر تاريخى مهم فى علاقة المجتمع بالعلم من حيث المنشأ ، واستمرار الدعم الاجتماعى للعلم ، وتزايد الشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى العلماء . هذا بالإضافة إلى أنه يكون من الإغراق فى الأحلام غير الناضجة أن نأمل فى أن يشيع بين غالبية المواطنين طلب المعرفة العلمية لذاتها . لذلك لابد من التسليم

بأن تظل النفعية أساسا مهماً للعلاقة بين المجتمع والعلم ، شريطة أن تكون هذه النفعية مستنيرة ، وأن تظل حريصة على السعى إلى مزيد من الاستنارة ، مما ينفى عنها صفة السذاجة ويضفى عليها خاصية النضج . فكيف تكون هذه الاستنارة المطلوبة ؟.وكيف يكون السعى إليها ؟

الاستنارة المطلوبة تبدأ من وضوح الرؤية ، ووضوح الرؤية هنا يعنى أن نعرف أن العلم يتكون من شقين متكاملين ، هما النتائج والمناهج . والسعى إلي تحصيل هذه الاستنارة إنما يكون بتوزيع جهد الملاحقة والنشر على هذين الشقين معاً ، ومع ذلك فالاستنارة وما تنطوى عليه من رؤية واضحة ليست سوى النقطة التى يجب أن تبدأ عندها مسيرة التثقيف العلمى فى المجتمع . لكن تحديد نقطة البدء هذه لا يغنى عن ضرورة تحديد التوجه ، فى أى اتجاه ينبغى للمسيرة أن تتوجه ؟ ومانراه هو أن يكون الهدف الرئيسى البعيد هنا هو إشاعة العقل العلمى فى الأمة ، العقل الذى يجمع بين الإلمام بعينة صادقة من مكتشفات العلم وتطبيقاته الحديثة ، وبين التوجه إلى معين العلم باعتباره المرجع الذى يمكن استشارته لترشيد مسيرتنا الحياتية ، ولترشيد ما نتداوله من تشاور كلما تعثرت المسيرة ، فإذا أمكن لنا أن نحدد علاقتنا بالعلم على هذا النحو ، وهو ما نسميه بالنفعية المستنيرة ، وتجلى ذلك فى التخطيط لمشروع النهوض بثقافة العلوم وفى تنفيذه فعلاً فنحن نتعامل-حقا ، أى نتعامل معه ونحن على بينة من حقيقته .

تصور أولى لتنظيم علاقتنا الثقافية بالعلم :

فيما تبقى نرى واجبا علينا أن نقدم تصورا أوليا متكاملا لتنظيم علاقتنا الثقافية بالعلم ، أى كجزء من الثقافة العامة . فلعل هذا التصور أن يكون أساسا للاسترشاد به في صياغة تصورات أفضل إذا ما توافر الاقتناع بما ندعو إليه . وانعقد العزم على البدء في التنفيذ .

ينتظم هذا التصور أساسا فى إطار «النفعية المستنيرة» . وقد أوضحنا من قبل أن الاستنارة فى هذا السياق تعنى وضوح الرؤية، وهذه تعنى أن يكون واضحا لدينا أن العلم نتائج ومناهج ، ومن ثم فأى سياسة رشيدة لنشر ثقافة العلوم يلزمها أن تعنى بأن يمتد النشر لكى يشمل النتائج والمناهج جميعا ، فليس العلم مكتشفات فحسب كما تقدمه بعض الكتابات محدودة الأفق ولا هو تطبيقات فقط كما توحى بقية الكتابات التى تدور فى فلك النفعية الساذجة ، بل ولا هو مكتشفات وتطبيقات وانتهى الأمر ، ولكنه هذه الانجازات مضافا إليها المنهج .

وربما اقتضى الأمر هنا تنبيهها ضد ما يبديه بعض السادة القائمين على النشر من نفور من نشر مواد فى المنهج بدعوى أنها جافة ومعقدة بحيث ينتظر ألا تحظى بإقبال القارىء الساعى إلى

تحصيل الثقافة العامة ، وهو رأى غير صحيح على إطلاقه ، والمسألة فى نهاية الأمر يحسمها قلم الكاتب ، فمن استطاع أن يقدم المكتشفات والتطبيقات بأسلوب يجمع بين الإحكام والبساطة والتشويق لن يعجز عن تقديم أمور المنهج بمثل هذا التمكن . لا يجوز حرمان القارىء العام من إطلالة على أسلوب التفكير كما يمارسه العلماء فهذا جزء لا يتجزأ من ثقافة العلوم كما ينبغى لها أن تذاع ، وإذا كان لنا أن نتوخى مزيدا من الدقة فى القول فجوهر العلم هو المنهج لأنه هو قناة الإبداع التى تصل بأصحابها إلى المكتشفات والتطبيقات . ومع ذلك فهذه قصة أخرى ، وكل ما يلزمنا الآن هو العناية بتقديم الثالوث متكاملا : المكتشفات والتطبيقات والمنهج .

ثم نعود بعد ذلك إلى تحديد توجّه المسيرة ، فكما قلنا من قبل لا يجوز فى مثل هذا الأمر الاكتفاء بتحديد نقطة البدء ، بل لابد من إكمال التصور بالإشارة إلى أهداف هذه المسيرة إذا قدّر لها أن تبدأ ، فليس المهم هو الحركة فى ذاتها ولكن المهم هو الحركة فى توجهها .

سوف تكون أهداف المسيرة متعددة و تتفاوت قربا وبعدا فى علاقتها بنقطة الانطلاق ، وأقرب الأهداف هو شيوع المعرفة بالعلم

الحديث حتى يكون المواطن المثقف على دراية بكنوز المعرفة وقدراتها المتاحة ، وذلك حتى يستطيع أن يزداد فهما وتقديرا لعالمه المعاصر بكل ما فيه من مواطن القوة والضعف وما ينطوى عليه من مستقبل إنسانى أشد أمنا أو أكثر تهديدا وحتى يستطيع إذا شاء أن يحسن توجيه خطاه العملية حيثما كانت الإفادة مطلوبة ، فإذا اقتربنا من بلوغ هذا الهدف وأصبحت هذه المعرفة شائعة على نطاق معقول كان ذلك نفسه إيذانا بمواصلة السير نحو هدف أبعد من سابقه ، ألا وهو توافر المناخ الصالح لنشوء جيل من الصغار يستنشق مزيدا من الفكر العلمى فتزداد احتمالات إقباله على هذا الفكر وتتولد لديه شيئا فشيئا دوافع إيجابية للإسهام الفعلى فى تنشيط هذا الفكر وإثرائه ، ويجد فى طبيعة المناخ المحيط به ما يشجعه ويعينه على الانسياق مع هذه الدوافع سعيا نحو إشباعها ، وبذلك يحقق لنفسه ولقومه دورا إيجابيا فى بناء المستقبل مهما يكن محدودا (فى بدايته) فهذا خير من أدوار السلبية والاعتماد وطلب الإعالة . ومرة أخرى إذا تمكنا من السير فى هذا الطريق وتمكنت منا آثاره فسوف تفضى بنا خطانا إلى هدف أبعد من ذلك وأعقد وأرفع شأنا فى حياة الأمم ، خلاصته أن تتمكن منا روح العلم فإذا بنا نعيش بما يسمى التوجه العلمى فى

الحياة ، حيث نكتشف أننا نصوغ حياتنا كما لو كانت مشروعا علميا كبيرا ، فإذا بنا نرحب بالنقد والنقد الذاتى ، ونرحب بتبادل الرأى سعيا إلى الاقتناع أو الإقناع ، ونتبنى التفكير من خلال نموذج الاحتمالات بدلا من الآراء والأحكام والتنبؤات القطعية ، ... إلى آخر هذه العناصر التى هى المقومات الأساسية لتوجه العلماء أثناء معالجتهم موضوعاتهم .

فى هذا السياق يحسن أن نذكر قول «إريك بلوك» مدير المؤسسة القومية للعلوم بالولايات المتحدة منذ سنة ١٩٨٤ :

يجرى على المجتمع الإنسانى فى الوقت الحاضر تغير جذرى فى بنيته ، وسوف تحسم نتيجة هذا التغير بقدر اعتماد كل بلد على المعرفة العلمية . فحتى وقت قريب كانت الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على مصادرها الطبيعية ، أما الآن فإن التيار يتحول نحو مزيد من الاعتماد على المصادر البشرية ، أعنى على ثروة العقول .

التخلف الاجتماعى

معنى التخلف الاجتماعى

من الأقوال المأثورة لما تنضح به من الحكمة قول القدماء . «صديقك من صدقَك لا من صدَّقك» . ويخيل إلينا أنه ليس أنسب من هذا الزمان مدعاة لبعث هذا القول ، والتذكرة به ، وإذاعته حتى يفوز بأكبر قدر من العقول يؤمنون به ويعملون بوحى منه ، وربما كان الكتَّاب والمفكرون هم أجدر الفئات عملا به فى تشكيل علاقاتهم بمجتمعاتهم ، فالصدق مطلوب فى تكوين هذه العلاقة ، فى تشكيلها ، وفى توجيهها إذا كان أحدنا يريد الخير فعلا لمجتمعه ، وكان على استعداد لأن يضحى ببعض مصلحته فى سبيل مصلحة الجماعة ، إن هما تعارضا ، صحيح أننا لا نستطيع عادة أن نقول الصدق كله ، وقلما تسمح مواقف الحياة الاجتماعية بذلك (بغض النظر عن دعاوى المزايدين والمثاليين) ، ولكن أن نقصد إلى قول الصدق ، وأن نعمل على تقديم أكبر قدر منه حسبما تتيح ظروف الحياة بكل تشابكاتها فهذا هو المطلوب ،

وفيه الكفاية . ومن المؤكد أن الصدق يؤلم البعض ممن يتناولهم موضوعا له ، ولكن لا حيلة لنا فى ذلك ، ثم إننا ، وفى هذا الموضوع بالضبط نبدأ طريقنا إلى التضحية لأن اغضاب البعض معناه أن نتوقع منهم العدوان على بعض مصالحنا ، بالإهمال إن لم يكن بالإفشال ، فإذا ارتضينا ذلك فقد بدأنا طريق السالكين إلى الصدق .

نقول هذا لأن إحدى المهام الرئيسية للكاتب والمفكر ، فيما نرى ، أن تقوم كتابته (وخاصة ما تناول منها الأمور الاجتماعية) بمهمة المرآة التى تنعكس عليها بعض ملامح المجتمع ليشهدها هذا المجتمع نفسه ، فإما أن تسعده الصورة فيتمسك بها ويحاول أن ينميها ويكثفها ، وإما أن تسوءه فيعمل على تصحيحها أو تعديلها إلى ما هو أفضل . وقد يختار البعض ما يتصور أنه الملامح الجميلة فيعكسها فى مرآته ، والغالب أن يكون هؤلاء أهل حظوة عند من بيدهم العطاء والحرمان ، بينما يختار البعض الآخر ما يرى إنه ملامح سيئة فيعكسها فى مرآته اقتناعا منه بأن الأصل فى مهمته أن يسعى بالمجتمع إلى ماهو أفضل ، والراجح ألا يفوز هؤلاء بغير الأزورار من أولى الأمر ، ولا بأس بهذا كله فهذه سنة الحياة . وقد اخترنا فى حديثنا هذا أن نتجه وجهة ناقدة ، لأننا نريد أن نصُدق مجتمعنا ، لا أن نصدّقه . وما ندّعيه فى هذا

الحديث هو أن مجتمعنا هذا يعانى من كثير من مظاهر التخلف ، وهذه المظاهر آخذة فى الزيادة بدلا من أن تتناقص مع الأيام ، وأن أعباء هذا التخلف تزداد خطرا على مستقبل الأمة ، وربما كان من أهم الأسباب التي دعتنا إلى أن نطرق هذا الموضوع ما نراه من أن معظم الإصلاح المنشود فى هذا المجال لا يحتاج إلى نفقة مالية ، ومن ثم فالاعتذار باضطراب أمور الاقتصاد غير وارد فى شأنه ، كما أنه لا يحتاج إلى استيراد تكنولوجيا متقدمة وبالتالى فلا عذر لنا أن نتقاعس عنه بحجة أن الغرب بما يملكه من تكنولوجيا متقدمة يبخل علينا بالمساعدة . كل ما يحتاج إليه الإصلاح المنشود هو أن تتكاتف الإرادات الاجتماعية ، وتتبلور الإرادة السياسية ، فيصح العزم وينطلق العمل فى الاتجاه الذى نرجوه ، والفصل الراهن ليس سوى مقدمة فى التحديد العلمى لمعنى التخلف الاجتماعى ، وكيف ومتى نتحدث عن قيام حالة تخلف اجتماعى . وفى فصل تال نرجو أن نبسط الحديث فى وصف مظاهر التخلف كما يعانى منها مجتمعنا .

ما معنى التخلف الاجتماعى ؟

هناك تعريفات ذائعة لمفهوم التخلف كما يستخدمه علماء الاقتصاد ، وهى تقوم فى مجموعها على تقدير متوسط نصيب الفرد فى المجتمع من استخدام الطاقة . غير أن ما نرتضيه فى

هذا الفصل لا ينتمى إلى هذه الفئة من التعريفات ، لأننا لانتوقف عن الجذر الاقتصادى (للتخلف أو التقدم) رغم اعترافنا بأهميته ، إنما نحن نقصد إلى الحياة الاجتماعية بمعناها العريض . وربما لاحظ القارىء أن هذه النقطة لاتفتأ تثير كثيرا من الجدل .فهناك من يلحون على نغمة التنمية الاقتصادية كأنها مفتاح كل شىء ، وهناك فى المقابل من ينتصرون للحديث عن التنمية الاجتماعية الشاملة لأنها بيت القصيد . ونحن فى حديثنا الراهن نجدنا أقرب إلى الفريق الأخير ، لأننا نتكلم عن التخلف الاجتماعى العريض والشامل .

وما نقصده هنا بالتخلف الاجتماعي هو : مايبدو أنه تباطؤ شديد من جانب المجتمع . مؤسساته وما يرتبط بها من وظائف وسلوكيات ، عند مرحلة معينة من مراحل تغيره ، سواء أكان ذلك فيما يتعلق بتنظيم المؤسسات أم فيما يخص ما يرتبط بها من وظائف وسلوكيات . أما لماذا يعتبر هذا التوقف تخلفا فلسبب رئيسى مؤداه أن المؤسسات الاجتماعية وما تقتضيه من وظائف وسلوكيات إنما تنشأ أصلا للتعامل مع الحياة الإنسانية المختلفة ، ولما كانت هذه المطالب لاتثبت أبدا على حال واحدة بل تتعرض لوابل من المستجدات يمثل تيارا لا ينقطع أبدا فقد أصبح لزاما أن تكون بنية المؤسسات الاجتماعية وما تستتبعه من وظائف

وسلوكيات فى حالة تغير دائم لملاحقة تيار مستجدات الحياة ، وذلك باستحداث ما يمليه هذا التيار من تعديلات صغيرة أو كبيرة فى بنيتها (أى فى بنية هذه المؤسسات) وفيما تقتضيه من وظائف ، فإذا توقفت هذه المؤسسات أو تباطأت فى استحداث التغيرات أو التعديلات المطلوبة فى جوانبها المختلفة بدأت على الفور تتخلق حالة التخلف ، فتبرز مظاهر التفاوت بين أحوال المؤسسات ووظائفها من ناحية ومستجدات الحياة من ناحية أخرى. وهنا بالضبط نتكلم عن التخلف ، هذا التحديد أو الوصف هو المحور الرئيسى لمفهوم التخلف كما نقصده ، وهو تحديد موضوعى خالص (لجوانب من ضرورات الحياة الاجتماعية) لايجوز معه أن ننزلق إلى مناقشات عقيمة حول التخريجات اللغوية لمعانى التخلف والتقدم .

سوف نضرب لما نقول مثلا واحدا طلبا لمزيد من وضوح القول بيننا وبين القارىء . فالقانون (بكيانه العام) واحد من المؤسسات الاجتماعية المهمة ، له بنيته أو هيكله الذى يتمثل فى مكوناته الرئيسية وفى نصوصه ، وله مجموعة من الوظائف والسلوكيات التى يمليها علينا (وذلك من خلال معايشتنا إياه) . ومع أن القانون كمؤسسة اجتماعية يبدو على درجة عالية من الاستقرار فى هيكله العام وفى نصوصه فإن هذا الاستقرار لايمكن أن يصل إلى حالة

التجمد ، وآية ذلك أن المجتمعات تلجأ إلى إحداث بعض التغيير والتعديل فيه من حين لآخر أمام الضغوط التى تقع عليها بفعل أنواع معينة من مستجدات الحياة ، ويكفى أن نتذكر هنا ، على سبيل المثال ماحدث لأحد جوانب المؤسسة القانونية لدينا ، أعنى قانون المخدرات ، على إمتداد بضعة العقود الأخيرة . ففى سنوات الخمسينات تبين أن القانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٠ يزداد عجزا أمام مستجدات الحياة فى المجتمع المصرى فيما يتعلق بعالم المخدرات (عالم التهريب والاتجار والتعاطى والتداول غير المشروع)، فأعيد النظر فيه حتى يستعيد كفاءته ، وظهر فى هذا الصدد بوجه جديد هو القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . واستمرت مستجدات عالم المخدرات تتوالى على حياة المجتمع (فالحياة بخيرها وشرها فى صيرورة دوما ، ولا شىء فى هذه الحياة يتوقف أبدا) ، وعاد القانون بوجهه الجديد يكشف عن أشكال ودرجات من الضعف استدعت إدخال العديد من التعديلات الجزئية عليه (مثال ذلك ماحدث سنة ١٩٦٦) ، إلى أن تبين أن التفاوت ازداد كما وكيفا بينه وبين متغيرات دنيا المخدرات ، فأعيد النظر فيه مرة أخرى بطريقة جذرية وذلك حتى يرتفع مستوى كفاءته بما يناسب وابل الأحداث الجديدة ، أحداث السبعينات والثمانينات ، فكانت حصيلة المراجعة صدور القانون رقم ١٢٢

لسنة ١٩٨٩ ، وهو حتى الآن أحدث وجه نعرفه لقانون المخدرات .
ومع ذلك ففي مستقبل قريب سوف يبلى هذا الوجه أيضا ، وسيحتاج المجتمع مرة أخرى إلى مراجعته واستحداث تعديلات جديدة فيه ، هذا ماحدث (وما سيحدث) لقانون المخدرات ، وفى هذا السياق أيضا ، سياق التغيير بما يناسب مستجدات الحياة ، نفهم أشياء أخرى كثيرة ، فنفهم كيف أن قانون الإجراءات الجنائية يعاد النظر فيه الآن لاستحداث عدد من التعديلات التى تقتضيها تغيرات طرأت وتطرأ على حياتنا الاجتماعية لا مفر من التعامل معها ، ونفهم كذلك ما حدث فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية منذ بضع سنوات ، وما نقوله عن هذه القوانين الثلاثة يصدق على سائر القوانين الخاص منها والعام ، وهى فى جملتها ليست سوى أوجه متعددة للقانون كمؤسسة إجتماعية .

وهناك نقطة أخرى ينبغى لنا أن نذكرها قبل أن ننصرف عن هذه الفقرة إلى ما يليها ، فلعل القارىء يذكر ما حدث فى النصف الثانى من الثمانينات عندما علت الأصوات متكاثرة يوما بعد يوم تستحث من بيدهم الأمر أن يستحدثوا التعديلات المناسبة فى قانون المخدرات حماية للشباب والقيم والثروة القومية فقد كانت هذه الأصوات (شكلا ومضمونا) هى صورة التحرك المجتمعى الذى يضغط فى سبيل التعبئة اللازمة لاستنهاض إرادة القرار

وإرادة الفعل . وقد حدث مثل هذا ولايزال يحدث (ولكن بأشكال مغايرة) بالنسبة لما يجرى من تعديل فى قانون الإجراءات الجنائية ، وفى غيره من القوانين .

وخلاصة القول فى هذه الفقرة أننا اتخذنا من القانون مثلا نضربه لمؤسسة اجتماعية ، يجمع المجتمع أمره من حين لآخر على إحداث التغيير فيها بما يجعلها من حيث كفاءة الأداء قادرة على ملاحقة مستجدات الحياة فى المجال الذى تتكفل به وهو مجال مشروعية السلوك فى مقابل النشوز والانحراف والجريمة . وما قلناه عن القانون إنما قلناه من حيث إن القانون مؤسسة اجتماعية. ومعنى ذلك أن الخطوط العامة لوصف ما يحدث بينه من ناحية وبين مستجدات الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى يصدق على مؤسسات المجتمع جميعا . فالمجتمع يتعرض من حين لآخر لاكتشاف أن بعض مؤسساته تزداد عجزا مع الأيام عن التعامل مع الجديد فى الحياة فى هذا المجال أو ذاك ، فتبدأ المعاناة ، وتتراكم آثار الشعور بها ، ثم لا تلبث بعض الأصوات أن تبث الشكوى ، ثم تتكاثر الأصوات وترتفع شيئا فشيئا حتى تستنهض الإرادة الاجتماعية لاستحداث التغيير المناسب لملاقاة الجديد .

ثم إن هذا الذى نقول إنما يصف بصدق مايحدث بين مؤسسات المجتمع جميعا ومتغيرات الحياة التى تدفعنا إلى استحداث أشكال وأقدار من التغيير والتعديل فى هذه المؤسسات

وما تستتبعه من وظائف وسلوكيات . ومع ذلك فمن المهم التنبه إلى أن هذا الوصف ينطوى على قدر كبير من التبسيط ، إذ تحاشينا أن نتحدث عن أمور شديدة التعقد قبل أن نعرض الخطوط الأساسية للتصور الذى ينبغى التركيز عليه . أما عن التعقيدات التى يلزمنا أن نحسب حسابها فيأتى فى مقدمتها أن للمؤسسات المختلفة أنماطا متباينة من التفاعل الذى يجرى بينها وبين مستجدات الحياة ،. فتفاعل مؤسسة القانون مع المستجدات المنوطة بها يختلف عما يجرى من تفاعل بين الأسرة كمؤسسة إجتماعية والمستجدات التى تعنيها ، هذا نمط وذاك نمط آخر ، غير أن هذا الاستدراك لا يلغى حقيقة الشكل العام لهذه الحركة بالنسبة لجميع المؤسسات ، وهو الشكل الذى يمضى بين استقرار يكاد يصل إلى مستوى التجمد يعقبه تحرك أو تغيير فى البنية ولا وظيفة لاستعادة مستوى الكفاءة الذى توشك اختلالاته الجزئية أن تصبح انهيارا فى الكيفية التى تحدث بها ملاقاة الجديد واستيعابه .

متى نتحدث عن قيام حالة تخلف اجتماعى ؟

لا نحيد عن الصواب إذا تصورنا أن المجتمع هو مجموع مؤسساته ، وأن الحياة الاجتماعية هى مايدور بين هذه المؤسسات من تفاعلات . فإذا جمعنا إلى هذا التصور ما فرغنا للتو من وصفه تكونت أمام عيوننا صورة بارزة القسمات للمجتمع فى

حركته من خلال مؤسساته لملاحقة المقتضيات التى يفرضها الجديد فى متغيرات الحياة ، وفى الوقت نفسه توحى هذه الصورة إلينا بالمعنى المقصود من التخلف الاجتماعى ، فهو مجموع مقادير التخلف وأشكاله مما تكشف عنه المؤسسات فى ملاحقتها مطالب التغير التى تفرضها مستجدات الحياة .

ويبقى فى النهاية سؤال مهم ، مؤداة : كيف ، ومتى نتحدث عن وجود تخلف إجتماعى فعلا ؟ كثيرون منا يتحدثون عن أننا محاطون بالعديد من مظاهر التخلف فى حياتنا الاجتماعية ، فإذا تحملنا مشقة التظر فى هذا الحديث عن كثب وحاولنا تنقيته من شوائبه الانفعالية والعقلية فإن الحقيقة لاتلبث أن تتكشف لنا عن أن معظمنا يندفعون إلى هذا الحديث تعبيرا عن تألمهم بصورة أو بأخرى مما يصيبهم من متاعب ناتجة (فى نهاية تحليل المواقف) عن أشكال وأقدار من التفاوت بين مؤسسات المجتمع من ناحية ومستجدات الحياة التى لم تكن تخطر على بال أحد من ناحية أخرى . وسواء اتجهت الأحاديث إلى لوم المستجدات أم إلى لوم الاستقرار الذى يبلغ درجة التجمد فى المؤسسات المعنية فالمهم أن مجموع اللوم والشكوى يدور حول حقيقة أساسية هى التفاوت بين الطرفين كما يلمسه الجميع ، وغنى عن البيان أن لوم مستجدات الحياة ليس سوى كلام أو عمل انفعالى لامعنى له فى

معظم الأحيان ما لم ينصرف به أصحابه إلى معالجة الموقف الناتج عن هذه المستجدات بإحداث مايلزم من تعديل جزئى أو تغيير جذرى فى المؤسسة المعنية أو فى بعض وظائفها . وغنى عن البيان أيضا أننا لانتحدث عن تخلف إجتماعى هكذا على إطلاقه إلا إذا عانينا من هذا التفاوت فى عدد من المؤسسات لا فى مؤسسة واحدة أو اثنتين ، وللإنصاف فإن مايصدر من أقوال أو تعبيرات أيا كان نوعها فى هذا الصدد إنما يحدث نتيجة للمعاناة من أشكال ودرجات من التفاوت تكاد لا تقع تحت حصر ، يعانى منها الجميع ويرون أنها قائمة فى العلاقة بين معظم المؤسسات الاجتماعية وما يناط بها من مستجدات تعترى أوجه الحياة المختلفة . ثم إنه غنى عن البيان كذلك أننا لا نتحدث عن التخلف الاجتماعي باعتباره ظاهرة تبدأ فى لحظة تاريخية معينة ، كان كل ما سبقها خلوا من التخلف بينما يزخر كل ما يليها بالتخلف هذا لايحدث عادة ، لأن مفهوم التخلف كما يقوم وراء أحاديثنا لايسمح بذلك (رغم ضبابية الرؤية عند معظمنا) ، ولكنه يملى علينا أن نتناوله بنظرة تدريجية ، وهى نظرة إذا عنينا بالتزامها ، واجتهدنا فى توضيحها بقدر كاف أعانتنا على أن يقترب فهمنا إياه من الفهم العلمى السليم لما يقع حولنا فى هذا الشأن ، فالنظرة

العلمية تقضى بأن نمثل للتخلف بإمتداد متدرج ، فيكون المعنى هو أننا نشكو من توقف المجتمع (ممثلا فى مؤسساته) عند موضع معين على هذا الامتداد ، وبحيث نتصور أن هذا الموضع إنما يمثل نقطة وسطا لالتقاء أقدار التخلف الماثلة في أحوال كل مؤسسة إجتماعية من حيث مدى تخلفها عن ملاحقة التغيرات المتجددة أبدا ، وبحيث نتصور أن هذا كله يمكن لنا أن نتناوله بالحديث العلمى الموضوعي الذى يتيح للعقول الزكية أن تنشط فى سبيل مزيد من الدرس العلمى الصادق مما يعين المجتمع على توجيه خطاه نحو مستقبل أقل تخلفا .

خاتمة وتلخيص

بدأنا هذا الفصل بالتنبيه إلى الفرق بين التخلف بمعناه الاقتصادى الضيق والتخلف بمعناه الاجتماعى الشامل ، وأوضحنا أن المعنى الأخير هو الذى نقصده ، ثم قدمنا التعريف الذى نرتضيه لمفهوم التخلف الاجتماعي ومؤداه قصور العديد من مؤسسات المجتمع عن ملاحقة التغيرات التى تفرضها مستجدات الحياة الاجتماعية ، وذلك باستحداث التغيرات والتعديلات المناسبة في بنية هذه المؤسسات وما يرتبط بها من وظائف وسلوكيات ، وأوضحنا أن التصور العلمى المناسب لمفهوم التخلف يقتضى أن

نمثل له بإمتداد متدرج . وبالتالى فعندما نتحدث عن قيام حالة تخلف اجتماعى فى مجتمعنا يكون المقصود بذلك الإشارة إلى توقف المجتمع عند موضع معين على هذا الامتداد وبحيث نتصور أن هذا الموضع إنما يمثل نقطة وسطا لالتقاء مؤشرات التخلف الماثلة فى أحوال مؤسسات المجتمع (كلها أو بعضها) عن ملاحقة التغيرات التى تقتضيها مستجدات الحياة .

أما بعد - فجدير بالذكر أن هذا المنظور لموضوع التخلف له عدة مزايا ، منها أنه يمكننا من النظر المفصل فى جزئيات هذا التخلف بدلا من الاقتصار على الأوصاف والأحكام العامة التى غالبا ما تكون غامضة أو مهوشة ، ثم إنه يمكننا كذلك من المقارنة بين أحوال مجتمعنا فى مراحل الحياة المختلفة بحيث نقرر إنه كان فى مرحلة ما أكثر أو أقل تخلفا منه فى مرحلة أخرى ، وأخيرا فإنه يجعل باستطاعتنا أن نقارن بين مجتمعنا وسائر المجتمعات من حيث درجة التخلف عندنا ودرجته عند الغير مع إدخال الضبط اللازم على مانعقده من مقارنات ، وبسبب هذه المزايا المختلفة يمكننا أن نصف المنظور الذى نقدمه بأنه يتحلى بالروح العلمية ، وهو ما نرجو أن يخفف من وطأة الحديث عن مظاهر تخلفنا الاجتماعى كما سنعرضه فى فصل تالٍ .

أبعاد التخلف الاجتماعى

لما كان مفهوم التخلف الاجتماعى كما يستخدمه معظمنا ينطوى على قدر كبير من الغموض الذى لا يلبث أن يصبح مثارا للجدل العقيم فقد رأينا أن نبدأ الحديث بتقديم التعريف الذى نرتضيه لهذا المفهوم حتى ينصرف الجهد إلى ماهو خير من اللغو المشتت للعقول ، ومانقصده بالتخلف الاجتماعى هو قصور العديد من مؤسسات المجتمع (توقُّفا أو تباطؤا) عن ملاحقة التغيرات التى تقتضيها مستجدات الحياة الاجتماعية ، وذلك باستحداث التغيرات والتعديلات المناسبة فى المؤسسات ، سواء فيما يتعلق ببنيتها أو فيما يرتبط بها من وظائف وسلوكيات .

ويقتضى التصور العلمى لهذا المفهوم أن نمثل له بامتداد متدرج بحيث إذا تحدثنا عن وجود تخلف اجتماعى فى مجتمعنا كان المقصود بذلك الإشارة إلى توقف المجتمع أو تباطؤ مؤسساته عند موضع بعينه على هذا الامتداد ، وهو وصف يمكننا من

المقارنة بين أحوال مجتمعنا فى مراحل الحياة المختلفة ، كما يجعل باستطاعتنا أن نقارن بين مجتمعنا وسائر المجتمعات من حيث درجة التخلف عندنا ودرجته عندهم .

وجدير بالذكر أن هذا التخلف يرسّب نمطا بعينه من أنماط الحياة الاجتماعية تختلف مكوناته من مجتمع إلى آخر باختلاف المقومات المسهمة فى تحديد هوية كل مجتمع ، لكنها تتفق فى سماتها العامة أو ما نسميه أبعادها الرئيسية .

والسؤال الرئيسى الذى نطرحه فى هذا الفصل هو : ماهى هذه السمات العامة، وكيف تنشأ ؟ وفيما يلى نتقدم للإجابة على هذا السؤال مبتدئين بشقه الثانى ثم منتقلين إلى شقه الأول .

كيف تنشأ أبعاد التخلف وتتبلور

هناك مسلَّمة رئيسية لابد من البدء بها فى كل حديث يتناول موضوع التخلف الاجتماعى ، ألا وهى أن مستجدات الحياة لا تفتأ تنهال علينا فى كل مجال من مجالات الحياة . وما دامت المؤسسات الاجتماعية (كالقانون والأسرة ومنظومة العلاقات الاجتماعية حول العمل ..) هى أدوات المجتمع لتمكينه من التوافق مع أحداث الحياة المألوف منها والجديد فقد وجب استحداث أنواع وأقدار مختلفة من التغيير فى هذه

الأدوات حتى تظل قادرة على تمكيننا من التوافق مع ما قد يطرأ جديدا على صيغة الأحداث ومفرداتها .

وجدير بالذكر أن السرعة التى تتوالى بها الأحداث بمستجداتها تفوق سرعة استحداث التعديلات المناسبة لها فى أدوات المجتمع للتعامل معها .

ومعنى ذلك أن هناك دائما فائضا من المستجدات يتراكم وتتراكم آثاره دون أن يلقى التعامل المناسب عند أدوات المجتمع، لكن الأمور لا تتوقف أبدا عند هذا الحد ، ذلك أن هذا التراكم إذا بلغ مستوى معينا أصبح له ضغط لا يلبث أن يدفع المجتمع إلى استحداث التغيير المطلوب أو ما يقرب منه ، ثم ينقضى وقت بعد ذلك يثبت أو يجمد فيه ما كان قد استحدث من تغير أو تعديل فى المؤسسات ، ولكن تيار المستجدات لا يتوقف . فيظهر التفاوت مرة أخرى بين طرفى المعادلة ولا يزال يزداد وتتراكم آثاره ، إلى أن يبلغ التراكم درجة معينة ، عندها يستحدث المجتمع مرة أخرى ما يرى أنه التعديل المكافىء فى مؤسساته ، بنية ووظيفة ، وهلم جرا .

هنا يكون من الأهمية بمكان أن نتبين ما يحدث أثناء فترة التفاوت الناجم عن تراكم المستجدات وآثاره . والذى يحدث هو أن أقدارا من التوتر تتولد بين أبناء المجتمع . وتتسع رقعاتها وتشتد

وطأتها شيئا فشيئا . ويكون هذا التوتر ناجما عن كون المستجدات التى نتحدث عنها استثارت بل وخلقت احتياجات لم يكن لها وجود من قبل، وفى الوقت نفسه بقيت المؤسسات بوضعها القائم عاجزة عن إرضاء أو إشباع هذه الاحتياجات . ومع مرور الأيام والأعوام يتضح أن المستجدات لا تكف عن استثارة الاحتياجات فتزيد من وطأتها وتوسع رقعتها بين شرائح المجتمع.

ويتضح للشعور العام تدريجيا أن المجتمع يتعرض فى أحد مجالاته لصراع لا يكف عن التزايد ، داخل النفوس وبين أصحابها ، وأن هذا الصراع بلغ حداً لا يمكن تجاهله . وأنه ينذر بعواقب وخيمة مالم نجد الحل الواقعى الملائم .

وفى غمرة اتجاه العقول إلى البحث عن هذا الحل يتضح أن المعادلة الأساسية التى لابد من الالتزام بحدودها تنطوى على حدين لا ثالث لهما ، هما تيار المستجدات من ناحية ، وكفاءة أداء المؤسسات الاجتماعية من ناحية أخرى ، ثم إذا بالسياق الاجتماعى يتجه نحو استقطاب يسفر عن وجهه شيئا فشيئا ، فتنحاز نسبة من الحلول المقترحة (وما يتعلق بها من محاولات عملية) إلى تسليط الأضواء على ضرورة إحداث تغيير فى المؤسسة أو المؤسسات المعنية بمطالب المستجدات ، بينما تنحاز نسبة أخرى إلى الحث على الوقوف فى وجه المستجدات

لتعطيلها بصورة أو بأخرى ، وتتراوح النسب الباقية من الآراء والمحاولات فى توجهاتها قربا أو بعدا من هذين القطبين .

ويقضى المجتمع غالبا وقتا طويلا نسبيا فيما يمكن أن نسميه بمرحلة التوقف المتفجر ، فبين الشد والجذب تتعطل حركة الجماعة نحو الحل الفعلى الذى من شأنه أن يقضى على التوترات المتفشية ويشبع الاحتياجات المستثارة . ويظل المجتمع فى هذه الحالة إلى أن يتجمع قدر من إرادات أفراده وأجهزته (الفاعلة) ويتخلق لهذا التجمع توجه بعينه فلا يلبث هذا التجمع المتوجه أن يترجم الى محصلة لقوى هذه الإرادات يكون من شأنها تحريك المجتمع فى الطريق إلى حل الصراع .

والشىء المهم بالنسبة لموضوعنا الذى نحن بصدده أنه فى هذه الفترة التى تمتد بين بدء الشعور بالاحتياجات الجديدة والتحرك الفعال تحقيقا للحل الذى يرضى هذه الاحتياجات يتخلق مناخ التخلف ، وكلما طال أمد هذه الفترة يزداد هذا المناخ رسوخا ، واذا به يفصح تدريجيا عن خصائصه الكبرى أو ما نسميه أبعاده الرئيسية .

الأبعاد الرئيسية للتخلف الاجتماعى :

تتخلق الأبعاد الرئيسية للتخلف وتتسق طبيعتها من خلال طبيعة التفاعلات التى تقع فى فترة قصور المؤسسات بين أفراد المجتمع بعضهم البعض ، وكذلك بين المؤسسات بعضها البعض

ومايقع أيضاً من تفاعلات بين أفراد المجتمع ومؤسساته . وتشير كثير من الدلائل إلى أن أبرز هذه الأبعاد وأشدها خطرا على الحياة الاجتماعية خمسة . وفيما يلى نذكر هذه الأبعاد واحدا بعد الآخر :

١ـ التمسك بالشكل على حساب الجوهر :

أما كيف يتخلق هذا البعد فبيان ذلك أن المؤسسات الاجتماعية لا تقوم أبدا بدون إطار أيديولوچى يغلفها ، ويكون لهذا الإطار مهام متعددة تبدأ من تبرير وجودها، لتصل إلى بيان كيف تتحقق فاعليتها ، ثم تمتد لتصل أخيرا إلى تعميق جذور الإيمان بها فى نفوس أبناء المجتمع . ولكن لما كانت هذه المؤسسات قد أصبحت منقوصة الفاعلية فى هذه الفترة (فترة القصور دون الاستجابة لمستجدات الحياة) ، ولما كان هذا النقص يزداد كما وكيفا يوما بعد يوم ، فإن الصلة بين الأيديولوچية والمؤسسة تأخذ فى الضعف والتهافت حتى تنفصم أو تكاد ، ثم لا تلبث الهوة بين الطرفين أن تتسع فيصبح كل طرف فى واد ؛ وهكذا تسود بين الناس سلوكيات لا تحكمها المؤسسة المعنية بالموضوع أصلا ،ومع ذلك يستمر معظم أبناء المجتمع فى ترديد مفردات الأيديولوچية .

نضرب لذلك مثلا يزخر بالدلالات والمفردات أن تنتشر السلوكيات اللا قانونية ومع ذلك يظل الجميع يلهجون بذكر

القانون ، فضائله وقدراته وضرورة التمسك بـه . ونظير ذلك يحدث فيما يتعلق بالأسـرة . فمـا تقضيه هذه المؤسسة من حصار متزايد ، ومـع ذلك فالتسبيح بذكرها فى صورتها التقليدية لا ينقطع ، والتفاخر بفضائل الأسرة فى مجتمعنا لا يتوقف . وقل مثل ذلك فى مؤسسة التعليم ، وغيرها، وغيرها . تفصح هذه المظاهر الاجتماعية عن نفسها فى ممارسات تصدر عن الأفراد كما تصدر عن المؤسسات المنقوصة الكفاءة فإذا بنا أمام نمط من السلوكيات يتكامل فيه النفاق والابتزاز والمداراة ؛ ذلك أن النفاق فى سياقنا الراهن إن هو إلا تمسُّك بالشكل دون الجوهر ، والابتزاز إن هو إلا مقلوب النفاق، من لم يتمكن منك ينافقك . ومن يتمكن منك يبتزك ؛ وفى الحالين يكون الرد المكافىء هو المداراة .

٢ ـ التبسيط المخل :

فى فترة تقصير المؤسسات تنشأ أفكار مبتسرة تبدو وفى صورة ملاحق مكملة لأيديولوچيات المؤسسات المعنية ، وكأنها تقدم استدراكات لما أوردته تلك الأيديولوچيات ، أو تقدم وصفا وتحديدا لظروف الاستثناء من تلك الأيديولوچيات . ونظرا للطبيعة المتعجلة والمؤقتة لصياغة تلك الأفكار فإنها تقدم منظورا للموقف كله(بما فى ذلك مستجدات الحياة ووظائف المؤسسات) يتميز بالتبسيط الشديد الذى يعتوره الخلل فى كل ما يقدمه من تصوير وتحليل

للمواقف الجديدة (التى فرضت نفسها على تيار الحياة) وما يرتبه على ذلك من توصيات بخطوات عملية . نضرب لذلك مثلا عشرات المقالات التى نشرت فى صحافتنا ، وعشرات الآراء التى أبديت من خلال مناقشات الأعضاء في مجلس الشعب ، كان ذلك فى النصف الثانى من الثمانينيات ، حينما بدا قصور القانون القائم عندئذ (قانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) عن المعالجة الكفء لمستجدات عالم المخدرات (أى ظهور الهيروين فى السوق غير المشروعة) ولم يكن التعديل القانونى الجديد (رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩) قد صدر بعد.

فقد امتلأت هذه المقالات والآراء بأفكار لا علاقة لها بالحقائق العلمية المنشورة عن الدوافع إلى تعاطى المخدرات ، والنتائج المترتبة على هذا التعاطى ، وحجم المشكلة على مستوى الشرائح الاجتماعية المختلفة ، واكثر من ذلك أنها امتدت الى الجزم (بشجاعة يحسد عليها أصحابها) بأن علاج الإدمان ضرب من المحال ، ثم إلى التوصية بنفى المدمنين أو إعدامهم إذا أمكن .

وباستطاعتنا أن نضرب مثلا آخر مايصدر منذ سنوات ولا يزال يصدر حتى الآن من آراء ومقترحات خاصة بقصور الأسرة كمؤسسة اجتماعية ، ببنائها الأساسى الذى نعرفه عن استيعاب مستجدات الحياة التى تتوالى علينا من خلال اشتداد الأزمة

الاقتصادية وملحقاتها من بطالة ، وهجرة مؤقتة لأحد الأبوين أو لكليهما سعيا وراء الرزق ، وانحسار لشكل الأسرة الممتدة ، والتى تتوالى كذلك علينا من خلال مسالك أخرى كالتطور المحلى والعالمى الذى صحبه اتجاه المرأة للتعليم والعمل وما صحبه كذلك من غزو أدوات الاتصال والإعلام واختراقها خصوصية الكيان الأسرى ، إلى آخـــر هذه المتغيرات والمستجدات جميعا . وبالإمكان كذلك أن نضرب مثلا ثالثا ما يصدر من أفكار وتزكيات لأفعال بعينها بالنسبة لقصور المؤسسات التعليمية فى جميع مستوياتها أمام وابل المستجدات الذى ينهال علينا كل يوم وكل ساعة وكل طرفة عين . ومثلا رابعا وخامسا .. إلخ .

وفى هذه الأمثلة جميعا نلمح الطبيعة المتعجلة والمؤقتة لمعظم الصياغات التى تطرح على سبيل الحل ، مما يكشف عن قدر كبير من التبسيط المخل .

٣ - الإهـــدار :

والإهدار سمة عامة أو بعد ثالث من أخطر أبعاد التخلف . ويمكن القول بأنه يتناسب طرديا مع زيادة قصور المؤسسات . ويقصد بالإهدار هنا إضاعة ما يمكن أن يُنمَّى فيتعاظم نفعه . يصدق هــذا القــول علــى كل مـا يمتلكه المجتمـع من ثروة مادية وبشرية .

وفى هذا الصدد لا تعوزنا الأمثلة بل تنتابنا الحيرة إذ نحاول الاختيار من بين المعروض أمامنا مما لايكاد يقع تحت حصر؛ فالإهدار الناجم عن قصور المؤسسة التعليمية فى المال والبشر والحاضر والمستقبل أمور أوضح من أن تحتاج إلي تفصيل القول فى وصفها وتفسيرها، وهى تنجم عن القصور نفسه فى آليات المؤسسة ، كما تتفاقم نتيجة للصراعات التى تدور من حولها بين مدعي القدرة على العلاج بدءاً من أولئك الذين يحاولون إدخال تغييرات مبتسرة وغير مدروسة على المؤسسة نفسها وانتهاء بمن يتجمدون أو يتبلدون أمام تيار المستجدات وكأنهم بتبلدهم هذا يقيمون فى وجهه سدا عساه يمنع تدفق هذا التيار . ومثل ذلك يمكن أن يقال عن الإهدار الناجم عن القصور فى مجالات سائر المؤسسات بدءاً بالأسرة وانتهاء بالدولة التى هى مؤسسة المجتمع لتصريف أمور السلطة .

٤ ـ اختزال الحياة الإنسانية :

إذا طال أمد مرحلة التخلف ، كما هو الحال فى مجتمعنا ، تمكنت من الجميع نزعة إلى اختزال الحياة الإنسانية ، بمعنى تضييق آفاقها وإمكاناتها فالأصل فى الحياة الإنسانية أنها ليست مجرد حياة بالمعنى البيولوچى (تقتصر على التغذية ، والإخراج ، والنمو ، والتكاثر) تضاف إلى حياة سائر الكائنات من نباتات

الأرض ودوابها ، لكنها حياة تتميز بالإضافة إلى جذورها البيولوجية بخصائص ووظائف تعلو بها فوق تلك الجذور ، إذا تكشف عما نسميه بالوظائف النفسية (كالخيال ، والتفكير المجرد ، والطموح) والوظائف النفسية الاجتماعية (كاللغة والقيم) والوظائف الاجتماعية (مثل تقسيم العمل الاجتماعى) . فإذا طالت مرحلة التخلف فإن ذلك يكون مصحوبا حتما بمزيد من قصور المؤسسات عن أداء وظائف مهمة كانت تؤديها من قبل بكفاءة رفيعة المستوى، فإذا هى تؤديها بصورة وضيعة المستوى، ثم إذا بهذه الوظائف تتآكل واحدة بعد الأخرى .

والقاعدة المنظمة لمسيرة هذا التآكل أنه يبدأ بإصابة المهام التى تقوم بها المؤسسات استجابة لمطالب الاحتياجات الراقية فى الإنسان ، أى الاحتياجات التى يحقق الإنسان من خلال إشباعها إنسانيته، ويظل هذا التآكل يستشرى حتى يصيب معظم تلك الاحتياجات بالتدهور والذبول ، وبذلك تنكمش المساحة الإنسانية للإنسان حتى تصبح حدودها لصيقة بحدوده الحيوانية . وهو أمر نقترب منه فى مجتمعنا اليوم ، ويلزمنا أن نخشى مما قد يصير اليه فى المستقبل غير البعيد . نعم إن الدرجة التى بلغها اختزال الحياة الإنسانية لدينا لا تزال تتركنا فى موضع أفضل بكثير مما

بلغته فى مجتمعات أخرى نشهدها متناثرة حولنا حيث بلغ قصور المؤسسات درجة الانهيار الذى أصبح يتهدد الجذور الحيوانية نفسها لحياة البشر فى تلك المجتمعات .

ومع أننا نستبعد أن يلم بمصر ما يمكن أن يصل بها إلى هذا الحضيض فإننا لانزال نخشى ألا يصمد هذا الاستبعاد أمام مستجدات الحياة الدولية الجديدة من ناحية وقصور المؤسسات المتفاقم لدينا من ناحية أخرى .

٥ ـ هبوط قيمة الكيف وصعود قيمة الكم :

فى غمرة أحداث القصور (قصور المؤسسات) وهى تقوم بدور عوامل النحر فى النفوس ، وما يصحب ذلك من إهدار متواصل ومن استشراء النزوع إلى اختزال معانى الحياة الإنسانية ومطالبها ، يتبلد الشعور بقيمة السعى طلبا للكيف (إذ يصبح هذا الطلب ترفا يضنى صاحبه ويرهق المحيطين به) ويصبح المطلب الرئيسى هو الكم ، ويصبح الكم هو أساس التقويم . وقد يعتبر ذلك جزءا من عملية الاختزال التى لا تنفك تجرى فى كيان المجتمع ، إلا أن هذا الجزء فيما نرى يحمل فى نفسه وزنا يؤهله لأن يصبح بعُدا قائما بذاته بين أبعاد التخلف لما ينطوى عليه من تراجع ونكوص فيما يتعلق بالمعايير ، معايير المفاضلة إزاء كل ما

يتعلق بإرضاء مطالب البدن ، والذوق ، والعقل ، ولا جدال فى أن مظاهر هذا التراجع تكثر وتتراكم من حولنا ، وقد تكون أكثر وضوحا فى نتاج بعض المؤسسات (كمؤسستى التعليم والثقافة)، ولكن إنصافا للحق فإن عوامل التراجع لا تقل عن ذلك تحققا (وإن لم تبرز آثارها بالوضوح نفسه) فى نتاج سائر مؤسسات المجتمع.

والخلاصة :

أننا قدمنا حصرا للأبعاد الرئيسية الخمسة للتخلف الاجتماعى، وناقشناها بالقدر الذى يسمح به المقام . وأوضحنا كيف تتخلق هذه الأبعاد وتتبلور فى مناخ التخلف إذا طال العهد به ، ومن قبل قدمنا تعريف التخلف الاجتماعى كما نلتزم به .

ويبقى بعد ذلك أن ننبه إلى نقطتين لايجوز إغفالهما فى هذا السياق :

النقطة الأولى : إننا على حرصنا توفير قدر كبير من التبسيط فى الصورة التى قدمناها وذلك طلبا للحد الأمثل من الوضوح . ولكن ربما جاز للقارىء أن يكمل الحديث بأن يبذل الجهد اللازم لتصور التفاعلات البالغة التعقد بين كل من هذه الأبعاد الخمسة التى ذكرناها والأربعة الأخرى ، وهو الأمر الذى يزيد من معدلات التخلف ومن تعقد مظاهره .

النقطة الثانيـة : هى أن التخلف الاجتماعى مسئوليتنا جميعا ، حكّاما ومحكومين ، كل حسب موقعه على خريطة تشابك الأدوار الاجتماعية ، ولا مهرب لأحد منا إزاء هذه المشاركة فى المسئولية ؛ فعسى أن يصادف قولنا هذا آذانا تصغى وعقولا تعى، ونفوسا تهتدى .

مصر والمستقبل :
شروط فى البنية الأساسية

لا جدال فى أنه على مر السنوات القليلة الماضية، وعلى امتداد السنوات القليلة القادمة، جرت وسوف تجرى فى رحم المجتمع المصرى الراهن عملية بالغة التعقيد، يتخلق بمقتضاها كيان أو جنين لما سوف تكون عليه مصر فى القرن الحادى والعشرين .

وقد سئلت فى إحدى الأمسيات الثقافية رفيعة المستوى التى يعقدها الإذاعى الكبير الأستاذ فاروق شوشة أن أصف كيف أتصور المعالم الكبرى لمجتمعنا المصرى فى ذلك المستقبل الذى يقترب منا يوماً بعد يوم، ورحبت حينئذ بالسؤال. وكان لهذا الترحيب أسباب متعددة يمكن إيجازها فيما يأتى :

أولا : أن تصورنا الذى يتناول المستقبل يسهم فى صناعته. فتكوين التصورات حول أية مسألة من المسائل العملية جزء من شحذ الإرادة، والإرادة البشرية عامل من عوامل صنع التاريخ،

ومن ثم فأنا إذ أبلور تصورى عن مصر فى القرن القادم إنما أسهم بنصيب (مهما يكن متواضعا) فى صنع هذا المستقبل .

ثانيا : أننى إذ أضع هذا التصور على مشهد من الجميع (بدلا من أن يظل حبيس صدرى) إنما أحفز الآخرين إلى أن يتخذوا موقفا إزاءه بالقبول والمساندة، أو بالرفض والمقاومة، أو بالتعديل حذفاً وإضافة. وسينتهى الأمر بهم فى معظم الأحوال إلى عرض تصوراتهم كل على مشهد من الآخرين، وسيكون لنا فى ختام هذه الجولة قدر كبير من التصورات المطروحة، وهو ما من شأنه أن يعين الجميع على المقارنة والمفاضلة (أو هكذا نرجو). ومن ثم يتاح لهم قدر كبير من مرونة الفكر وحرية الاختيار. وربما اختاروا (وهذا مايحدث غالبا) أن يكونوا لأنفسهم بعد كثير من التحليل والتركيب تصورا جديدا يحمل طابع الإرادة الجماعية أكثر مما يحمل خصائص هذه الإرادة الفردية أو تلك.

ثالثا : إن مجرد الدعوة إلى التفكير فى هذا الموضوع من شأنه أن ينبهنا جميعا، كل حسب موقعه، إلى ضرورة التفكير فى أمور تتعلق بالمستقبل البعيد بدلا من الاكتفاء بالتدبير لحاجات الغد المباشر، ومن المحقق أن مقتضيات المستقبل البعيد نسبيا يجب أن تسهم فى إملاء الكثير مما نتخذ من تدابير لمواجهة مطالب الغد المباشر، لا فى هذا الموضوع الذى نحن بصدده

فحسب، ولكن فى تدبير أمور المعاش جميعا. ولو أن الأمر كان على عكس ذلك، أن يدبر المستقبل نفسه كحصيلة تراكمية لانشغالنا بأمور الحياة اليومية الضيقة فقط لا نطمس أحد الفروق المهمة بين حياة الإنسان والحيوان، فالإنسان هو الكائن الأوحد الذى يعرف معنى التخطيط للمستقبل البعيد، وتكوين التصورات والخطط لحياة لم تتحقق بعد، ولكنها فى الطريق إلى أن تصبح واقعا.

لهذه الأسباب مجتمعة، ولدواعٍ أخرى ربما كانت أقل شأنا وإن لم تكن أقل حضورا، رحبت بالسؤال الذى تلقيته فى تلك الأمسية. وقد رأيت بعد ذلك، تمشيا مع روح هذا التفكير نفسه، ألا أكتفى بكونى قدمت تصورى فى شكل حديث تليفزيونى بل أن أشفعه بنشر الرأى مكتوبا، حتى أتيح له مزيداً من التنقيح والتبلور، إضافة إلى الحضور المكانى الموثق جملة وتفصيلاً .

النخبة والقاعدة

الحقيقة التى لابد من الإقرار بها رضينا عن ذلك أم لم نرضَ، هى أننا لا نستطيع أن نتكلم فى الموضوع الذى نحن بصدده دون أن نذكر أن مجتمعنا المصرى يعانى من انخفاض شديد فى مستوى التجانس الثقافى بداخله. ونحن نجعل من هذه الحقيقة نقطة البدء فى حديثنا. ولمفهوم التجانس هذا بُعدان رئيسيان على

أقل يتعلق أحدهما بالاختلاف بين ثقافات متعددة تشغل نفوس المواطنين وتباعد بين شرائحهم بأقدار متفاوتة، ويختص الثانى بمدى اقتراب كل من هذه الثقافات الصغرى من المحاور الرئيسية للثقافة العالمية المعاصرة، والمشاركة فيها فكراً وممارسة. وفى مقالنا الراهن لايعنينا البعد الأول رغم أهميته التى لا شك فيها، ولكن يهمنا البعد الثانى فهو على وجه التحديد الذى نتخذ منه نقطة الانطلاق لتقديم تصورنا الذى نحن بصدده.

إذا حاولنا أن نصف منظور المجتمع المصرى من هذه الزاوية وهو يتقدم نحو القرن الحادى والعشرين وجدنا أنه يتقدم كشراذم متباعدة، فإذا أردنا أن ندخل على هذه الصورة قدراً من التلخيص بهدف التركيز (دون إخلال بطبيعتها ومقتضياتها) قلنا إن المجتمع يتقدم كمجموعتين من البشر لا كمجموعة واحدة، إحداهما ضئيلة الحجم والعدد، تضم من اعتدنا أن نسميهم بالنخبة، والأخرى متضخمة وهى مايمكن تسميته بالقاعدة أو الجمهور العام. ومن المحقق أن هوامش كل من المجموعتين متداخلة مع هوامش الأخرى، لكن هذا التداخل لا يقلل من واقعية هذا التغاير أو الانقسام الذى نشهده، ومن ثم يلزمنا أن نحسب حسابه فى تصور مستقبلنا كما سيكون أو كما نريد له أن يكون .

وتتصف النخبة (من الناحية الثقافية) بثلاث خصال رئيسية ، فهي تحمل قدرا من الوعى أو المعرفة بعدد من القضايا العامة، قضايا الوطن وقضايا العالم التى تواجهنا وتواجه الجميع فى الوقت الحاضر، كما أنها تدرك بعض تشابكات هذه القضايا، وهى على استعداد لأن تدرك المزيد من تشابكات هذه القضايا لكونها دائمة اليقظة والتنبه (نسبيا) لكل ما يطرأ على الساحة من تغير بالزيادة أو بالنقصان. وهي (أى النخبة) تقوم إلى جانب كونها تحمل هذا الوعي، بقدر من المشاركة الفعلية فى توجيه أحداث المجتمع ، أحداث السياسة والاقتصاد والتشريع والتخطيط والإدارة وكل ما شأنه أن يصنف تحت فئة العمل العام، يشارك أعضاؤها في هذا كله إما بالإسهام التنفيذى في تحريك آلة المجتمع، أو بالمشورة بالرأى والنقد. ثم إن هذه النخبة تحمل إلى جانب الوعي والمشاركة قدرا من الحماس يستبد بها وتتمسك به. وهو هذا الشعور بالقلق والانزعاج أو بالسرور والابتهاج لما يقع من أحداث عامة تغضبها أو ترضيها، هذا الحماس هو المضمون الوجدانى لما نسميه الهم العام. خلاصة القول أن النخبة تمتاز أساسا بالوعي بالقضايا العامة، والمشاركة فى العمل العام، ومعايشة الهم العام .

وعلى الضد من ذلك تتصف الكتلة الكبرى (التى نسميها الجماهير أحيانا والقاعدة العريضة أحيانا أخرى ، بالغفلة التى هى نتيجة طبيعية لأغلال الأمية بأنواعها ومستوياتها المختلفة، وهى أغلال تجعلها عاجزة عن إدراك العام فيما هو حاضر وفيما يأتى به المستقبل، كذلك تتصف بأنها منكفئة تماما على العمل الخاص لأن متطلبات حياتها ومقتضيات آفاقها لا تسمحان بغير ذلك. ثم إنها بالإضافة إلى هذا وذاك غارقة أو مستهلكة تماما فى الهم الخاص .

هذه هى الصورة كما أراها، صورة مجتمعنا المصرى وهو يتقدم لدخول القرن الحادى والعشرين. فماذا نفعل والصورة هكذا؟

طبيعة العمل المطلوب ونمطه

عندما نتساءل عن طبيعة العمل المطلوب فنحن نقصد بالضبط مضمونة، أى ماهى بالضبط الأعمال الرئيسية المطلوبة. وعندما نتحدث عن النمط فنحن نشير إلى الكيفية التى نوائم بها بين هذا العمل والشكل الذى يتشكل به مجتمعنا كما نشهده، وهو التغاير الذى يصل إلى حد الانقسام تقريبا بين نخبة وقاعدة. وعلى أساس من التفاعل بين الطبيعة والنمط سيكون حديثنا عن العمل المطلوب.

والبنود الثلاثة الآتية تعرض للقارىء مايمكن اعتباره الأبعاد الرئيسية للعمل المطلوب كما نرتئيه :

أولا : أعمال تعتبر بمثابة البنية الأساسية لصرح المجتمع الذى نقيمه فى المستقبل .

ثانيا : أعمال من شأنها دعم مسيرة المجتمع بوجه عام، والنخبة بوجه خاص، على الطريق إلى مزيد من المشاركة (بالتلقى والعطاء، على المستويين المحلى والعالمى) فيما يمكن أن يسمى بمقومات الحياة فى القرن القادم.

ثالثا : أعمال من شأنها رفع درجة التجانس (أو التقارب) الحضارى بين النتيجة المحدودة والقاعدة العريضة .

وسوف نكرس البقية من هذا المقال لتفصيل القول فيما نعنى بالبند الأول، ونترك البندين الثانى والثالث لمقال آخر .

مستلزمات البنية الأساسية لإنجاز النقلة الحضارية

سواء نظرنا فى الأمر من زاوية الآفاق التى تنتظر المجتمعات البشرية فى القرن القادم، آفاق العلم فى جملته وفى صورته الخالصة، أو آفاق الخدمات والاتصالات ومايصحب ذلك من تغيرات حتمية تصيب كثيرا من الأبنية الاجتماعية، أو نظرنا من

زاوية العوامل التى تدفعنا فى حاضرنا (كمجتمع مصرى) دفعا شديدا إلى تطوير بعض أساليب الحياة التى اعتدنا عليها حتى يمكننا التغلب على بعض مشكلاتنا المتفاقمة، وجمعنا فى هذه النظرة بين هذه العوامل ومايقوم فى وجهها من أغلال تعوق هذا التطوير فلا تبقى من طاقته إلا أقل القليل، نقول سواء نظرنا فى الأمر من زاوية ما ينتظرنا أو من زاوية ما يدفعنا فسنجد أن أمامنا عددا من الأعمال الاجتماعية التى لابد من إنجازها، على سبيل الإعداد (مجرد الإعداد) لضمان بقائنا (كدولة وكمواطنين) خلال القرن الحادى والعشرين، وضمان توفير الحياة الكريمة لنا على امتداد هذا البقاء. هذه الأعمال الإعدادية فى جملتها هى مانسميه أعمال الإصلاح الجذرى للبنية الأساسية لحالتنا الحضارية. وفيما يلى عرض لما نشير إليه :

أ - محو الأمية :

يأتى محو الأمية فى مقدمة الأعمال التى نشير إليها. ورغم مايبدو من اتفاق بيننا جميعا حول هذا المطلب فقد يكون من المفيد أن نعيد القول فنبرز بعض النقاط لأنها ذات وزن خاص فى هذا المجال .

النقطة الأولى : هى ضرورة التفرقة بين نوعين من الأمية، أمية تعنى انعدام مهارات القراءة والكتابة، وأمية تعنى الجهل

بالشئون العامة. والنوع الأول أخطر بكثير من الثانى، لأن وجود الأول يستتبع بالضرورة وجود الثانى، فلا يمكن لأمى يجهل القراءة والكتابة أن يتقدم نحو تحصيل معرفة على قدر معقول من الدقة أو التفصيل بالشئون العامة مهما بذل بعض الأميين الأذكياء الطموحين من جهود فى هذا الصدد. أما الجهل بالشئون العامة فلا يحول أصلا دون اكتساب مهارات القراءة والكتابة.

النقطة الثانية : هى أن الشخص الذى يمكنه القراءة والكتابة تنفتح أمامه الأبواب إلى الارتقاء بمعلوماته ومهاراته العقلية بقدر لا سبيل إلى المقارنة بينه وبين ماهو متاح لمن يفتقد هاتين المهارتين. ولا يمكن القول هنا بأن الإعلام (المرئى بوجه خاص) قادر على أن يعوضه عن ذلك تعويضا تاما، إذ تثار هنا مسألتان لا يجوز إغفالهما: أولاهما خاصة بالقدر من حرية الاختيار التى لابد من التنازل عنها لمن شاء حظه أن يعتمد تماما على هذا الإعلام فى تحصيل معلوماته. وثانيتهما أن الكلمة المكتوبة والمقروءة تقوم بدور بالغ الأهمية فى تنمية عدد من الوظائف العقلية العليا لدينا، وفى مقدمتها وظيفة التفكير المجرد والوظيفة الرمزية، وهما وظيفتان ندين لهما بالقسط الأعظم من منجزاتنا البشرية الحضارية. والنقطة الثالثة هى مايشير إليه استقراء الأحوال فى كثير من المجتمعات من أن الأمية (بالمعنى

الذى نتحدث عنه هنا) تصحبها عادة مجموعة من التوجهات المعوقة لجهود الارتقاء بالإنسان كفرد وكمجتمع، من هذا القبيل تغليب مايسمى أحيانا بالتفكير السحرى وأحيانا أخرى بالتفكير الخرافى (وأحيانا ثالثة بالتفكير قبل المنطقى) على أساليب التفكير المنطقى أو المنضبط، وماتنطق به نتائج بعض البحوث السيكولوجية الحديثة من انخفاض مستوى التنشيط العصبى القائم وراء كثير من الوظائف النفسية أو العقلية (كالإدراك والتذكر) عند الأميين إذا قورن بنظيره عند المتعلمين، ومايترتب على ذلك من خصائص سلوكية للأميين بالغة الخطر. هذا بالإضافة إلى ماأصبح معرفة شائعة من اقتران الأمية بالمرض والفقر، ثم اقتران الفقر بازدياد معدلات الجريمة مما يفتح الباب للاقتران غير المباشر بين الأمية والجريمة .

ب - العناية بالتعليم :

يلى موضوع القضاء على الأمية ضرورة العناية الفائقة بالتعليم من حيث الكيف، أى ماذا يقدم للدارسين وكيف يقدم. وقد كثر الحديث مؤخرا عن التعليم لدرجة أن أتخمت النفوس نحوه أو كادت، وأخشى أن أقول إنها أصبحت زاهدة فى أى مزيد من الكلام حوله. ومن ثم فلا أرى من الحكمة أن أعيد وأزيد فيه، وحسبى أن أقول باقتضاب شديد: المطلوب هو توفير الشروط

اللازمة لتحديث العلم الذى يقدم للدارسين فى جميع مستويات التدريس، مع ضمان أن يبقى التحديث عملية مستمرة، وأن يشمل أسلوب تقديم المعلومة ومضمونها. ثم إنه بالإضافة إلى مطلب التحديث هذا هناك مطلب آخر لا سبيل إلى السكوت عنه. وقد يبدو مدعاة للعجب أن نصوغه على هذا النحو من الصراحة، ولكن هكذا تقتضى أمورنا بما انحدرت إليه، هذا المطلب هو الجديه، ونقصد به فى هذا السياق مراعاة المقتضيات الموضوعية للعملية التعليمية كلها، سواء فيما يتعلق بالتحديث وبالتحصيل، والبعد عن التمويه فى هذه الأمور ماأمكن، ومراعاة الصالح العام للمجتمع لا الصالح الخاص لأبناء أفراد بأعيانهم ، أو أعضاء شرائح اجتماعية أو مهنية بذواتها ، وبإيجاز شديد مراعاة التبصر بما سوف يفرضه مستقبل السياق العالمى على مستقبل مصر، بعد عقد أو عقدين على أكثر تقدير .

جـ - صيانة البيئة (بمعنييها الطبيعى والاجتماعى) :

صيانة البيئة والعمل على تحسين أحوالها، بما فى ذلك مجرى النيل، والأراضى الزراعية، والمناطق السكنية، وشواطىء البلاد على البحرين الأبيض والأحمر. أشهد أن أصواتاً كثيرة بحت، وأقلاما عديدة جف مدادها من كثرة ماكتبت ولا زالت تكتب عن تلويث مجرى النيل، وتبوير الأراضى الزراعية ثم تجريفها، وتسميم

أجواء المناطق السكنية بدخان المصانع وعوادم السيارات، وموضوعات تتعلق بالصرف الصحى وتلويث مياه الشواطىء... إلخ. ومن ثم فلن نضيف كثيرا بمزيد من تفصيل الحديث تحت هذه العناوين وما يتعلق بها. ولكن الامتناع أو العجز عن الإضافة لا يبيح السكوت عن تكرار التذكرة والتنبيه .

وما يقال عن البيئة الطبيعية بهذه المعانى الغليظة التى تتمثل فيما سقناه من بنود يقال مثله وأكثر عن هذه البيئة نفسها بمعان أشد إرهافا، تتعلق بمستويات الضوضاء فى المدن، وتكدس المبانى وعشوائيتها، وتكدس البشر، وندرة المساحات الخضراء. ثم يقال مثله وأكثر عن البيئة الاجتماعية، ربما بمعان أقل بساطة وأكثر تركيبا، لكنها ليست أقل فاعلية فيما تشيعه من أضرار تكتنف حياة المواطنين فلا تدع لهم منها مخرجا. وأسوأ ماتذكره فى هذا الصدد الاحتمالات القائمة فى كل لحظة بالعدوان على حقوق الإنسان، فلا زلنا أبعد مانكون عن تعريف معلن للحد الأدنى لحقوق الإنسان (الفرد) التى لا يجوز الاعتداء عليها مهما تكن الظروف والتبريرات، مما يجعل بيئتنا الاجتماعية من هذه الزاوية حاضنة للتهديد بصورة شديدة الأذى. أضف إلى ذلك عنصرا آخر هو التضاؤل الذى يكاد يصل إلى حد العدم لحجم المشاركة المحسوسة المسموح بها «للمواطن العادى» فى صنع القرارات التى تمس مصيره ، مما يغلب على هذه البيئة سمة الإحباط إن لم

يكن القهر الصريح. وأخيرا وليس آخراً أضف إلى ذلك عنصرا ثالثا هو التجاهل الإعلامى لحق المواطن فى اختيار مادة الترويح عنه أو تثقيفه ، وهو تجاهل ينقلب أحيانا إلى عدوان على تفضيلاته (أو بالأحرى قيمه) التى يأنس إليها حين يطلب الترويح أو التثقيف، مما يغلب على البيئة سمة ثالثة هى الهبوط بمستوى الارتقاء القيمى لأبنائها .

خلاصة القول أننا نكرس هذا الكلام لوضع النقاط على الحروف فيما أسميناه بمستلزمات البنية الأساسية لإنجاز النقلة الحضارية لمجتمعنا المصرى بحيث نستطيع أن نأمل له فى الحياة أولا، وفى الحياة الكريمة ثانيا خلال القرن الحادى والعشرين .

وفى هذا الصدد ركزنا اهتمامنا فى الحديث عن مستلزمات ثلاثة نرى أن لها الأولوية على كل ماعداها، وهى محو الأمية، والعناية الفائقة بالتعليم من حيث الكيف، وصيانة البيئة بمعنييها الطبيعى والاجتماعى. فهذه شروط ضرورية، بدونها تحف الأخطار بكل الآمال، مهما يكن الكلام الذى تصاغ فيه هذه الآمال كلاما كبيراً. ومع ذلك فهذه مجرد شروط ضرورية، ولكنها ليست كافية لإقامة مجتمعنا بالصورة التى نرتضيها. ولا يعنى ذلك إن إنجازها جميعا على وجه التمام والكمال شرط لابد منه للتقدم إلى ماسواها من خطى تمليها مخططات التقدم والارتقاء، ولكن يعنى أنه بدون إعطائها دفعة قوية فلا أمل لنا فى إنجاز مانسعى إليه .

دور النخبة ومستقبل مصر

يقترن نهوض المجتمعات دائما بتوافر عدد من الشروط التاريخية، يتصل بعضها بنسيج المجتمع نفسه وتفاعلاته الداخلية، ويتعلق البعض الآخر بالسياق الذى يضمه مع سائر المجتمعات الواقعة معه فى دائرة التأثر والتأثير. ونحن إذ نفكر الآن فى صيغة المستقبل الذى ينتظر مصر فى العقود المبكرة من القرن المقبل يلزمنا أن نتنبه جيدا لمفردات هذه الشروط، الداخلية والخارجية، ومايقوم بينها من تشابكات ومايقع من تفاعلات حتى نستطيع أن نكون فاعلين فى تكوين هذه الصيغة لا مجرد منفعلين.

وغنى عن البيان أن الإرادة البشرية (بكيانها الفردى والجماعى) وماتتزود به من وعى واستبصار جزء لا يتجزء من الشروط الداخلية التى تسهم بنصيب لا يمكن تجاهله فى صياغة المستقبل. ولما كان الدور الموكول إلى النخبة فى أى مجتمع هو استنهاض إرادة جماعية متنامية التكامل والتبلور، واستمرار العمل على شحذها، وتنويرها (أى زيادة تبصيرها بالتوجه

الرئيسى الذى يلزمها أن تتشبث به، وبموقعها اللحظى من هذا التوجه) فقد وجب علينا أن نعنى بأمر هذه النخبة، وذلك بتوفير أفضل الشروط التى تضمن لها الأداء الأمثل لدورها التاريخى، هذا واجب النخبة نفسها قبل أن يكون واجب أى كيان اجتماعى آخر، ولكنه كذلك واجب يقع بعضه على عاتق شرائح أخرى من الكيان الاجتماعى الكبير (جماهير المواطنين) بقدر اقتراب هذه الشرائح أو هوامشها من مجال نشاط النخبة، ووجوه هذا النشاط. وحاصل الأمر أن عرقلة هذه الجهود أو حتى التوانى عن العمل على تحقيق كل مايضمن لها الفاعلية هو الطريق المؤدى حتما إلى تعويق حركة المجتمع كله على سلم الارتقاء بالشكل وبالدرجة التى تقتضيها مطالب المرحلة التاريخية البازغة .

المهام الرئيسية للنخبة

تنتظم مهام النخبة فى شكل هرم يقوم على قاعدة عريضة من الواجبات الجزئية تكاد مفرداتها أن تستعصى على الحصر، وينتهى الهرم عند القمة إلى عدد محدود من الأدوار أو المهام العريضة يغطى كل منها مساحة شاسعة من حياة المجتمع ونشاطاته، ويختزل فى نفسه الآلاف المؤلفة من الواجبات الفرعية التى تمليها أو تستدرها مواقف الحياة المتجددة دوما .

ولما كان المقام لا يسمح بالاسترسال فى حديث مسهب فى هذا الشأن فقد رأينا أن نقتصر على ذكر المهام الرئيسية الثلاثة التى تتبوأ قمة التنظيم، وأن نكرس الكلام الراهن لتفصيل القول فى طبيعة كل منها ومقتضيات تنشيطها، هذه المسئوليات أو المهام هى: مسئولية إطلاق طاقة التجديد والابتكار ودعم توجهات الفعل الإبداعى، ومسئولية إنشاء المزيد من آليات التخاطب والتفاعل عبر الأسوار الاجتماعية والحضارية ودعم القائم والجديد من هذه الآليات، ومسئولية اللحاق بالركب العالمى للعلم والمشاركة الفعالة فى مسيرته. وفيما يلى نتناول كلا من هذه المسئوليات بقدر معقول من الشرح والتوضيح .

أولا : إطلاق طاقة التجديد والابتكار :

عندما نتصدى للنظر فى الدور الذى تحاول النخبة أن تسهم به فى توجيه مسيرة المجتمع وضبط إيقاعها نجد أنه دور قيادى بالمعنى الكامل لهذه الكلمة. وهذه نتيجة طبيعية ومنطقية لكون هذه النخبة حريصة على أن تعايش القضايا العامة إدراكا ومشاركة واهتماما. ومن ألزم اللوازم للقيادة (سواء كانت موكولة إلى فرد بعينه، أو إلى مجموعة يتقارب أفرادها فى مدى فاعليتهم، أو إلى شريحة اجتماعية بكاملها تتوزع الفاعلية بين مفرداتها بنسب متفاوتة) القدرة إلى إيجاد الحلول المبتكرة، وعلى كفاءة توظيفها

فى سياق الحياة الاجتماعية. ذلك أن انبثاق القيادة نفسها من حيث التشكيل والتوقيت إنما يأتى تعبيرا عن حاجة اجتماعية يستشعرها المجتمع فى فترة تاريخية محددة عندما يواجه موقفا تتجمع فيه مجموعة من العوامل بصورة يدركها هذا المجتمع على أنها مشكلة تقتضى إيجاد حل للتغلب عليها حتى يمكن له مواصلة مسيرته. ويدرك المجتمع كذلك أن وسائله وأساليبه المعتادة لم تعد تجدى فى تحقيق الحل المنشود. عندئذ تبرز الحاجة الى القيادة كآلية مطلوبة. ومعها تتوالى محاولات لا حصر لها للقيام بالدور القيادى، وتتوجه جميع المحاولات إلى صياغة الحل غير المعتاد أو غير المسبوق أملا فى أن يكون هو الحل المنشود للمشكلة غير المعتادة أو غير المسبوقة ، وعلى هذا النحو يعيش المجتمع مخاضه فى مواجهة المشكلة، تتخلق فيه الآلية مع الوظيفة، الآلية هى القيادة (المنبثقة من بعض راقات النخبة ومفرداتها) والوظيفة هى الصياغة والتشغيل للحل المبتكر.

هنا نصل إلى أهم نقطة أو أهم بند ضمن بنود مسئولية القيادة فهذه المسئولية تنطوى على عدد من البنود لابد من الوفاء بها جميعا لكى يتحقق للقيادة الحد الأمثل لكفاءة الأداء، فقد يقتضى ذلك استحداث تعديلات فى بنية القيادة نفسها لأن المهم فى القيادة هو الدور (ومع ذلك تظل النخبة هى القاعدة العريضة

لأداء الدور. أى أن النخبة تغير آلياتها بما يتناسب ومستوى ابتكارية الحل)، والدور يتضمن قائمة من بنود متعددة، ومركز الثقل فى هذه القائمة هو بند تنشيط قدرات الإبداع، بمعنى أن تعطيل هذا البند بأية صورة أو بأى قدر من شأنه ألا يقتصر أثره على بند الإبداع وحده بل يمتد حتما إلى سائر البنود فيقلل من فاعليتها. فى هذا السياق يجب أن تبرز أمامنا على مستوى الإدراك الواضح، والمشاركة المسئولة، والاهتمام الصادق العميق حقيقتان لا سبيل إلى التغاضى عن أى منهما:

أولاهما : إن رعاية التفكير الإبداعى بالصيانة، والتنشيط مسئولية القيادة فى إطارها العريض (النخبة) قبل غيرها من صفوف المجتمع وشرائحه، لأن هذه القيادة أقدر من غيرها على ذلك ، لا لوجود صفات ميتافيزيقية فيها، ولكن لما تيسر لها من إدراك للعام، ومشاركة فيه واهتمام به ، ومع ذلك فهذا القول لا يعفى سائر شرائح المجتمع من واجب الإسهام بنصيب فى الإمداد بطاقة الدفع، وهذا المطلب نفسه هو الذى يملى على النخبة ضرورة تكوين الرأى العام المستنير، ودعم التنوير وصيانته. والحقيقة الثانية مؤداها أن التفكير الإبداعى يطوى فى نفسه عددا من المظاهر أو التجليات، يأتى فى مقدمتها إدراك أن بالإمكان بلوغ ماهو أفضل مما هو كائن، وأن الطريق للوصول إلى هذا الأفضل

وأن يمر عبر استعراض أمين وشجاع للحلول الممكنة وبدائلها، وأن الترحيب بالجديد (لا التهيب والتوجس منه) يجب أن يكون له حضور محسوس فى المناخ الاجتماعى السائد، وأضعف الإيمان فى هذا الشأن أن يظل المجتمع حاضنا لقدر ملموس من الحرية فى مقابل القهر، ومن التسامح فى مقابل التناحر .

ثانيا : التخاطب والتفاعل عبر الأسوار الاجتماعية والحضارية :

التخاطب والتفاعل بين الشعوب المختلفة عبر الأسوار الاجتماعية والحضارية حقيقة تاريخية قديمة وحديثة. وقد شقت الشعوب لهذا التخاطب والتفاعل على مر التاريخ قنوات عديدة، منها ماهو رسمى وماهو غير رسمى من هذا القبيل قنوات التجارة والدبلوماسية والحرب وتبادل الخبرات والمعارف والزيارات والمصاهرات.. إلخ. ومن قبيل تحصيل الحاصل القول بأن التفاعلات التى تمت ولا تزال تتم من خلال هذه القنوات وغيرها كان بعضها مصدر خير لبعض الشعوب بينما كان مصدر شر للبعض الآخر. ولكن مالا يجوز أن ينطمس وراء هذا التعميم هو أن المحصلة النهائية لهذه التفاعلات كانت إيجابية بالنسبة للإنسانية فى مجموعها فمهما يكن حجم التهيب أو التشاؤم الذى يبديه البعض فى هذا الصدد فالحقيقة التى تفرض نفسها علينا

جميعا هى أن الشكل العام لحياة البشر ولمستوى الخدمات التى يتلقونها، ويمكنهم أن يتلقوها، هذا الشكل وهذا المستوى يمضيان فى خطواتهما الكبرى (لا الصغرى) نحو مزيد من الرقى، أى نحو مزيد من الابتعاد بالإنسان عن الاشكال القريبة من الحياة الحيوانية التى سادت فى عصور ماقبل التاريخ، هذا صحيح بالنسبة للإنجازات المادية ، وصحيح كذلك فيما يتعلق بالإنجازات المعنوية وفى مقدمتها القيم الأساسية للضمير الإنسانى العام، مهما بدا الأمر موحيا للبعض بغير ذلك. إن مايلزمنا هنا لكى نستشف هذه الحقيقة هو تنقية مجال الرؤية من عوامل التشتيت وماأكثرها، وتنقية مجال النوايا من عوامل الهوى، ثم تركيز النظر على المراحل الكبرى لمسيرة التاريخ .

من خلال هذا المنظور تتحدد المهمة الكبرى الثانية للنخبة، وخلاصتها : العمل على إنشاء مزيد من القنوات والآليات اللازمة لتنشيط عمليات التخاطب والتفاعل عبر الأسوار وتنميتها والأمر فى هذا الشأن شبيه بما رأيناه بالنسبة للتفكير الإبداعى ، فهو مسئولية النخبة بالدرجة الأولى، وهو فى الوقت نفسه مسئولية سائر شرائح المجتمع بقدر اقترابها من النخبة ومايترتب على ذلك من رؤى متفاوتة فى وضوحها (أى فى اقتناع حاملها بها) وفى شمولها. ولكى يصل القارىء الى اقتناع كامل بأن رعاية عمليات

التخاطب والتفاعل عبر الأسوار تقتضيها ضرورة لا سبيل إلى تجاهلها أو الإقلال من شأنها ينبغى ألا نكف عن تذكير أنفسنا بالنقطتين التاليتين :

أولا : إن هذا الطريق هو أقصر الطرق الموصلة إلى الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا المتوافرة فى عصرنا الحاضر (عن طريق التعلم والنقل عن الشعوب التى تتوافر لديها هذه المنجزات) وإلا فالبديل هو الحرمان من الحصول على خيرات هذه المنجزات إلى أن نخترع العجلة من جديد.

ثانيا : إن هذا الطريق ذاته هو أقصر الطرق إلى أن نصبح نحن أنفسنا (إذا عرفنا كيف نتتلمذ على الفكر الذى وصل بالآخرين إلى تحقيق هذه الإنجازات) من بين المسهمين فى تحقيق مزيد من الإنجاز يضاف إلى الرصيد الإنسانى فى هذا المجال أو ذاك ، وأمامنا فى هذا الصدد خبرات لشعوب أصبحت خلال بضعة العقود الماضية على درجة عالية من القدرة على المشاركة فى تنمية رصيد الإنجازات، وربما أصبحت تعطى أكثر مما تأخذ .

يبقى بعد ذلك تعقيب موجز، مؤداه أن البعض يخشى من هذا التواصل الذى ندعو إلى تكثيفه، ويسىء الظن به، وبغض النظر عن تفصيل القول فى تبريرات تساق فى هذا المضمار لا آخر لها فالحجة الرئيسية تتلخص فى الخوف من أن يؤدى بنا هذا

التواصل إلى أن نفقد هويتنا . ولا جدال فى أن إبداء الاعتراض على هذا النحو مسألة تستحق النظر. فإذا انصرفنا عن غير المخلصين فى إبداء الاعتراض وتوجهنا بالقول إلى الصادقين مع أنفسهم ومعنا فالحقيقة أن بعض الظواهر قد تبرر هذا الخوف، ولكنها تظل مظاهر جزئية، وتظل قصيرة العمر، غير أنها لن تلبث على المدى البعيد أن تتقهقر لتحل محلها تركيبات قيمية جديدة تمثل تصالحا خلاقا بين منظومات قيمية نألفها ونرتضيها وضرورات حيوية جديدة تفرضها متغيرات لا سبيل إلى الوقوف فى وجهها. ولا جدال فى أن شرطا رئيسيا فى هذا الصدد أن تجتهد النخبة وتشحذ كل مافى وسعها من قدرات لتؤدى دورها فى هذا التواصل بصورة يغلب عليها الفاعلية أكثر من الانفعالية .

ثالثا : اللحاق بركب العلم، والمشاركة الفعالة فى مسيرته :

أصبحت الصلة التفاعلية بين العلم والتكنولوجيا إحدى بديهيات العصر الحديث. وغنى عن البيان أن الثروة المادية لدى شعوب الأرض فى الوقت الحاضر. هذه الثروة فى مجموعها. هى فى الأساس ثمرة هذا التفاعل أو هذا التساند. وغنى عن البيان كذلك أن شعوب الأرض لم تسهم بأنصبة متساوية فى تنشيط حركة التقدم العلمى والتكنولوجى كما نشهدها فى الوقت الحاضر، بل إن النسب بين هذه الأنصبة متفاوتة أشد التفاوت، وموقعنا على تدريج هذا التفاوت متدن بصورة لاتحتمل المكابرة. هذا فى الوقت

الذى تعتمد فيه حياتنا المادية فى الصحة والمرض وفى كل صغيرة وكبيرة على العلم والتكنولوجيا. ومعنى ذلك أننا نعيش فى هذا الموضع تناقضا واضحا كل الوضوح، فإسهامنا فى إنتاج العلم والتكنولوجيا ضئيل كل الضآلة، فى حين أن استهلاكنا لمنجزاتهما كبير ويزداد مع الأيام كبراً هذه قصة تتوالى مشاهدها وفصولها على مشهد منا وهناك قصة أخرى تمضى موازية لها، فنحن نرجو ونعبر عن هذا الرجاء بكل وسائل التعبير المتاحة، أن نؤدى على مسرح السياسة الدولية دوراً مستقلا، بمعنى أن يكون شرطه الرئيسى (لا الأوحد) مصلحة مصر. ومن بديهيات السياسة الدولية فى العقد الأخير أن درجة استقلال الدور (أو القرار السياسى) مرتبطة أشد الارتباط بالقوة الاقتصادية للبلد، أى بلد. ومرة أخرى نجد أنفسنا بصدد تناقض عميق، فالقوة الاقتصادية للبلد إذا أريد لها أن تكون راسخة، وأن تكون حقيقة لا زيفاً، لابد وأن ترتبط بقدر معقول من الإسهام فى إنتاج العلم والتكنولوجيا، لكن هذا غير متوافر. هاتان القصتان : تزايد اعتماد حياتنا المادية على منجزات العلم والتكنولوجيا، وتزايد الإصرار على استقلال الدور السياسى (والموضوع فى كل منهما موضوع حياة أو موت) تقدمان لنا بكل وضوح زاوية النظر التى يلزمنا أن ننظر من خلالها لنشكل علاقتنا بالعلم والتكنولوجيا، نحن فى أشد الحاجة إلى دعم هذه العلاقة وتنشيطها ماوسعتنا الحيلة .

تلك هى المهمة الثالثة التى تتحمل النخبة مسئوليتها، أن تنتشل مجتمعنا من الوهدة التى يقبع عندها فى علاقته بالعلم والتكنولوجيا، وهى علاقة شخصناها من قبل ولا نزال نشخصها بأنها «النفعية الساذجة» التى تكرس ضيق الأفق، والانتهازية، والتخلف. ومع ذلك فقد كنا إلى وقت قريب نكتفى بممارسة هذه النفعية على مستوى السلوك الأصم، ثم إذا بنا فى الفترة الراهنة نبرر هذه النفعية الساذجة ونفلسفها لنقنع الأجيال الصاعدة بأننا خير أمة أخرجت للناس حتى ولو تمادينا فى انغلاق الذهن والدعوة إلى مزيد من ضيق الأفق. أمام هذا التردى لن تستطيع النخبة أن تهرب من مسئوليتها، فهى مسئولة قبل غيرها من شرائح المجتمع عن إشاعة روح الفكر العلمى، والتوجه العلمى العام نحو أمور الحياة جميعا، وهى المسئولة قبل غيرها عن العمل بكل ما أوتيت من قدرات التأثير والفاعلية على تكوين ركيزة حقيقية من العلماء الوطنيين، ومعهم عدتهم، لمواجهة متطلبات المستقبل القريب .

وبعد... فقد تحدثنا عما نرى أنه الدور الرئيسى الذى يلزم النخبة أن تؤديه فى سبيل إعداد المجتمع ليتبوأ مكانة معقولة فى عالم القرن الحادى والعشرين. وهو دور يتلخص فى مهام ثلاث: الإبداع والتواصل الحضارى والعلم .

التقارب الثقافى ومستقبل مصر

لكى تواصل مصر مسيرتها بسلام نحو دخول القرن الحادى والعشرين وعقوده يلزمها أن تنظر فيما توافر من خبرات وآليات في نسيج الحياة الاجتماعية بداخلها، وأن تعمل بكل ما استطاعت من جهد وحيلة على تعديل البعض واستحداث البعض الآخر، بحيث يتوافر لهذا النسيج من الشروط مايسمح له بالتفاعل الخلاق مع شروط خارجية سوف تكون جزءاً من واقع عالمى له ثقله الذى لابد من الاعتراف به رضينا عنه أم لم نرض. وفى رأينا أن الإعداد لتوفير هذه الشروط المطلوبة فى حياتنا الاجتماعية يتطلب منا القيام بثلاثة أنواع من الأعمال :

١ – أعمال تعتبر بمثابة ترسيخ للبنية الأساسية لصرح المجتمع الذى نسعى إلى إقامته وتتلخص فى محو الأمية، والعناية الجادة بالتعليم ، وصيانة البيئة الطبيعية والاجتماعية .

٢ – أعمال من شأنها دعم مسيرة المجتمع بقيادة النخبة المخلصة من أبنائه على الطريق إلى مزيد من المشاركة فى تخليق

مقومات الحياة فى القرن القادم وتقوية دعائمها. وتتلخص فى رعاية الإبداع والابتكار، وتكثيف التواصل والتفاعل عبر الأسوار الاجتماعية والحضارية واللحاق بركاب العلم والإسهام فى إنجازاته .

٣ - أعمال من شأنها زيادة التقارب الثقافى بين شرائح المجتمع أو بالأحرى بين النخبة المحدودة والقاعدة العريضة وقد تحدثت سابقاً عن الفئتين الأولى والثانية من هذه الأعمال الإعدادية. وآن الأوان لكى أكرس الحديث الآن عن الفئة الثالثة من الأعمال.

المسافة بين النخبة والقاعدة

فى منظور المجتمع المصرى كما يراه كاتب هذا السطور تتضافر عدة عوامل على تمييع معالم المساحة الواقعة بين النخبة والقاعدة، سواء من حيث كيانها البنيوى أو من حيث الدور الوظيفى الذى يقوم به شاغلوها فى نشاطات المجتمع الكبير. ولست أريد أن أعتمد فى تحليل هذا المنظور على ماتقدمه بعض النظريات الاجتماعية الحديثة حتى لا أقع أسيراً فى القبضة العقلية للقوالب التى تستخدمها هذه النظريات فتسيطر على توجه التفكير وتلون نتائجه، وكذلك لكى أتيح لخصوصية المشهد الذى نحن بصدده أفضل فرصة ممكنة لكى يفصح عن نفسه بأوضح معنى.

ولا يعنينا فى إطار مقالنا الراهن أن نقدم تصوراً للجذور البنيوية لهذه الكيانات التى تشغل المسافة بين النخبة والقاعدة. ولكن مايهمنا هو أن نقدم تحليلاً وظيفيا للدور الذى تقوم به بالنسبة للمجتمع فى مجمله، وفى هذا الصدد فإن وظيفتها الرئيسية هى التوصيل، توصيل الرسائل الصريحة والضمنية (وكل مابين هذين الطرفين من تدرج) من القاعدة إلى النخبة ومن النخبة إلى القاعدة والمعيار السليم لكفاءة أدائها هو أن تظل فاعلة فى عملية التوصيل فى الاتجاهين (لا فى اتجاه واحد). وتعتبر هذه الكيانات، بحكم وظيفتها هذه، بالغة الخطر فى حياة المجتمع فى حاضره ومستقبله، لأن الدلالة الحقيقية لوظيفتها هى الاحتفاظ للمجتمع بوحدته وتكامله بصورة حية وفعالة. لهذا السبب كان لزاما على من يهمه مستقبل مجتمعنا المصرى، سواء على مستوى التفكير، أو على مستوى التدبير، أن يحسب حساب هذه الكيانات والدور الموكول إليها فى أى تصور يضعه لهذا المستقبل .

التقريب بين النخبة والقاعدة

من يدرك الصورة على هذا النحو يستطيع أن يقدر أهمية العناية بأمر المسافة القائمة بين القاعدة والنخبة. ولكى يتضح ذلك بدون أدنى مواربة نتخيل (لمجرد التوضيح) أن هذه المسافة أصبحت فارغة تماما من شاغلها، فلماذا يحدث عندئذ؟ الجواب

هو أن عملية التواصل بين النخبة والقاعدة تنقطع. ذلك أن معظم ما يصدر عن النخبة من أقوال وما يتبلور لديها من أفكار يتعذر عليه الوصول بمعانيه ومراميه المقصودة إلى القاعدة العريضة التى سبق أن وصفناها بالأمية شبه الشاملة، والانشغال شبه الكامل بالهم الخاص والعمل الخاص، (فى مقابل الهم العام والعمل العام اللذين يشغلان النخبة). هذه حقيقة لابد من أن تعرفها النخبة وتعترف بها صراحة كعنصر مهم يدخل فى حساباتها عندما تتجه إلى تحليل المواقف أو التخطيط للأفعال .

ما يهمنا إثباته فى هذا المقام هو أن خطاب النخبة لا يصل إلا إلى الوسائط، وهم الكيانات أو الشرائح التى تشغل المسافة حتى القاعدة. وغنى عن البيان أن هذا الوضع رهن بأحوال القاعدة، من حيث حجم الأمية وحجم البؤس الذى يملك عليها حياتها فيجعلها عاجزة عن التخفف (ولو للحظات معدودات) من الحاجة إلى الانغماس فى الانشغال بالخاص. وكلما انكمش حجم الأمية، وتقلص حكم البؤس كان معنى ذلك زيادة الاقتراب بينها من ناحية والنخبة من ناحية أخرى، أو كان معناه (من زاوية نظر أخرى) ضخامة حجم الوسائط ووزنهم، فى موازين تحرك المجتمع أو تحريكه. أما والحال على ما هو عليه فيما يتعلق بمقدار الأمية ومقدار البؤس فلابد من عناية خاصة بالوسائط، على أن يكون

واضحا أن المغزى الحقيقى لهذه العناية هو تيسير حركة المجتمع فى التوجه الذى يجب أن ينتظم الجميع، التوجه نحو مكان ومكانة فى القرن المقبل .

فى هذا الشأن تلزمنا العناية بثلاثة أنواع من الأعمال هى :

أعمال تدور حول رد الاعتبار إلى الهوية المصرية وأعمال ترمى إلى رد الاعتبار للمنجزات الحضارية، وأعمال تستهدف تأهيل المواطن لرعاية قيم العمل . والجزء الباقى من هذا الكلام مكرس لتفصيل القول بالقدر الممكن، فى كل نوع من هذه الأعمال .

رد الاعتبار للهوية المصرية

نحن المصريين، أتيحت لنا ظروف تاريخية، لم يتح مثلها لمعظم شعوب الأرض، فى ظلها تخلقت الهوية المصرية ورسخت أقدامها كمعادل نفسى لمجتمع طبيعى يتعالى على المجتمعات القبلية والعشائرية ويستوعبها، وفى رأينا أن الصفة المميزة لهذه الهوية أنها تخلقت كثمرة طبيعية لنوع وحجم من تقسيم العمل الاجتماعى ارتبط ارتباطاً عضويا بمصير المجموع، فإما أن نبقى معاً إذا التزمنا بصيغة تقسيم العمل، أو نفنى معاً إذا تخلينا عن هذه الصيغة. ويخيل إلينا أن هذا الجذر التاريخى الاجتماعى (جذر الارتباط بالبقاء أو الفناء) يفسر كثيرا من خصائص هذه الهوية، بدءاً من صلابتها أمام عاديات الزمن الى مرونتها التى تبدو فى

إمكاناتها الاحتوائية الكبيرة، إلى مقدرتها على الكمون فى نفوسنا أحيانا والتيقظ الملح أحياناً أخرى حسب مقتضى الأحوال .

وعلى مر التاريخ تعددت وتوالت قصص العدوان على شعب مصر، وأصيب الشعب من جراء ذلك فى أمنه وفي قوته، وفي سيرته الحضارية ولابد أنه أصيب كذلك فى شعوره بهويته المصرية، وذلك من خلال عمليات الإذلال (المقصودة وغير المقصودة) التي كان يتعرض لها في تعاملاته الصغيرة والكبيرة مع الغزاة والمحتلين. ثم يأتى العصر الحديث فإذا نحن بصدد عدوان أيديولوجى على الهوية المصرية ففي سنة ١٩٥٨ تعلن الوحدة بين مصر وسوريا، ويلغى اسم «مصر» ليحل محله اسم «الإقليم الجنوبى فى الجمهورية العربية المتحدة»، ثم انهارت الوحدة فى أقل من ثلاث سنوات. ولكن اسم مصر ظل مختفيا من خريطة العالم السياسية حتى أوائل السبعينات ولم يكد يعود الاسم الى أصحابه حتى بدأ التحفز لعدوان أيديولوجى جديد، وفى هذه المرة لحساب الحركات الإسلامية. مجمل القول أن تاريخ العدوان على الهوية المصرية تاريخ طويل، وأشكال هذا العدوان ومصادره ودرجاته لا آخر لتعددها . وها نحن باقون، ومعنا حصيلة هذا كله، وهى تتمثل فى مظاهر عدة من الأذى البالغ التى نلمسها أينما ولَّينا وجوهنا نذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر مظاهر

انخفاض الروح المعنوية التى تحيط بنا فى معظم مانرى ومانسمع فى الشارع وفى العمل وفى البيت، ونذكر منها كذلك ظاهرة الهجرة بكل أشكالها الدائمة والمؤقتة ، والصريحة والمقنعة، وبكل مصاحبات هذه الهجرة من خصال تتضح بها سلوكيات مهاجرينا فى الخارج إلخ .

أمام هذه الرواسب التى لا سبيل إلى حصرها فى هذا المقام. ناهيك عن تعداد مظاهرها، لابد من استنهاض وعى خاص بالمشكلة، ولابد من ابتكار الصيغ المناسبة للعلاج. وليس فى هذا الاستنهاض الذى ندعو اليه أى حض صريح أو مستتر على التعصب القومى، لأن هذه الدعوة لاتأتى فى أعقاب نهوض يغرى بالتعالى ، ولكنها تصدر باسم الدفاع عن كياننا ومحور التوحد بيننا، والهدف هو التمكن من الصمود أمام أشكال جديدة من العدوان تنذر بها بعض النذر وفى هذا الصدد لا يجوز الانتظار حتى يقع العدوان الجديد. كذلك لا يجوز أن تظل الساحة خالية أمام المغامرين والمغامرين المضادين، اللحظة الآن لاتزال مناسبة والدعوة مفتوحة للمفكرين ولخبراء التربية والإعلام، وأساتذة التاريخ والحضارة والأدب والفنون جميعا، والاجتماع وعلم النفس، الكل مدعوون الى الإسهام على مستوى التفكير والتخطيط والتنفيذ فى رد الاعتبار للهوية المصرية ، وليس فى هذا ما يتعارض أبدا

مع تصور أننا مقبلون على عصر الكيانات السياسية الكبيرة، ذلك أن قيام هذه الكيانات الكبيرة لا يحتم بالضرورة طمس معامل مكوناتها من الكيانات الصغيرة بل الأصح والأسلم أن تقوم على التأليف وتحقيق التناسق فيما بينها. وجدير بالذكر فيما يتعلق برد الاعتبار أنه لا توجد فى هذا الصدد صيغة بعينها هى الصواب وماعداها خطأ، ولكن المجال مهيأ بطبيعته للإفادة من كل جهد إبداعي، كل مافى الأمر أن يسود الالتزام بخط أساسى فى المسيرة مؤداه إعطاء الأولوية للاستثمار (بجميع مكوناته) فى مواطن التميز والقوة والخبرة المتراكمة

رد الاعتبار إلى قيمة المنجزات الحضارية

ازدادت فى الآونة الأخيرة كثافة الكتابات والدروس الإعلامية وغير الإعلامية التى تستهدف التقليل من شأن إنجازات الحضارة الإنسانية عامة، سواء أكانت علمية أو فنية أو تكنولوجية أو فلسفية أو كانت حركات اجتماعية .. إلخ ، وفى وقت مضى كانت محاولات التقليل هذه مشتتة التوجهات، فكان بعضها يتم لحساب مصريتنا على أساس أن قدماء المصريين عرفوا كل شيء وأتقنوا كل صناعة قبل المحدثين من أبناء الغرب والشرق، وكان بعضها الآخر يتم لحساب مشاعرنا الدينية الإسلامية. وكان بعضها الثالث لحساب العرب والعروبة . وفى العقدين الأخيرين تم اختزال هذه التوجهات

فى توجه واحد هو القائم على مجاملة مشاعرنا الدينية، كذلك تم مؤخرا فتح جبهة جديدة لإلقاء هذه الدروس هى جبهة المؤتمرات تعقد باسم العلم وباسم الفن، وبأسماء أخرى لا آخر لها، وتدور الأوراق والمناقشات فيها حول القول بأن جميع المنجزات الحضارية الحديثة سبق إنجازها أو التنبؤ بها، فإذا تصادف أن وجد مالم يسبق إنجازه فهو سخف أو عبث .

وغنى عن البيان أنه من حيث الصدق الموضوعى فهذا كلام لا قيمة له، ولا خوف على النخبة الجادة منه حتى لو استمر يذاع أناء الليل وأطراف النهار .

ومع ذلك فقد تكون له آثار شديدة الأذى فى نفوس الوسائط الذين يشغلنا أمرهم أساسا فى هذا الفصل ، فهؤلاء معرضون لتصديق مايسمعون أو ما يقرءون ، لأنهم غير منعزلين تماما عن أحاديث الثقافة وأحداثها. لكنهم يتلقون منها جرعات محدودة لا تسمح لهم بتكوين حس نقدى يحميهم ويعينهم فى الوقت نفسه على التنمية الذاتية القادرة على التصحيح الذاتى من حين لآخر وترك هذه الوسائط قانعة بهذه الأوهام يشل فاعلية المجتمع عن الدفع الخلاق فى مسيرة التقدم الحضارى لأن رسائل النخبة سوف تجد فى نفوسهم سدا منيعا بدلا من أن تجد أرضا خصبة ترحب بعوامل النماء .

لهذه الأسباب مجتمعة يصبح أحد الواجبات الإعدادية فى الوقت الراهن رد الاعتبار للمنجزات الحضارية فى نفوس الشرائح العريضة لهذه الوسائط ، والمشكلة الحقيقية هنا هى كيفية تمكين هذه الشرائح بأوسع أبعادها من التعرض لهذه المنجزات. فى هذا الصدد يأتى فى المقام الأول الإعلام المرئى، ثم المسموع، فالمقروء. وهنا بالضبط يتمثل أفضل استثمار اجتماعى حضارى للإعلام. والإعلام المرئى بوجه خاص. ولا قيمة فى هذا الشأن للاعتراض القائل بأن الإعلام الجاد منفر للمواطن المتوسط، أو من يطلق عليه اسم رجل الشارع. فهذا اعتراض يستند الى مسلمة تنبئ بوجود تعارض جوهرى بين الجدية والتبسيط، وهى مسلمة تكرس العجز أو الجهل أو الخداع. وبالإضافة إلى أجهزة الإعلام هناك آليات أخرى لابد من استغلالها للغرض نفسه كما استغلتها ولا تزال تستغلها كثير من المجتمعات الراقية، وأقصد هنا متاحف الفنون والعلوم، ومعارض الفنون والعلوم. والفرق المقصود هنا بين المتاحف والمعارض هو أن المتاحف تقام لتبقى أما المعارض فتقام لآجال محدودة تتراوح بين الأيام والأسابيع ، وعلى أساس هذه التفرقة تجرى التفرقة بين معايير الاختيار لما يقدم فى هذه وتلك. الشىء المهم هو أن نتنبه إلى أن متاحف الفنون والعلوم آليات يجب استغلالها على أوسع نطاق ممكن. أعرف أن لدينا بعضا من هذه وتلك ، ولكن هذا البعض محدود جدا كما وكيفاً بينما المطلوب

أضعاف مضاعفة. وفي هذا الصدد فإن المسئولية الحضارية الأولى ملقاة على عاتق وزارة الثقافة والرجاء معلق بالمجلس الأعلى للثقافة بوجه خاص .

قيم العمل

من كليشيهات الفترة التاريخية الراهنة في مجتمعنا القول بحساسية رأس المال ومسارعته إلى الهرب من مناطق الاضطراب الاجتماعي ولكن أحدا لا يتكلم عن حساسية قيم العمل واتجاهها هي الأخرى إلى الاختفاء حيث الاضطرابات وصراعات التخلف ، وتأتي في مقدمة هذه القيم ثلاث: حسابات الزمن، والثواب والعقاب واجراءات التجويد. وحول هذه المحاور تنتظم معظم معاناتنا في مجالات العمل على اختلاف طبيعتها ومستوياتها. وأسوأ ما في الأمر أن الكل يشكو والكل يتقبل في الوقت نفسه مظاهر هذا القصور ونتائجه وأسوأ من هذا كله أن من يحاول الخروج على ناموس هذا التقصير سواء بالاعتراض أو بالنأى بنفسه عن هذه العيوب يلقى أقداراً من اللوم والتثبيط تفت في عضده في نهاية الأمر غالبا ، ولا يمكن أن تكتب للمجتمع السلامة في المستقبل المنظور إذا استمر الحال على ما هو عليه ، وذلك لأسباب أوضح من أن تحتمل مزيدا من الشرح والتفصيل.

والسؤال الآن: ما العمل؟ سوف تتم بعض الخطوات في الطريق المنشود نتيجة لعدد من التحولات التي تجرى الآن على

الهيكل الاقتصادى للبلاد، ومايتبعها من تغيرات تتناول سوق العمل، وما يترتب على ذلك من أصداء فى جنبات حياتنا الاجتماعية. ولكن الاعتماد على هذه التغيرات في صورتها الآلية العمياء وحدها لن يكون من الحكمة، لأن معنى ذلك أن تسير خطى التغير المنشود مصحوبة بالكثير من المعاناة والتذبذبات غير المحسوبة. وأفضل من ذلك كثيراً أن يأتى التغير مصحوبا بوضع وتشغيل برامج شاملة لرفع مستوى الوعى بأبعاد المشكلة وضرورة التصدى للتغلب عليها.

وقد يحتاج الأمر فى بعض هذه البرامج إلى برامج مكملة هدفها إعادة التدريب، وربما كان لخبراء التربية هنا دور لا يمكن إغفاله شريطة أن يبتكروا برامج عالية الكفاءة لغرس هذه القيم فى إطار التربية المدرسية فى مرحلة التعليم الأساسى بصورة خاصة.

أما بعد، فهذه هى الركائز التى لا أرى بدا من أن توفى حقها حتى يتوافر لنا الحد الأدنى من شروط السلامة والكفاءة للعبور بمجتمعنا نحو القرن الحادى والعشرين. ولا أدعى أن هذه الرؤية هى الصواب ولا صواب غيرها، لكنها مع ذلك رؤية جادة، يمليها اعتبار صدق الخطاب أكثر من أى اعتبار آخر، والخطاب هنا موجه أســاســاً إلى الأجيــال الشابة ، لأن مستقبل مصر لهم وليس لى ولا لجيلى .

خاتمة الكتاب

أما بعد - فإن إحدى الوظائف الأساسية للفكر أن يكون إعداداً للفعل . والفكر فى هذا الكتاب يتجاوز الإعداد إلى الدعوة . وقد أدرناه بالنقد والتحليل حول عدد من المحاور هى «العلم» و «التعليم» و «العمل» و «الثقافة العلمية» و «التخلف الاجتماعى» (أو التقدم) ، وهى فيما نرى من أهم محاور الحياة الاجتماعية الثقافية . وكان شغلنا الشاغل فى معالجة هذه المجالات جميعا هو حاضرنا في توجُّهه نحو المستقبل .

والرجاء - بعد ذلك - معقود على إرادة الفعل .

الفهرس

رقم الإيداع : ١٩٩٤/٤٥١٢

I.S.B.N

977-07-0335-4

هـــذا الكـتاب

يقدم «كتاب الهلال» هذا نخبة من المقالات التى نشرها الأستاذ الدكتور مصطفى سويف ، على صفحات مجلة الهلال على مر السنوات الأربع الماضية ، يتابع فيها بالوصف والتحليل جوانب رئيسية فى حياتنا الاجتماعية المعاصرة ، وهى «العلم لدينا» ، و«التعليم» و «العمل»، و«الثقافة العلمية» ، و«التخلف الاجتماعى» ، ثم يختمها بثلاث مقالات يتناول فيها كيف يكون إعداد المجتمع للتقدم الآمن نحو المستقبل . وهو يقدم للكتاب بقوله : «ولما كنت لم أقصد بهذا المجموع من المقالات أن يكون فصولا فى دراسة أكاديمية موثّقة ، ولكنى أردت له أن يكون مجموعة من الأحاديث الجادة ، والاجتهادات الموحية ، فقد رأيت أن أستهل الكتاب بمقالين فى السيرة الذاتية لشخصى ، وكأنهما عربون صداقة اقترب بها من القارىء على مستوى إنسانى خالص ثم أتبعتهما بما يتداعى حولهما من أحاديث تتناول مسألة الكتابة فى السيرة الذاتية من حيث طبيعتها ووظيفتها فى حياتنا الاجتماعية» .

والكتاب فى جملته مثال للفكر الاجتماعى ، الذى تمتد جذوره لتعتمد على حقائق البحوث الميدانية الاجتماعية والنفسية ، ولكن فروعه تتعالى فوق هذه الحقائق فتجعل من استيعابها ذخيرة لتعميمات تستوحيها فيما تعرض من وصف وتحليل لمشكلاتنا الاجتماعية الكبرى ، وما تقترحه من خطوات فى الطريق إلى ابتكار الحلول البنّاءة .

وكل ما نرجوه لهذا السفر أن يضع فى نفوس القراء لبنة فى السبيل إلى مزيد من الجهود المسترشدة بالعلم فى مواجهة القضايا الاجتماعية بالفهم والتحليل والتدبير .

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى ٣٠ جنيها فى ج.م.ع تسدد مقدماً نقداً أو بحوالة بريدية غير حكومية - البلاد العربية ٢٥ دولاراً - أمريكا وأوربا وآسيا وأفريقيا ٣٠ دولاراً - باقى دول العالم ٤٠ دولاراً .
القيمة تسدد مقدماً بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال . ويرجى عدم ارسال عملات نقدية بالبريد .

وكلاء اشتراكات مجلات دار الهلال

الكويت : السيد / عبدالعال بسيونى زغلول ، الصفاة - ص . ب رقم ٢١٨٣٣
للحصول على نسخ من كتاب الهلال اتصل بالتلكس : 92703 Hilal.V.N



كونيكا
Konica
كاميرات
أفلام
معامل طبع وتحميض
شرائط فيديو
Konica
Konica
XG100
Konica
الوكيل
شركة إساى
٩٦ شارع أحمد عرابى - المهندسين
تليفون: ٣٤٤٠٥٨٣ فاكس: ٣٤٦٦٥٩٣